جامعة قاصدي مرباح ورقلة

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

دور الأحزاب السياسية في رسم السياسة العامة في الجزائر

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في ميدان الحقوق و العلوم السياسية

شعبـــة العلـــوم السياسية

تخصص: تنظيم سياسي و إداري

إعداد الطالب:

بوجمعة بداع

إشراف الأستاذ:

د.محمد الصالح بوعافية

لجنـــة المناقشـــة:

اللقب و الإسم:	الرتبة العلمية	الصفة
د.بابا عربي مسلم		رئيساً
د.بوعافية محمد الصالح	أستاذ محاضر(ب)	مقرراً
د.كافي عبد الوهاب		عضواً

السنة الجامعية:1440/1439هـ 2019/2018م

إهداء

لك ربي أسجد سجود الشكر داعياً إياك أن تنفع بهذا العمل كل

من قرأه ، و أن تجعله صدقة جارية في مماتي.

أهدي ثمرة جهدي هذا إلى الوالدين العزيزين *والى كل من*

سهر وعمل بكد في سبيلي وعلمني أن العلم نور ، وخاصة إلى

إخوتي وأخواتي ، وإلى زملائي والى كل من يعرفني من قريب

أو من بعيد.

بوجمعة بداع

شكر وعرفان

اشكر الله واحمده على نعمه ، والذي وفقني إلى إتمام وانجاز هذا العمل المتواضع كما أتقدم بشكري الجزيل إلى أستاذنا الفاضل والمشرف الدكتور: بوعافية محمد الصالح لقبوله الإشراف على هذه المذكرة و لما قدمه لي من نصائح و لما بذله من جهد طوال فترة إعداد هذه المذكرة كما أتقدم بالشكر الخالص إلى جميع أساتذة قسم العلوم السياسية بجامعة قاصدي مرباح بورقلة وأتوجه بالشكر أيضا إلى كل من علمني وساعدني علميا ومعنويا وقدم لي النصح والإرشاد والتوجيه . و لا يسعني إلا أن أقدم شكراً خاصاً لعمال وعاملات مكتبة كلية الحقوق والعلوم السياسية للجهد المبذول من أجل توفير المراجع اللازمة.

بوجمعـة بداع

الملخص

الملخص:

تُعد الأحزاب السياسية من أهم التنظيمات السياسية التي تؤثر بشكل مباشر على سير وحركة النظام السياسي و ضمان استمراره و استقراره، فهي تؤدي دوراً مهماً في تنشيط الحياة السياسية و صارت تُشكل ركناً أساسياً من أركان النظم الديمقراطية، فأداء الأحزاب ينعكس سلباً أو إيجاباً على نوعية الحياة السياسية و على مستوى التطور الديمقراطي و التحديث السياسي و فاعلية النظام السياسي الذي يُعدّ انعكاساً للنظام الحزبي السائد في الدولة. و للأحزاب السياسية دور مهم في رسم السياسة العامة و تأطيرها، حيث تُعد إحدى قنوات المشاركة السياسية للمواطن، و كذا إحدى قنوات الاتصال السياسي المنظّم في المجتمع، إذْ يعدّها علماء السياسة، الركيزة القوية و المنظمة للربط بين القمة و القاعدة و كمحطة اتصال لازمة بين المواطنين و السلطة.

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة توضيح الدور الذي تلعبه الأحزاب السياسية في عملية رسم السياسة العامة في الجزائر، ومدى مساهمتها في ذلك كأحد أهم الفواعل غير الرسمية، باعتبارها المحرك للنشاط السياسي في الدولة، وهذا لما لها من انعكاسات على نوع السياسات المقدمة ودورها الفعلي في بلورة هذه السياسات، بالإضافة إلى علاقتها بالفرد والسلطة باعتبارها حلقة الوصل، فمع توجه الجزائر نحو الديمقراطية وتبنيها للتعددية الحزبية فتح الجبهة لظهور العديد من الأحزاب السياسية ما سمح بمشاركة هذه الأخيرة في الحياة السياسية وبالتالي في رسم السياسة العامة إلى جانب الفواعل الأخرى منها الرسمية وغير الرسمية، ولكن بالرغم من وجود هذا الكم الهائل من الأحزاب السياسية وتنوعها إلا أن فعاليتها بقت محدودة وذلك راجع إلى الهيمنة المزدوجة للسلطة التنفيذية ومؤسسة الرئاسة التي كرسها الدستور الجزائري.

Résumé

Les partis politiques sont l'une des organisations politiques les plus importantes qui influent directement sur le fonctionnement du système politique et en assurent la continuité et la stabilité. Elle joue un rôle important dans l'activation de la vie politique et est devenue la pierre angulaire des systèmes démocratiques. La performance des partis politiques se répercute de manière négative ou positive sur la qualité de la vie. Développement politique et démocratique, modernisation politique et efficacité du système politique, ce qui reflète le système de partis qui prévaut dans l'État. Les partis politiques ont un rôle important à jouer dans l'élaboration des politiques publiques: c'est l'un des canaux de la participation politique des citoyens et un des canaux de la communication politique organisée dans la société, considéré par les politologues comme un pilier fort et organisé pour Relier le haut et la base. Et le pouvoir.

Le but de cette étude est d'essayer de clarifier le rôle joué par les partis politiques dans le processus de formulation de la politique publique en Algérie, et sa contribution à ce processus en tant que l'un des facteurs informels les plus importants,En raison de ses répercussions sur le type de politiques présentées et de leur rôle réel dans l'élaboration de ces politiques, ainsi que de leur relation avec l'individu et l'autorité en tant que lien. Avec l'orientation algérienne vers la démocratie et son adoption du multipartisme, le Front a ouvert l'émergence de nombreux partis politiques, Et donc dans la formulation de la politique publique avec les autres actes de formel et informel, mais malgré l'existence de ce grand nombre de partis politiques et de la diversité, mais son efficacité est restée limitée et ceci en raison de la double domination du pouvoir exécutif et de l'institution de la présidence qui La Constitution de l'Algérie

les mots clés: Les partis politiques, Politique publique ,Le système politique algérien, Le pluralisme , La démocratie, Pluralisme politique, Actions officielles et informelles

خطة الدراسة:

مقدمة

الفصل الأول:التأصيل النظري و المفاهيمي للأحزاب السياسية والسياسة العامة.

المبحث الأول: الإطار النظري و المعرفي للأحزاب السياسية.

المطلب الأول:مفهوم الأحزاب السياسية وعوامل نشأتها.

المطلب الثاني:التطور التاريخي للأحزاب السياسيـــــة.

المطلب الثالث:تصنيف الأحزاب السياسيـــــــــــة.

المطلب الرابع:وظائف و أدوار الأحزاب السياسيـــــة.

المبحث الثاني: الإطار النظري و المفاهيمي للسياسة العامة.

المطلب الأول:مفهوم السياسة العامة وأهميتها.

المطلب الثاني:خصائص ومكونات السياسة العامة.

المطلب الثالث:مستويات ومجالات السياسة العامة.

المطلب الرابع:مؤسسات رسم السياسة العامة.

الفصل الثاني:الأحزاب السياسية ومظاهر مساهمتها في رسم السياسة العامة في الجزائر.

المبحث الأول:أهمية ومكانة الأحزاب السياسية في الجزائر.

المطلب الأول:الطبيعة القانونية للأحزاب السياسية في الجزائر.

المطلب الثاني:الأحزاب السياسية كآلية للمشاركة في بناء الحكم الراشد.

المطلب الثالث:العلاقة بين السلطة السياسية والأحزاب السياسية.

المطلب الرابع:علاقة الأحزاب السياسية بالسياسة العامة.

المبحث الثاني:مظاهر وصور مشاركة الأحزاب السياسية في رسم السياسة العامة

المطلب الأول:دور الأحزاب السياسية في رسم السياسة العامة من خلال السلطة التشريعية.

المطلب الثاني:دور الأحزاب السياسية في رسم السياسة العامة خلال السلطة التنفيذية.

المطلب الثالث:دور الأحزاب السياسية في تفعيل السياسة العامة من خلال المعارضة.

المبحث الثالث:طرق واليات مساهمة الأحزاب السياسية في رسم السياسة العامة

المطلب الأول:تطوير الأحزاب السياسية لمواقفها اتجاه سياسات عامة محددة.

المطلب الثاني:تقديم الأحزاب السياسية لمرشحيها وسياساتها للناخبين.

المطلب الثالث:الائتلافات الحزبية

المطلب الرابع:التأثير على النواب

الفصل الثالث:تقييم دور الأحزاب السياسية في رسم السياسة العامة في الجزائر.

المبحث الأول:المعيقات التي تواجه الأحزاب السياسية في رسم السياسة العامة في الجزائر.

المبحث الثاني:العوامل المؤثرة في دور الأحزاب في رسم السياسة العامة في الجزائر.

المبحث الثالث:الآفاق المستقبلية للأحزاب السياسية في رسم السياسة العامة.

المطلب الأول:بالنسبة للنظام السياسي

المطلب الثاني:بالنسبة للأحزاب السياسية

المبحث الرابع:الشروط الموضوعية لتفعيل دور الأحزاب السياسية في رسم السياسة العامة.

المطلب الأول:المداخل الممكنة للأحزاب السياسية للمساهمة في السياسة العامة.

المطلب الثاني:شروط تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني في رسم السياسة العامة في الجزائر.

المطلب الثالث:آليات تفعيل دور الأحزاب السياسية في رسم السياسة العامة في الجزائر.

الخاتمة

مقدمـــة

مقدمـــة

يعتبر حقل السياسات العامة من الحقول التي ظهرت ونمت نمواً ضخماً في النصف الثاني من القرن العشرين، وهي موضوعة حتمية لاستكمال دور المواطنة في الحياة الاجتماعية الواسعة، وهي طريق الحكومة في التعبير عن فعلها ونشاطها و وجودها بوصف الحكومة مزيجاً من الأهداف والتطلعات والبرامج، فضلاً عن الأفكار والمراكز والأبنية والرموز والعلاقات والشواهد، فالسياسة العامة إذن هي فرع من فروع العلوم السياسية الحديثة، التي جذبت إليها أنظار المهتمين بحقل السياسـة عموماً، وفقهاء السياسة بشكل خاص، لما لها من تأثير مباشر في عملية اتخاذ القرار داخل الحكومات والدول، أيا كان نوع الحكم أو شكل النظام في هذه الدول، كما أن السياسة العامة تتأثر تأثراً مباشراً بمراحل نمو الدولة سواء تعلق هذا النمو بالجانب الاقتصادي أو الاجتماعي أو السياسي ومع ذالك يبقى حقل السياسات العامة لحد الآن حقل شغف الباحثين على المستوى الداخلي والخارجي، ذالك أنه يتعين على الدولة المعاصرة الأخذ بعين الاعتبار مجهودات الأكاديميين البحثية لوضع سياسات رشيدة لمواجهة المشكلات، وكذا التصدي لفرض السياسة العامة العالمية وتداعيات العولمة.

فالجزائر من الدول ذات الاهتمام بحقل السياسات العامة وتعتبر الأحزاب السياسية أهم الفواعل غير الرسمية التي لها انعكاسات على نوع السياسات ونجاح السياسات العامة، ومن أهم مؤسسات أي نظام سياسي قائم لأنها الأساس الذي يقوم عليه النظام السياسي وتلعب دورا كبيرا في بنائه، فهي إحدى الوسائل التي يلجأ إليها المرشحون لقيادة وإدارة النظام السياسي ونصت الكثير من الدساتير على حرية تأسيسها وممارستها من قبل الأفراد.فالنظام السياسي يعتبر الأساس أو القاعد التي تبنى عليها الأحزاب السياسية والتي تعتبر أمرا لابد منه لممارسة السلطة وينطبق هذا على دور هذه الأحزاب واستقلاليتها عن المؤسسات الرسمية، إضافة إلى أن ضعف قنوات الاتصال بينها و بين النظام السياسي والأحزاب من جهة والمجتمع من جهة أخرى، كما تتميز السياسات العامة التي يقررها النظام السياسي كجهاز غير حكومي بالتنوع والشمول الذي يمس كافة جوانب الحياة.

أهمية الدراسة:

في إطار تناول أهمية الدراسة يمكنً الإشارة إلى ما يلي :

- تكمن أهمية دراسة هذا الموضوع أساسا في معرفة أهمية الأحزاب السياسية وكذا دورها في رسم السياسة العامة في الجزائر، فالسياسة العامة ما هي إلا نتاج لمجموعة تفاعلات بين العديد من الفواعل.
- تحاول الدراسة إبراز أهمية علاقات التعاون والتنسيق بين الأحزاب السياسية وراسمي السياسات العامة.
- إنها محاولة لبحث وتقصي دور الأحزاب السياسية في رسم السياسة العامة في الدولة تخطيطا وتنفيذا وتقييما وذلك من خلال التركيز على العلاقة بين الأحزاب وصانعي السياسة العامة سواء الأحزاب المتواجدة في السلطة أو في المعارضة.
- –تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها تحاول بحث ودراسة دور الأحزاب السياسية في رسم السياسة العامة في الجزائر.
- إن موضوع الأحزاب السياسية والسياسة العامة يكتسي أهمية كبيرة من الناحية الواقعية وذلك من خلال دراسة الأساليب العملية الناجحة التي تقوم عليها هذه الأحزاب أثناء تطبيقها ورسمها للسياسة العامة في الجزائر.
- ينصرف مضمون هذه الدراسة إلى البحث في رؤية مفادها أن السياسة العامة هي نتائج تفاعل ديناميكي معقد يتم في إطار فكري بيئي سياسي محدد تشترك فيه عناصر معينة رسمية وغير رسمية يحددها النظام السياسي.

يمكننا القول أن الأهمية العلمية للموضوع كما سبق ذكره و الأسباب الموضوعية لاختياره تتعلق ربما بندرة الدراسات المتخصصة عن الأحزاب السياسية و السياسة العامة وعلاقاتهما ببعضيهما بالجزائر خاصة باللغة العربية ، و يمكن القول أنه لا توجد دراسات أكاديمية متخصصة كثيرة باللغة العربية عن هذا الموضوع بقدر ما هنالك دراسات تناولته كجزء من موضوع أشمل، و حتى الدراسات الأجنبية التي تناولت الموضوع فهي إما دراسات يغلب عليها الطابع الصحفي أو يكون موضوعنا فيها نقطة جزئية من موضوع أشمل، أو تتناول جانباً جزئياً من جوانب الموضوع.

أما الأهمية العملية للموضوع فتتجلى في كونه يتعرض لمحاولة دراسة و فهم و تفسير الدور الذي قامت و تقوم به الأحزاب السياسية في بناء النسق السياسي للدولة الجزائرية من خلال رسم السياسة العامة.

أسباب اختيار الموضـوع: إن ما يدفعنا إلى اختيار هذا الموضوع هــو:

أسباب ذاتية:

– رغبة شخصية ملحة في معالجة المواضيع ذات الصلة المباشرة والوثيقة بالواقع السياسي للبـلاد،حيث أن الباحث مطالب في النهاية بتقديم أجوبة مقنعة و حلول شافية لما يطرحه واقع الحـال من تساؤلات و استفهامـات.

– أن دراسة موضوع الأحزاب السياسية و رسم السياسة العامة تأتي من منطلق رغبة شخصية في التطرق إلى واحد من المواضيع الأصيلة في حقل العلوم الاجتماعية بصفة عامة و علم السياسة بصفة خاصة ، و التي من شأنها أن تساهم دراستها في توضيح الرؤى و رسم تصور شامل حول الواقع السياسي للبلاد.

– محاولة التعرف و الإحاطة بالمتغيرات الداخلية و الخارجية المرتبطة بأداء الأحزاب السياسيـــــــة.

– حاجة المكتبة الجزائرية المتخصصة إلى المزيد من الدراسات المرتبطة بالأحزاب السياسية و السياسة العامة ، وهما المفهومان اللذان رغم الأهمية البالغة التي احتلاها منذ مطلع التسعينيات بالجزائر، لم يأخذا نصيباً وافراً من الاهتمام العلمي و البحثي، فحجم الدراسات المتوفرة لا يناسب تماماً حجم المكانة التي يحتلانها.

أسباب موضوعية:

ومن الأسباب الموضوعية التي تقف وراء هذا الاختيار ، طبيعة الموضوع الذي يشكل في نظرنا مجالاً ملائماً لتوظيف مختلف الأدوات المنهجية و التقنيات البحثية واختبار مدى قدرة الباحث على استخدام الزاد العلمي المحصل طيلة سنوات التكوين في مرحلة التدرج و مرحلة ما بعد التدرج . فموضوع مثل هذا يمكن القول أنه يشكل تحدي حقيقي لاختبار قدرات الباحث.

بالإضافة إلى ذلك تبرز الأسباب الموضوعية في اختيار هذا الموضوع من القيمة العلمية لموضوع السياسة العامة والأحزاب السياسية في الجزائر إضافة إلى أنه موضوع مهم على مستوى الطرح العلمي والأكاديمي ، وهو ما يشجع الباحثين والدارسين على بدل المزيد من الاجتهاد ومحاولة إثراء الموضوع من جانبه النظري والتطبيقي.

ناهيك عن محاولة مقارنة ما يتم تناوله نظريا حول السياسة العامة وما هو موجود على أرض الواقع نظراً للدور الحساس والأساسي الذي تقوم به السياسات العامة في تحقيق شؤون المجتمع.

كما أن اختيار دراسة واقع ودور الأحزاب السياسية في رسم السياسة العامة يعود إلى ما تقدمه هذه الأحزاب من بيانات وإحصائيات ومعلومات إلى صناع السياسة العامة.

ويمكن القول في الأخير أن السبب الرئيسي وراء اختيارنا لهذا الموضوع إنما يعود لكون حقل السياسة العامة حقلا معرفيا، إضافة إلى محاولة تسليط الضوء على مختلف المشاكل التي تعاني منها الأحزاب السياسية في الجزائر وعدم استقلالها على المؤسسة التنفيذية ومنه ما تؤثر على مطالب المواطن.

أهداف الدراســة:

يمكن بصفة عامة تلخيص أبرز أهداف الدراسة فيما يلــي:

أولاً: هدف أكاديمي بحثي يتمثل في محاولة إثراء المجال المعرفي لموضوع السياسة العامة وموضوع الأحزاب السياسية من خلال الإطار المفاهيمي، و إثراء الرصيد المتوفر فيما يخص الدراسات المتعلقة بمجال الأحزاب السياسية و كذا السياسة العامة، و أيضاً السعي إلى المساهمة في إثراء الأطر النظرية المعتمدة في دراسة و تحليل دور الأحزاب السياسية في الحياة السياسية.

ثانياً: هدف علمي محض يتمثل في تحديد دور الأحزاب السياسية في عملية رسم السياسة العامة في الجزائر و فهم دور الأحزاب السياسية في رسم السياسة العامة، وتسليط الضوء على الوسائل التي تستخدمها والآليات التي تعتمدها للتأثير على كل من الفواعل الرسمية وغير الرسمية.إضافة إلى محاولة التعرف على ماهية السياسة العامة التي هي في المقام الأول عملية سياسية تتميز بالصعوبة والتعقيد وتختلف طبيعة وإجراءات وطرق صنعها من دولة إلى أخرى ، تبعا للنظام السياسي ودور الأجهزة الحكومية ومنها الأحزاب السياسية .

-التعرف على دور الأحزاب السياسية في عملية تقييم السياسة العامةّ ، لأن التقييم الفعال والموضوعي والحقيقي يعد أساس نجاح السياسة العامة في تحقيق أهدافها .

-تحديد الدور المحوري الذي تلعبه الأحزاب السياسية في عملية رسم السياسة العامة في الجزائر، وكشف العلاقة بين الأحزاب وراسمي السياسة العامة ومعرفة مدى تأثيرها.

-معرفة مكانة الأحزاب السياسية في تحديد مسار السياسات العامة عبر كامل مراحلها .

الدراســات السابقـــة:

لا يمكن إقامة أي دراسة دون الاعتماد والارتكاز على أدبيات سابقة تصب في نفس سياق الموضوع لأن العلم والمعرفة تراكمية مما يجب علينا الاعتماد في موضوعنا على بعض الأدبيات الخادمة للدراسة أو التي لها صلة بها، لهذا فقد اعتمدت هذه الدراسة على عدد من المصادر التي تقع ضمن المراجع التي يعتد بها في الأعمال العلمية، و هي تشمل ما يلي:

-كتب و مقالات و تقارير عربية و أجنبية قام بتأليفها باحثون متخصصون و صادرة عن جامعات و مراكز و مؤسسات بحثية متخصصة.

-رسائل للماستر و للماجستير والدكتوراه تناولت بعض قضايا الأحزاب السياسية والسياسات العامة في الوطن العربي و المغرب العربي، و أجازتها جامعات عربية و أجنبية.

-بحوث منشورة في دوريات علمية، عربية و أجنبية.

وعموماً يمكن تلخيص أهم الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع دراستنا في:

*كتاب "السياسة العامة–منظور كلي في البنية والتحليل–"للكاتب 'فهمي خليفة الفهداوي' ويعتبر من أبرز المؤلفات العربية لإعطائه توضيحات للسياسة العامة .

* كتاب "صنع السياسات العامة" للكاتبين'بارة سمير والإمام سلمى' والذي تم فيه توضيح الجانب المفاهيمي للسياسة العامة ومنهجية تحليلها وصنعها وبيئتها.

*كتاب "تحليل وصنع السياسات العامة"للمؤلف 'برهان احمد ولدان' والذي ابرز لنا من خلاله مفاهيم السياسة العامة وعمليات رسم السياسة العامة وتحليل السياسة العامة ودراستها.

* كتاب "مدخل إلى تحليل السياسات العامة"للمؤلف' احمد مصطفى الحسين' والذي قدم من خلاله تعريفات للسياسة العامة وخصائصها ووضح لنا تصنيفاتها ودور الفواعل الرسمية وغير الرسمية وعمليات صنع السياسة العامة وبيئة السياسة العامة .

*كتاب "المدخل إلى علم السياسة " للكاتب 'ناجي عبد النور' والذي تطرق من خلاله إلى مفاهيم تتعلق بالسياسة وموضوعاتها ووظائفها وكذا التنظيم السياسي والعمليات السياسية والقوى السياسية كالمؤسسات الرسمية وغير الرسمية .

*مذكرة ماجستير للطالبة 'ضميري عزيزة'بعنوان"الفواعل السياسية ودورها في رسم السياسة العامة في الجزائر"حيث تناولت هذه الدراسة فواعل صنع السياسة العامة في الجزائر، تحديدا في مرحلة التعددية السياسية، حيث ركزت هذه الدراسة على كيفية تدخل هذه الفواعل في رسم السياسة العامة في الجزائر.

*مذكرة ماجستير للطالبة'غارو حسيبة'بعنوان"دور الأحزاب السياسية في رسم السياسة العامة في الجزائر(1997–2007)

*مذكرة ماستر للطالبة'نوي سمية' بعنوان"الأحزاب السياسية وتأثيرها في رسم السياسة العامة في الجزائر(2007–2012)

مشكلة الدراسة:

إن القول بعدم كفاية الدراسات المتخصصة عن الأحزاب السياسية و رسم السياسة العامة و علاقاتهما ببعضيهما البعض بالجزائر كما سبق ذكره .يجعل الهدف من الدراسة هو السعي لفهم أو محاولة فهم و تحليل حقيقة العلاقة بين هذين المفهومين، و منه طرحنا إشكالا رئيسياً يتمثل في:

كيف تؤثر الأحزاب السياسية في رسم السياسة العامة في الجزائر؟ وفيما يكمن دورها في ذلك؟ .

– و ينبثق عن هذا التساؤل الرئيسي عدة تساؤلات فرعية هي :

–ما هي الأحزاب السياسية ؟ ما هي السياسة العامة ؟

–ما هي خصائص ومكونات السياسة العامة ؟

-ما هي العلاقة التي تربط الأحزاب السياسية برسم السياسة العامة ؟
-كيف تساهم الأحزاب السياسية في تقويم السياسة العامة في الجزائر ؟
-ما هو الفرق بين الأحزاب السياسية وجماعات الضغط ؟
-ما هي وظائف الأحزاب السياسية؟
-ما هو واقع الأحزاب السياسية في رسم السياسة العامة في الجزائر ؟

حدود الإشكالية:

***الحدود العلمية:**اقتصرت الدراسة على دراسة ثلاثة متغيرات هي الأحزاب السياسية، النظام السياسي و السياسة العامة، و ذلك للتعمق في كل متغير و لدراسة العلاقة بين كل متغير و آخر توخياً للدقة و ضبط الموضوع أكثر.

***الحدود الجغرافية:**أو المكانية للإشكالية، و هي حدود الدولة الجزائرية، حيث سيرتكز الاهتمام على تحليل و دراسة علاقة الأحزاب السياسية بالسياسة العامة في الدولة الجزائرية دون غيرها، و إن كان من الضروري اللجوء إلى عقد مقارنات مع بعض التجارب المشابهة في دول أخرى، فإن ذلك لا يخرج عن نطاق المقارنة التي تعد ضرورية في مثل هذه الدراسات ، دون أن يعد ذلك خروجاً عن حدود الدراسة. و بالطبع فإن لهذه الحدود ما يبررها سواء من الناحية الموضوعية أو المنهجية، فالتجربة الجزائرية تطرح العديد من التساؤلات و الإشكالات التي تتطلب الإحاطة بها، و تستدعي أن نفرد لها دراسة مستقلة، أما من الناحية المنهجية فإن هذه الحدود كافية لدراسة الظاهرة و الإحاطة بها.

الفرضيـــــات:

انطلاقا من الإشكالية المطروحة وقصد تسهيل الإجابة عن الأسئلة الفرعية ارتأينا طرح الفرضيات التالية كإجابات أولية لتكون منطلقا لدراستنا وذالك كما يلي:

*كلما كانت الأحزاب متحالفة أو كبيرة وقوية كلما كان لها دور مهم وتأثير في رسم السياسة العامة.
*كلما كانت برامج الأحزاب هادفة ومطبقة وواقعية كلما كان لها تأثير ايجابي في رسم السياسة العامة.
*كلما كان للأحزاب السياسية دور في رسم السياسة العامة كلما انعكس ذالك إيجابا على الأوضاع العامة.
*يكمن تأثير الأحزاب السياسية في عملية رسم السياسة العامة من خلال مؤسساتها الرسمية وغير الرسمية.

الإطـــار المنهجـــي:

المناهج:

-**المنهج التاريخي:** الذي سيأخذ حيزاً هاماً من الدراسة لأجل فهم الصيرورة التاريخية للأحزاب السياسية و مراحل تطورها ومكانتها في بنية الدولة الجزائرية، و بسبب أن هذه الظاهرة لها أسبابها و ظروفها في أعماق البناء التاريخي للدولة الجزائرية.كما سنستعين به من خلال التطرق إلى تطور مفهوم السياسة العامة.

- **المنهج المقارن:** ويعتبر المنهج الأساسي في العلوم السياسية وذلك من خلال مقارنة مختلف الأدوار الجوهرية بين الفواعل الرسمية وغير الرسمية في رسم السياسة العامة.

-**المنهج الوصفي:** باعتباره طريقة من طرق التحليل و التفسير، يستخدم الأسلوب العلمي المنظم من أجل الوصول إلى حقائق معينة حول أية قضية. فمن الضروري استخدامه في هذه الدراسة من أجل فهم واستيعاب أهمية الأحزاب والسياسة العامة من خلال جمع المعلومات المتعلقة بالدراسة.

-**منهج دراسة الحالة:** من أهم العوامل التي تساعد على نجاح الدراسات والبحوث العلمية في العلوم السياسية ربطها بالواقع حيث ارتأينا تناول الأحزاب السياسية كأحد الفواعل غير الرسمية بمواقع السياسة العامة في الجزائر والظروف المحيطة بها التي تنشا بفعل التفاعل القائم بين مختلف المؤسسات الحكومية وغير الحكومية بالأحزاب السياسية .

-**المنهج التحليلي:** يحاول هذا المنهج دراسة الأحزاب السياسية دراسة تحليلية وليست وضعية وذالك بالتركيز على وظيفة الأحزاب السياسية في رسم السياسة العامة إضافة إلى جمع المعلومات عن الظاهرة محل الدراسة.

الاقترابات:

***اقتراب الجماعة:** تم الاعتماد على هذا المنهج لان السياسة العامة هي حصيلة كفاح جماعات والمتمثلة في الأحزاب السياسية حيث تعبر عن إرادتها وتسعى لتحقيق مصالحها من خلال طرح مطالبها أمام الحكومة.

***الاقتراب المؤسساتي:**تم الاعتماد عليه لأنه يهتم بالفواعل غير الرسمية باعتبارها مؤسسات وتوضيح علاقتها مع المؤسسات الرسمية كالجهاز الإداري والسلطات الثلاث والبرلمان .

***الاقتراب القانوني:**من خلال الرجوع إلى النصوص القانونية والدستورية المتعلقة بالأحزاب السياسية المحددة دورها ووظائفها بهدف معرفة المساحة المتاحة لها، ومدى تطابق القاعدة القانونية مع الواقع العلمي.

***اقتراب صنع القرار:** يساعدنا في عملية التحليل خاصة أن السياسة العامة التي تصدر عن النظام السياسي ما هي إلا عملية اختيار بديل من البدائل المتاحة أمام صناع القرار ويساعد الاقتراب في فهم الفواعل التي تتدخل في رسم السياسة العامة كون صناعة القرار تتضمن العناصر المتشابكة والمتغيرات والتي من شانها التأثير في القرار النهائي.

تقسيم الدراســـة:

قمنا بتقسيم **بحثنا** إلى خطة ثلاثية الفصول جاءت كالتالي:

الفصل الأول بعنوان:التأصيل النظري والمفاهيمي للأحزاب السياسية والسياسة العامة، وفيه نجد المبحث الأول حول الإطار النظري والمعرفي للأحزاب السياسية، والمبحث الثاني حول الإطار النظري والمفاهيمي للسياسة العامة

الفصل الثاني بعنوان:الأحزاب السياسية ومظاهر مساهمتها في رسم السياسة العامة في الجزائر وتطرقنا فيه إلى ثلاثة مباحث وهو المبحث الأول أهمية ومكانة الأحزاب السياسية في الجزائر، والمبحث الثاني بعنوان مظاهر وصور مشاركة الأحزاب السياسية في رسم السياسة العامة والمبحث الثالث طرق واليات مساهمة الأحزاب السياسية في رسم السياسة العامة.

الفصل الثالث بعنوان:تقييم دور الأحزاب السياسية في رسم السياسة العامة في الجزائر وتناولنا من خلاله أربعة مباحث، حيث المبحث الأول المعيقات التي تواجه الأحزاب السياسية في رسم السياسة العامة في الجزائر، والمبحث الثاني والمتمثل في العوامل المؤثرة في دور الأحزاب في رسم السياسة العامة في الجزائر، والمبحث الثالث وهو الآفاق المستقبلية للأحزاب السياسية في رسم السياسة العامة، والمبحث الرابع والمتمثل في الشروط الموضوعية لتفعيل دور الأحزاب السياسية في رسم السياسة العامة.

صعوبات الدراسة:

تتمثل أبرز الصعوبات التي واجهت انجاز هذه الدراسة في:

-تلك المتعلقة بالبحث أساسا بالإضافة إلى عدم سهولة تصور مساهمة الأحزاب السياسية في عملية رسم السياسة العامة.

-محدودية الدراسات التي تتناول موضوع السياسة العامة وخاصة ما تعلق بدور الأحزاب السياسية كفاعل في رسم السياسة العامة.

-شمولية البحث وسعته مما يؤدي إلى تلف الكثير من جزئياته.

الكلمات المفتاحية: الأحزاب السياسية، السياسة العامة، النظام السياسي الجزائري، التعددية الحزبية، الديمقراطية، التعددية السياسية، الفواعل الرسمية وغير الرسمية.

الفصل الاول

التأصيل النظري والمفاهيمي للأحزاب السياسية والسياسة العامة

الفصل الأول:التأصيل النظري والمفاهيمي للأحزاب السياسية والسياسة العامة

إن الأحزاب السياسية ما هي إلا كيانات جماعية لمجموعة من أفراد المجتمع، تجمعت من أجل الدفاع عن مبادئ وأفكار معينة اعتقدت بها هذه الجماعة واعتنقتها أعداد كثيرة أو قليلة من أفراد الشعب بغية تعميمها وتطبيقها سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وذلك بهدف الوصول إلى الحكم.[1] وتحظى السياسة العامة بأهمية بارزة، حيث أصبح حقلا معرفيا حيويا يتضمن عدة مفاهيم وفواعل، تجعل منه مجالا ديناميكيا، باعتباره إطارا لتفاعل عدة مؤسسات سياسية.

ورغم تعدد الدراسات التي تناولت الإطار النظري لموضوع السياسات العامة إلا أنه لا يزال في حاجة إلى التحديد والتدقيق والتوضيح باعتباره علما جديدا لم يبرز الاهتمام به إلا غداة الحرب العالمية الثانية.[2]

المبحث الأول:الإطار النظري والمعرفي للأحزاب السياسية

تحتل الأحزاب السياسية مركزا هاما من مراكز العملية السياسية وهي تنشط في أي نظام حاكم يتسم بالنشاط السياسي، فهي تمثل القوى الاجتماعية والوسيلة التي تستطيع عن طريقها الطبقات والجماعات الطائفية و العنصرية وغيرها السعي لتحقيق أهدافها، وتعمل الأحزاب في المجتمعات الديمقراطية كأدوات لحل الصراعات وتمثيل المصالح المختلفة فضلا عن أن كثير من ضروب النشاط السياسي الذي يمارسه المواطنين يتم من خلال الأحزاب السياسية، كما أن الانتماء الحزبي يفسر السلوك الانتخابي بالنسبة لعدد كبير من الناس.[3]

المطلب الأول: مفهوم الأحزاب السياسية وعوامل نشأتها

مفهوم الأحزاب السياسية:

المعنى اللغوي:الحزب لغة عن لسان العرب (بن منظور) هو "جماعة من الناس "والجمع أحزاب والحزب (الطائفة) والأحزاب الطوائف وفي معجم قواميس اللغة الحزب هو تجميع الشيء، جماعة من الناس.[4] أما كلمة سياسي فهي مأخوذة من كلمة سياسة، والسياسة لغة تفيد القيام بشؤون الرعية واستخدام العرب لفظ السياسة بمعنى الإرشاد والهداية، غير أن كلمة سياسة تعني في الوقت الحاضر، كل ما يتعلق بالسلطة.

وتشمل دراسة السياسة نظام الدولة وقانونها السياسي ونظام الحكم فيها وبالتالي توصف الجماعة بأنها سياسية عندما يكون هدف هذه الجماعة هو الوصول إلى السلطة والبقاء فيها أو الاشتراك فيها.[5]

---

[1] ابتسام عياش ،أريام ورفلة، **تمويل الأحزاب السياسية** ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في القانون تخصص:قانون عام(منازعات إدارية) ، جامعة 08 ماي 1945–قالمة–كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم القانونية والإدارية ، السنة الجامعية:2015–2016. ص09.

[2] عبد النور ناجي ، **تحليل السياسة العامة للبيئة في الجزائر –مدخل الى علم تحليل السياسات العامة**– ، 2008–2009–دط– ،ص12.

[3] ابتسام عياش ، أريام ورفلة.**مرجع سابق**.ص09.

[4] حسيبة غاروا ، **دور الأحزاب السياسية في رسم السياسة العامة – دراسة حالة الجزائر (1997–2007)** ،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، تخصص:تنظيمات سياسية وعلاقات دولية ، جامعة مولود معمري– تيزي وزو- كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، السنة الجامعية:2012-2013 .ص23.

[5] عبد النور ناجي ، **المدخل إلى علم السياسة** ،الجزائر:دار العلوم للنشر والتوزيع ،2007-دط ،ص136-137.

*المعنى الاصطلاحي

أولا : في الفكر الغربي

أ-الفكر الليبرالي: يرى في الحزب السياسي جماعة من الأفراد المعبرة عن القضايا الكبرى التي تتنافس على المناصب الانتخابية، فالحزب هو تجمع حر لفريق من هيئة الناخبين في مجتمع ديمقراطي يلتقي أعضاؤه على مبادئ ومواقف معينة بصدد القضايا السياسية العليا المجتمعية.[1] ويرى هارولد لاسويل أن الحزب هو "تنظيم يقدم مرشحين باسمه في الانتخابات"

أما جيمس كولمان فإنه يوسع من دائرة مفهومه للحزب السياسي لتنطبق على كل الأنظمة السياسية بقوله أن "الحزب له صفة التنظيم الرسمي هدفه الصريح والمعلن هو الوصول إلى الحكم إما منفردا أو مؤتلفا مع أحزاب أخرى".[2] بينما يرى موريس هوريو أن الأحزاب السياسية هي "منظمات تعمل في خدمة فكرة ما". في حين يعرف ارون الحزب السياسي بأنه " تنظيم دائم يتحرك على مستوى وطني ومحلي من أجل الحصول على التأييد الشعبي بهدف الوصول إلى ممارسة السلطة لتحقيق سياسة معينة.[3]

ب-الفكر الماركسي:يعرف الحزب بأنه "تنظيم يوحد الممثلين الأكثر نشاط بطبقة معينة ويعبر عن مصالحها ويقودها في الصراع الطبقي".ويعرف الحزب الشيوعي بأنه "طليعة الطبقات الكادحة التي تسعى إلى تصفية الاستغلال بشتى أشكاله وصوره بهدف الوصول إلى حكم دكتاتورية البروليتاريا".[4] أما في رأي كارل ماركس يعتبر الحزب تعبيرا عن مصالح طبقة اجتماعية ومن ثم فإن المجتمع المقسم إلى طبقات يسمح بتكوين الأحزاب ، أما إذا ألغيت الطبقات وأصبح المجتمع بلا طبقات فلا محل لتعدد الأحزاب ، ويكون نظام الحزب هو الحل الحتمي للمجتمع الشيوعي.[5] وعليه نجد ماركس يعرفه بأنه "التعبير السياسي للطبقات الاجتماعية المختلفة ".

ثانيا : في الفكر العربي:

تعرف الموسوعة العربية الأحزاب بأنها "مجموعة من المواطنين يؤمنون بأهداف سياسية وإيديولوجية مشتركة وينظمون أنفسهم بهدف الوصول إلى السلطة وتحقيق برنامجهم " و في هذا الإطار يرى الأستاذ مصطفى عبد الجواد محمود أن الحزب هو"اجتماع عدد من الأفراد يعتنقون مبادئ معينة في تنظيم مستمرّ، وذلك للدفاع عن أفكارهم وبمشاركتهم في الحياة السياسية بهدف الوصول للسلطة سلميا أو التأثير فيها،[6] أما الدكتور سليمان الطماوي فيعرف الأحزاب السياسية بأنها "جماعة متحدة من الأفراد، تعمل بمختلف الوسائل الديمقراطية للفوز بالحكم، لتنفيذ

---

[1] عزيزة ضميري ، **الفواعل السياسية ودورها في صنع السياسة العامة في الجزائر** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ،تخصص: تنظيمات سياسية وإدارية ، جامعة الحاج لخضر-باتنة- كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، السنة الجامعية:2007-2008 .ص26.

[2] نور الدين حاروش ، **الأحزاب السياسية ، الجزائر**: دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع ، 2009-ط-.ص14.

[3] ياسين ربوح ، **الأحزاب السياسية في الجزائر- التطور والتنظيم**- ، الجزائر:دار بلقيس للنشر ،2010-ط1- .ص17-18.

[4] عبد النور ناجي ، المدخل إلى علم السياسة ،**مرجع سابق** ،ص139.

[5] سعاد الشرقاوي ، **النظم السياسية في العالم المعاصر** ، القاهرة:دار النهضة العربية ،2007-ط - .ص198.

[6] ياسين ربوح, ،**مرجع سابق**,ص20,19.

برنامج سياسي معين". بينما تعرفها الدكتورة سعاد الشرقاوي" بأنها تنظيم دائم يتم على المستويين القومي والمحلي يسعى للحصول إلى مساندة شعبية بهدف الوصول إلى السلطة وممارستها من أجل تنفيذ سياسة محددة ".

في حين يرى إيهاب زكي سلام بأن الحزب السياسي هو "مجموعة منظمة تهدف إلى المشاركة في وظائف المؤسسات للوصول إلى السلطة وجعل أفكارها ومصالحها الشخصية متميزة "[1].

هذا و عرفه الدكتور إبراهيم أبو الفار بأنه "جماعة منظمة تشترك في مجموعة من المبادئ والمصالح وتسعى للوصول إلى السلطة بهدف المشاركة في الحكم وتحقيق هذه المصالح والمبادئ المختلفة " وعرف السيد خليل هيكل في كتابه الأحزاب السياسية هذه الأخيرة بأنها"عبارة من مجموعة من الأفراد يتحدون في تنظيم بغرض تحقيق أهداف معينة عن طريق استعمال حقوقهم السياسية ".[2]

***خصائص الأحزاب السياسية:** تنحصر أهم خصائص الأحزاب السياسية في النقاط التالية:

–الحزب السياسي تنظيم مستقر نسبيا إن لم نقل دائم، يعمل على تعبئة الراغبين في المشاركة وممارسة السلطة السياسية على المستوى المركزي والمحلي.

–الحزب السياسي يسعى دائما للوصول إلى السلطة أو المشاركة فيها ، و عند وصوله إلى الحكم يكون في موقع صانع القرار السياسي وصنع السياسات العامة أو على الأقل مشارك في ذلك من خلال السلطة التنفيذية(الحكومة التي يشكلها) أو السلطة التشريعية ،أما في حالة عدم وصوله لسدة الحكم فإن مشاركته تتم عن طريق تشكيله لجبهة المعارضة.[3]

–الحزب السياسي وسيلة لتدريب القيادات وتسهيل تغلغل الحكومة إلى مختلف مناطق وسكان البلاد فهو نافذة الحكومة على الشعب.

–الحزب السياسي تنظيم دائم الحضور وإن كان ذلك ظاهريا، يقوم بالبحث الدائم عن الدعم الشعبي بمختلف الطرق.

هذا و تتنوع أدوار الأحزاب السياسية ودرجة تأثيرها في السياسة العامة، تبعا لنوعية الأنظمة السياسية التي تعكس البنية الشكلية للنظام الحزبي القائم في المجتمع.

–السعي للحصول على الدعم الشعبي، بحيث تحقق الأحزاب السياسية أهدافها عن طريق قاعدة شعبية تسندها وتدعمها في الانتخابات وتسعى لذلك عن طريق الإقناع والحوار المباشر.

–تحمل مذهب سياسي، بحيث لابد للحزب السياسي أن يتبنى مذهبا سياسيا معينا يدافع عنه ويضمنه المشروع المعروض على الشعب للتصويت عليه، وهو يحمل المبادئ والأهداف والوسائل.[4]

---

[1]-عبد النور ناجي ، المدخل إلى علم السياسة**.مرجع سابق**. ص 139-140.

[2]-علي زغدود ، **الأحزاب السياسية في الدول المعاصرة** ، الجزائر: متيجة للطباعة ، 2007 –دط-ص 10-11.

[3]- عزيزة ضميري ، **مرجع سابق** .ص27.

[4]-ابتسام عياش ،أريام ورفلة، **مرجع سابق** .ص17

***الفرق بين الأحزاب السياسية وجماعات الضغط:**

يكمن الفرق بين الأحزاب السياسية و جماعات الضغط في كون أن هذه الأخيرة تسعى لتحقيق مصالح أفرادها عن طريق الضغط على الحكومة، بينما تسعى الأحزاب السياسية كما سبقت الإشارة إليه للوصول إلى الحكم.

جماعات الضغط تستخدم أساليب شرعية أحيانا و أخرى غير شرعية أحيانا أخرى، مثل التودد وربما الرشاوى لأصحاب القرار من أجل تحقيق مصالحها، بينما الأحزاب السياسية تسعى للوصول إلى الحكم بالطرق العلنية (الانتخابات)والشرعية.

تتمتع الأحزاب السياسية بدقة التنظيم واشتراط العضوية، بينما في جماعات الضغط لا يشترط ذلك، بل يلتقي الأعضاء في الجماعة من منطلق المهنة أو المعاناة أو المستوى التعليمي والثقافي.[1]

***عوامل نشأة الأحزاب السياسية:**

ثمة العديد من العوامل التي تساعد على نشأة الأحزاب السياسية يمكن حصرها في:

-**العامل السيكولوجي**:يميل أنصار هذا الاتجاه إلى الربط بين نشأة الأحزاب وما تنطوي عليه الطبيعة البشرية من ميول ونزاعات فطرية تتمثل في حاجة الإنسان إلى الاهتمام والارتباط بالجماعة والتنافس والصراع مع الآخرين، ويعتبر الحزب السياسي الإطار المنظم المعبر عن هذه الميول ومن خلاله يتنافس الناس ويتصارعون مع غيرهم، ونظرا لأن الناس ينقسمون إزاء عملية التغيير إلى فريقين أحدهما يؤمن بالتغيير والآخر يقاومه فمن المحتم أن يسعى كل فريق إلى تشكيل حزب يمثله ومن هنا ظهرت الأحزاب الراديكالية والأحزاب المحافظة.[2]

-**العامل المؤسساتي**:ارتبط ظهور الأحزاب السياسية بالبرلمانات ووظائفها في النظم السياسية المختلفة،إذ مع ظهور هذه المجالس النيابية ظهرت الكتل النيابية التي كانت النواة الأولى لبزوغ الأحزاب حيث أصبح هناك تعاون بين أعضاء البرلمانات المتشابهين في الأفكار والأيديولوجيات أو المصالح ومع بروز الوقت التمس هؤلاء حتمية العمل المشترك.[3]

-**العامل التنموي**:يرى أصحاب هذا العامل أن نشأة الأحزاب السياسية مرتبط بالتحولات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تنجم عن عمليات التحديث والتحضر في المجتمع وما يقترن بهذه العمليات من نتائج سياسية كالمطالبة بدور في اتخاذ القرارات ووجود جماعات لها مصالح تسعى للدفاع عنها وتؤمن بأنه من حقها أن تشارك في السلطة وأن يكون لها دور مؤثر وفعال في العملية السياسية ومن أجل ذلك قد تلجأ هذه الشرائح الاجتماعية الجديدة إلى إنشاء أحزاب خاصة بها .[4]

-**العامل التاريخي**: يربط أنصار هذا الاتجاه نشوء الأحزاب بتعرض النظام السياسي إلى مجموعة من الأزمات تمر تتمثل في أزمة الشرعية والمشاركة والاندماج، بحيث أدت إلى نشأة العديد من الأحزاب السياسية. ومن الأحزاب

---

[1]-زكي صايل الخطايبة ،**مدخل إلى علم السياسة** ،عمان:دار وائل للنشر و التوزيع ،2010-ط1-ص218.

[2]-عبد النور ناجي ، **النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية السياسية** ، قسنطينة:ديوان المطبوعات الجامعية ،2006-دط- .ص33.

[3]-نور الدين حاروش ، **مرجع سابق**.ص63

[4]-عبد النور ناجي ، المدخل إلى علم السياسة**.مرجع سابق**. ص145

التي نشأت بموجب أزمة الشرعية وما تبعها من أزمة مشاركة الأحزاب السياسية الفرنسية التي نشأت إبان الحكم الملكي في أواخر القرن الثامن عشر.[1]

-**العامل الإيديولوجي**:يرى أصحاب هذا الاتجاه، أن ظهور الأحزاب السياسية يرجع إلى ظهور الإيديولوجيات الديمقراطية التي كان لها الفضل في قيام البرلمانات واتساع حق الاقتراع، والتي من خلالها أصبح الحزب يمثل ضرورة وأداة رئيسية لمواجهة النظم الديكتاتورية والاتوقراطية وتدعيم الحكم الديمقراطي والحريات العامة.[2]

المطلب الثاني:التطور التاريخي للأحزاب السياسية

لقد مر تطور الأحزاب السياسية بالعديد من المراحل كانت خلالها موضع شك وخوف من أن يسفر وجودها عن تمزيق وحدة المجتمع [3]، وتتأثر الأحزاب السياسية كذلك بعمق أصول نشأتها إذ هي نتاج التطور التاريخي لتقدم الحياة الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات المتقدمة وتجسيدا سليما لتداول السلطة.

وفي البداية استخدم لفظ الأحزاب لوصف تلك الجماعات التي وجدت في الجمهوريات الرومانية القديمة[4]،ثم ظهرت في انجلترا بصورة واضحة بعد الإصلاح الانتخابي لعام 1832م، أما في الولايات المتحدة الأمريكية فقد ظهرت الأحزاب السياسية منذ عهد الرئيس أندرو جاكسون حوالي 1830م، بينما في فرنسا وألمانيا فقد كانت هناك الزمر البرلمانية والنوادي السياسية التي وسعت من نشاطها بعد ثورات 1848م[5]،وفي الفترة مابين 1867م و1874م تم جمع الكتل البرلمانية واللجان الانتخابية في بنية واحدة متواجدة على المستوى الوطني وهكذا ولد أول حزبان كبيران هما حزب المحافظين وحزب الأحرار[6] فارتبطت نشأة الأحزاب السياسية في الدول المتقدمة بالانتخابات والعمل البرلماني، لكن هذا لم يمنع نشوء أحزاب سياسية خارج الإطار الانتخابي والبرلماني فالفقيه الفرنسي "موريس ديفرجيه" قسم الأحزاب السياسية إلى قسمين:

-**أحزاب ذات النشأة الداخلية** : ويقصد بها تلك الأحزاب السياسية التي ظهرت تدريجيا من خلال أنشطة الهيئة التشريعية نفسها، وعندما بدأ الأخذ بالانتخابات كوسيلة لتشكيل المجالس النيابية والتوسع في إدلاء المواطنين بأصواتهم في الانتخابات في العالم الغربي، وتعتبر نشأة الأحزاب داخل المجلس التشريعي الفرنسي عام 1789م أفضل مثال على ذالك .[7]

-**أحزاب ذات النشأة الخارجية**:ويقصد بها تلك الأحزاب التي نشأت خارج إطار الهيئة التشريعية وانطوت على بعض التحدي لحكم القائم وعلى المطالبة بالتمثيل في البرلمان، هذه الأحزاب تمثل أكثر حداثة، وترتبط أكثر بالتوسع في حق التصويت، وبالإيديولوجيات المتشددة العلمانية أو الدينية، كما أنها ترتبط في أغلب المناطق النامية

---

[1]-**نفس المرجع و نفس الصفحة**.

[2]-عبد النور ناجي ، المدخل إلى علم السياسة،**مرجع سابق**. ص145

[3]-نور الدين حاروش ، **مرجع سابق**.ص64.

[4]-أحمد رشوان حسين عبد الحميد، **الأحزاب السياسية وجماعات المصلحة والضغط** ، الإسكندرية:مركز الإسكندرية للكتاب ، 2008-دط- .ص41.

[5]-نور الدين حاروش ، **مرجع سابق**.ص63

[6]-سمية نوي ، **الأحزاب السياسية وتأثيرها في رسم السياسة العامة في الجزائر(2007-2012)** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر ، تخصص:السياسة العامة ، جامعة محمد خيضر-بسكرة-كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ،السنة الجامعية:2012-2013 .ص13.

[7]-ياسين ربوح.**مرجع سابق**.ص10,09.

بالحركات القومية والمعادية للإستعمار،[1] وخير مثال على ذالك الحزب الذي أقامه "بول سارتر " وبعض الكتاب اليساريين في فرنسا والذي عرف باسم التجمع الديمقراطي الثوري[2] .

المطلب الثالث:تصنيف الأحزاب السياسية

تتعدد أشكال وأنواع الأحزاب السياسية، وقد اختلف العلماء في تصنيفهم لهذه الأنماط فأكثر هذه التصنيفات شيوعا هو ذالك النمط الذي يقوم على عدد الأحزاب، وهناك من صنفها إلى أحزاب يمين و يسار، وهناك من صنفها إلى أحزاب كبيرة وصغيرة[3]، فليس من السهل إيجاد تصنيفات موحدة لتقسيم الأحزاب السياسية، وهذا راجع إلى الاختلافات في طبيعة الأحزاب السياسية و تنظيمها وأهدافها، أو قد يرجع ذلك إلى اختلافات في الأنظمة السياسية المتنوعة، فهناك من يصنف الأحزاب السياسية بناءا على ثلاثة معايير هي:

- معيار التنظيم.
- معيار مشاركة الأعضاء في حياة الحزب.
- معيار القاعدة الاجتماعية للحزب.[4]

من أبرز الكتاب الذين قدموا تصنيفا للأحزاب السياسية نجد موريس ديفرجيه الذي ميز بين أحزاب النخبة وأحزاب الجماهير:

أولا:من حيث الهيكل التنظيمي للحزب

-**أحزاب النخبة** :وتسمى أحزاب أطر أو أحزاب كوادر أو أحزاب الصفوة،وتضم في صفوفها الطبقات البرجوازية التي كانت قائمة في أوروبا في القرن 19م والتي تعرف في عصرنا الحاضر بأحزاب المحافظين والأحرار،وتعتمد على ضم شخصيات مرموقة ومؤثرة، ولا تظم في صفوفها قاعدة جماهيرية واسعة وعلاقاتها الداخلية مرنة،وتصل إلى درجة الهشاشة ومعظم الأحزاب المعروفة اليوم في أوروبا وأمريكا تظهر على هذه الشاكلة. وترى هذه النخب أنها تمتلك من الخبرة والقدرة على إدارة الحملات الانتخابية ما يمكنها من كسب الأصوات وإيصال مرشحيها إلى كراسي الحكم .[5]

-**أحزاب الجماهير**:نشأ هذا النوع بفضل حق الانتخاب العام المباشر والسري ،وابتدأ بناؤها التنظيمي أحزاب الاشتراكية في القرن الـ20م،وتسعى هذه الأحزاب إلى ضم أكبر عدد من الناس للمشاركة في حياة الحزب عن طريق الانتساب والانضمام بدفع اشتراك سنوي لتمويل ميزانية الحزب ،وتحديد سياسته في مؤتمرات دورية،وتأخذ الأحزاب الجماهيرية ثلاث أشكال وهي الأحزاب الاشتراكية و الأحزاب الشيوعية و الأحزاب الفاشية.[6]

---

[1]-أسامة الغزالي حرب ،**الأحزاب السياسية في العالم الثالث** ،الكويت:عالم المعرفة ،د.ت.ن .ص76

[2]ياسين ربوح.**مرجع سابق**.ص10.

[3]أحمد رشوان حسين عبد الحميد، **الأحزاب السياسية وجماعات المصلحة والضغط** ، الإسكندرية:مركز الإسكندرية للكتاب ، 2008-دط- .ص55.

[4]عبد النور ناجي ، المدخل إلى علم السياسة**.مرجع سابق**. ص146

[5]نور الدين حاروش ، **مرجع سابق**.ص128

[6] سمية نوي ، **مرجع سابق**.ص21.

ثانيا:من حيث طبيعة الاشتراك

-**أحزاب مباشرة:**هي التي تتألف من أفراد يوقعون على عريضة انضمام للحزب ويدفعون اشتراكا شهريا، ويحضرون بشكل منتظم شعبتهم المحلية، ومثالها الحزب الاشتراكي الفرنسي.

-**أحزاب غير مباشرة** :هي التي ليس لها أتباع ولا أعضاء سوى أعضاء تجمعات الأساس ولكن لها تأييد غير مباشر بفضل احتوائها لعدة تجمعات أخرى كحزب العمال البريطاني سنة 1900م ، الذي تألف من النقابات والتعاونيات والجمعيات والتجمعات الفكرية التي اتخذت من أجل تكوين تنظيم انتخابي مشترك ، ويقسمها موريس ديفرجيه إلى ثلاثة أحزاب: اشتراكية وكاثوليكية وزراعية.[1]

ثالثاً:تصنيفات "جورج بيردو"

أحزاب الرأي: وهي الأحزاب التي ليس لها مذهب أو إيديولوجية معينة وواضحة، يمثل مذهبها في جمع آراء أعضائها، وهي قليلة التنظيم والهيكلة وضعيفة الانضباط.

أحزاب الإيديولوجية:وهي الأحزاب التي لها إيديولوجية شمولية وفلسفة متكاملة حول العالم والإنسان بصفة كلية، تتجاوز الجوانب السياسية، تخاطب طبقة اجتماعية محددة[2] كالأحزاب الشيوعية وحزب البعث العربي الاشتراكي ،والحزب النازي في ألمانيا والفاشي في إيطاليا .[3]

رابعا:تصنيفات "جون شارلو" عالم السياسة الفرنسي:

أحزاب الأعيان:وهي أحزاب تقتصر عضويتها على الشخصيات المرموقة سواء كانوا مثقفين أو رجال أعمال، وهو شبيه بحزب الإطارات.

أحزاب المناضلين:وهي أحزاب شعبية وجماهيرية، تضم أعداد ضخمة من المنخرطين، كما تهتم بالمتعاطفين معها، وهذا بغض النظر عن مكانتهم، وهي تشبه إلى حد ما الحزب الجماهيري،[4]هؤلاء المناضلين يمارسون تأثيرا كبيرا في نجاح الحزب واتخاذ قراراته.

أحزاب التجمع:تهتم بالناخبين الذين يناصرون الحزب في المعركة الانتخابية، فهذه الأحزاب غير طبقية وتهدف إلى تعبئة الناخبين من أصل اجتماعي ومهني وعرقي مختلف.[5]

خامسا:تصنيف الأحزاب السياسية العربية:لتصنيف الأحزاب العربية، يمكن الاعتماد على معايير تتعلق بالإيديولوجية وشكل العضوية، وطبيعة القوى المؤيدة، ودرجة المؤسسية وأساليب العمل:

---

[1]- ياسين ربوح.**مرجع سابق**.ص42.

[2]- عبد النور ناجي ، **النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية السياسية** ، مرجع سابق.

[3] -قحطان أحمد سليمان الحمداني ، **الأساس في العلوم السياسية** ، عمان:دار مجدلاوي للنشر والتوزيع ، 2004-ط1-.ص317.

[4]- سمية نوي ، **مرجع سابق**.ص22.

[5]- عبد النور ناجي ، **النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية السياسية** ، مرجع سابق.

***أحزاب الأشخاص:**هو اسم على مسمى، حيث ترتبط الأحزاب حسب هذا التصنيف بشخص أو بزعيم ، فالزعيم هو الذي ينشأ الحزب ويقوده ويحدد مساره ويغير هذا المسار دون خشية من نقص ولاء بعض الأعضاء له وهذا الانتماء للزعيم مرده قدرته الكاريزمية أو الطابع القبلي أو الطبقي الذي يمثله الزعيم.[1]

***أحزاب الحركة الوطنية:**ظهرت كرد فعل على الاحتلال، كان هدفها الاستقلال، انتشرت في الريف أكثر من الحضر، و كان للشخصية الكاريزمية دورا هاما في إطارها.

***أحزاب الكوادر:**ظهرت لتعارض النظام القائم، اتسمت إيديولوجيتها بالثورة ،ورفض المنافسة الحزبية ،تجند نخبتها من المثقفين والموظفين.[2]

***أحزاب النظام الحاكم:**و هي الأحزاب التي تم تكوينها من طرف النظم العسكرية في عقدي الخمسينات والستينات عندما شعرت بحاجتها إلى قاعدة شعبية منظمة، وبحكم نشأتها ارتبطت بالنظام ،وعارضت المنافسة الحزبية .

***الحركات الدينية:**ظهرت في العشرينات لتكون أوائل التنظيمات ذات القاعدة الجماهيرية العريضة،ثم انتشرت في السبعينات، وتدعو إيديولوجيتها إلى التغيير الثوري السريع وتتصدى للنظام ولا تتحمس للمنافسة الحزبية.[3]

تصنيف النظم الحزبية:تختلف النظم الحزبية باختلاف شكل النظام السياسي.والمعروف أنه توجد ثلاثة أشكال من النظم السياسية، هي:النظام الديمقراطي، والنظام الشمولي، والنظام التسلطي.[4]

تعريف الأنظمة الحزبية:المقصود بالنظام الحزبي في الدولة هو شكل وطبيعة علاقات التنافس السياسي بين الأحزاب السياسية داخل الدولة ،هذه العلاقات المتنوعة إذا كانت ثابتة ومستقرة تشكل في مجملها ما يسمى بالنظام الحزبي يمثل هذا الأخير دعامة من دعائم نظام الحكم الديمقراطي، ومعيار لتصنيف النظم السياسية ومعرفة مدى تعدد مراكز التأثير في صنع القرار السياسي ،وتقسم الأنظمة الحزبية إلى قسمين هما :نظام حزبي تنافسي ونظام حزبي غير تنافسي.[5]

أولا:الأنظمة الحزبية التنافسية:هي التي تهيأ فرص وقنوات التنافس الحر بين الجماعات السياسية وتقوم على احترام قواعد اللعبة السياسية، وتجعل من الانتخابات العامة طريق الاستخلاف السياسي، وتشدد على أهمية وضرورة المعارضة، وتتمثل في نظام تعدد الأحزاب، نظام الثنائية الحزبية، نظام الحزب المسيطر.[6]

نظام تعدد الأحزاب:ويتسم هذا النظام بوجود عدة أحزاب متفاوتة في تأثيرها، مما يؤدي إلى استقطاب حزبي ينعكس على الرأي العام (حالة ايطاليا،ألمانيا،بلجيكا ...)، و يتميز هذا النظام بوجود أحزاب كثيرة في الدولة، بحيث لا تستطيع إحداها الوصول إلى الحكم غالبا إلا عن طريق الائتلاف مع الأحزاب الأخرى، وكثرة الأحزاب مرده

---

[1]-نور الدين حاروش ، **مرجع سابق**.ص128.
[2]-عبد النور ناجي ، **المدخل إلى علم السياسة** ، مرجع سابق.ص150.
[3]-**نفس المرجع و نفس الصفحة**
[4]-نور الدين حاروش ، **مرجع سابق**.ص129.
[5]-عبد النور ناجي ، **المدخل إلى علم السياسة** ، مرجع سابق.ص150.
[6]-ياسين ربوح.**مرجع سابق**.ص44.

الاختلافات والتناقضات الموجودة داخل المجتمعات،كالاختلافات السياسية والاجتماعية والصراعات العرقية والدينية والعنصرية، ويعتبر هذا النظام عماد النظام الديمقراطي وسنده الحقيقي.[1]

نظام الثنائية الحزبية(نظام الحزبين):تطلق هذه التسمية على النظام الذي يظهر فيه حزبان كبيران يتبادلان الأغلبية البرلمانية ويتناوبان السيطرة على السلطة التنفيذية.هذا و تعتبر المملكة المتحدة نموذجا تقليديا لنظام الحزبين، ويتميز هذا النظام بوجود حزبين كبيرين(العمال والمحافظين) في بريطانيا،(الديمقراطي والجمهوري)في الولايات المتحدة الأمريكية[2] إضافة إلى أحزاب صغيرة وكثيرة منها الحزب الشيوعي والاشتراكي، وأحزاب محلية وأخرى قومية[3].

نظام الحزب المسيطر(المهيمن):وفي هذا النظام توجد أحزاب سياسية كثيرة وهي أحزاب منافسة للحزب الغالب آو المهيمن أو المسيطر، لكن منافستها له هي منافسة نظرية، ويعتبر هذا النموذج من النماذج الأساسية للأحزاب السياسية في النظم التعددية في البلدان النامية وإن ظهر في دول ديمقراطية –بغض النظر عن نموها الاقتصادي – مثل اليابان والهند عقب الحرب العالمية الثانية وفي سبعينات القرن الماضي[4] .

ثانيا:الأنظمة الحزبية غير التنافسية:النظام الحزبي غير التنافسي هو ذالك النظام الذي تنتفي فيه إمكانية التنافس بين الأحزاب رسميا أو فعليا، إما لوجود حزب واحد فقط ولا يسمح بوجود حزب آخر ،أو لوجود حزب واحد ويسمح شكليا بوجود أحزاب أخرى، ولكن لا تتوافر لها فعليا أدق إمكانية للمنافسة الحقيقية [5].

نظام الحزب الواحد:وبمقتضى هذا النظام يوجد حزب واحد يحتكر العمل السياسي في الدولة لوحده ويكون عادة هو المسيطر على شؤون الحكم بمفرده ولا يسمح لجماعات أو لأحزاب أخرى بالتواجد وممارسة العمل السياسي أو المشاركة في الحكم ،وكانت تأخذ بهذا النظام كل من الاتحاد السوفياتي و يوغسلافيا سابقاً، و مصر و الجزائر والتي عدلت عن إتباعه وأخذت بنظام التعددية الحزبية التي بدأت تنتشر منذ الثمانينات[6]، فالدولة ذات الحزب الواحد تقوم على افتراضات محددة، وهو أن إرادة السيادة للدولة تستقر في الزعيم وفي النخبة أو الصفوة السياسية[7].

ويوجد اليوم هذا النظام في كوريا الشمالية باسم (الحزب العمالي الكوري الموحد).

ويمتاز هذا النظام بالخصائص التالية:

1. أنه يحتكر العمل السياسي،ويسلب الصفة الديمقراطية من النظام السياسي.
2. يعتبر نفسه ممثلا لكل أفراد وهيئات وطبقات المجتمع.
3. يحتكر وسائل الإعلام ويخضعها لخدمة أهدافه.
4. يحتكر العمل في القوات المسلحة ويخضعها لقيادة الحزب .
5. يجمع السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية بيده.

---

[1]-نور الدين حاروش ، **مرجع سابق**.ص 129-130.

[2]-عبد النور ناجي ، **المدخل إلى علم السياسة** ، مرجع سابق.ص 151-152

[3]-نور الدين حاروش ، **مرجع سابق**.ص130

[4]-**نفس المرجع**.ص132.

[5]-ياسين ربوح.**مرجع سابق**.ص50.

[6]-علي زغدود ، **الأحزاب السياسية في الدول المعاصرة** ، الجزائر: متيجة للطباعة ، 2007.ص ص 23-24.

[7]-سمية نوي ، **مرجع سابق**.ص23.

6. يسيطر على الاقتصاد الوطني ويسخره لخدمة أهدافه.
7. تكون التربية والتعليم والجامعات خاضعة لتوجيهاته وأهدافه.[1]

المطلب الرابع:وظائف وادوار الأحزاب السياسية

من أسس تقييم الحزب السياسي، مدى قيامه بتحقيق الوظائف العامة المنوطة به.[2] هذا و تقوم الأحزاب السياسية بالعديد من الوظائف سواء كانت في السلطة أو في المعارضة ومن أهمها:

- ✓ تنظيم الحملات الانتخابية، وبشكل عام تنظيم العلاقة بين القيادات السياسية والقاعدة الشعبية بين المرشحين والناخبين و بين النواب والمواطنين و بين القيادة السياسية والقاعدة الحزبية.
- ✓ تأهيل النخب السياسية وإعدادها وتجديدها الدائم، لأن الأحزاب السياسية هي الأطر الطبيعية لإنتاج النخب ،حيث يتعرف الأفراد على المواضيع السياسية العامة المطروحة، ويمكن أن يتمرس هؤلاء بالعمل السياسي عبر العمل الحزبي وبإمكانهم لاحقا أن يتدرجوا إلى مراكز قيادية في الحزب وفي الدولة.[3]
- ✓ وظيفة التجنيد السياسي:بحيث تعتبر هذه الوظيفة من أهم الوظائف التي تقوم بها الأحزاب السياسية، ويقصد بالتجنيد السياسي أن يقوم الحزب السياسي بجمع وحشد عدد كبير من الناخبين ويجعلهم يقتنعون المشروع السياسي الذي يدافع عنه، ويدعوهم للتصويت من أجل مرشحي الحزب.[4]
- ✓ وظيفة الاندماج القومي:تنطوي هذه الوظيفة على أهمية خاصة في البلدان النامية، حيث تبرز المشكلات القومية والعرقية والدينية والنوعية وغيرها في تلك البلدان، في ظل ميراث قوى من انتهاكات حقوق الإنسان.[5]
- ✓ التحديث والتنمية السياسية:فالأحزاب السياسية تحقق التطور من أوضاع تقليدية تقوم على أعراض موروثة، وذات طابع قبائلي أو عائلي إلى أوضاع حديثة تقوم على مؤسسات يتخصص كل منها في وظائف معينة ،وسياسات عقلانية قائمة على الاختيار الشعبي، ويرتبط مفهوم التحديث بالتنمية السياسية ويستند مفهوم التنمية السياسية على ثلاثة مفاهيم أساسية:هي المساواة،التمايز والقدرة.[6]
- ✓ توفير الشرعية السياسية:و التي يقصد بها البناء الدستوري المقبول،وهي المصدر الذي تستمد منه الحكومة سلطاتها النهائية، وتقوم الأحزاب السياسية بدور في كل مشكلة في ثلاث جوانب هي، نشاط الأحزاب في ترقية شرعية النظام من خلال حشد التأييد الجماهيري، ونشاط الأحزاب في

[1] -قحطان أحمد سليمان الحمداني ، **الأساس في العلوم السياسية** ، عمان:دار مجدلاوي للنشر والتوزيع ، 2004.ص324.
[2] إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، **أسس ومجالات العلوم السياسية** ، الإسكندرية:مركز الإسكندرية للكتاب ،2012.ص284
[3] - حسين عبيد، **الأنظمة السياسية- دراسة مقارنة** - ، بيروت: دار المنهل اللبناني ،2013-ط1.ص75.
[4] - أحمد رشوان حسين عبد الحميد، **مرجع سابق.** ص112.
[5] - إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، **مرجع سابق** ، ص287.
[6] - أحمد رشوان حسين عبد الحميد،**مرجع سابق** ،ص119.

تقديم مظلة واسعة من العلاقات المتداخلة والتي تجمع بين القطاعات المختلفة ،وأخيرا ما تقوم به الأحزاب من الإلحاح من أجل تقديم أهداف معينة للحكم .[1]

- ✓ تنظيم المعارضة:يعد تنظيم المعارضة من أهم وظائف الأحزاب وهذه الوظيفة ليست مجرد مجابهة من أحزاب الأقلية لحزب (أو أحزاب) الأغلبية ولكنها وظيفة محددة الأبعاد تقتضي من حزب المعارضة أن يقوم بتوجيه النقد للحكومة، على أن لا يكون هذا النقد مجردا، بل مقرونا بالحلول البديلة التي يتضمنها برنامج متكامل يمكن ترجمته إلى قرارات نافذة فيما إذا سنحت الفرصة للحزب المعارض أن يتولى الحكم.[2]
- ✓ ضمان الحريات العامة :من خلال إطارها التنظيمي الذي يجمع أعدادا من المواطنين، بحيث يعتبر وجود الأحزاب وتعددها أمرا ضروريا لصياغة حرية الرأي والاجتماع والتعبير عن الآراء بطريقة منظمة، كما أنها تقضي على الفوضى والفراغ السياسي، إضافة إلى أنها تبين مدى القوة والقوى الموجودة في المجتمع.[3]
- ✓ ضمان انتقال السلطة بطريقة سلمية:يتقدم تعدد الأحزاب طريقة سلمية لتغيير القيادات وإحلالها من خلال الانتخابات العامة، وبذالك يمكن ضمان الانتقال الشرعي والسلمي للسلطة بالطريق الديمقراطي إلى الحكومة والبرلمان المشكلين من قبل الحزب الذي يحوز ثقة الناخبين.
- ✓ ضمان الرقابة الشعبية:يوفر الحزب السياسي وهو خارج السلطة توفر معارضة منظمة تراقب الحكومة وتحاسبها، وتنتقذها عندما تنحرف، مما يضمن رقابة الشعب على أعمال الحكومة ،فتضع الحكومة في اعتبارها النقد الذي يمكن أن يوجه إليها، والذي قد يؤدي إلى إسقاطها، كذالك فان وجود أحزاب يراقب بعضها بعضا، ويكشف عن أخطاء الأخر يؤدي إلى تعرف الشعب عن حقيقة الأمور العامة.[4]
- ✓ الأحزاب السياسية أحد عناصر وحدة واستقرار الأمة: فوجود الأحزاب السياسية على الساحة السياسية في الدولة في ظل نظامها السياسي له ركيزة أساسية من أسس ومرتكزات استقرار تلك الدولة، فهي التي تجمع الأمة التي أحيانا ما تكون مجزأة ومتقطعة فتشد أجزائها فتصبح عاملا هاما للوحدة والاستقرار.
- ✓ وظيفة التنشئة السياسية: إذ تعد الأحزاب السياسية من أهم وسائل التنشئة السياسية، فهي عملية يقوم بها الحزب لأجل إكساب المواطنين وتلقينهم القيم والتقاليد والاتجاهات الاجتماعية السائدة ذات الدلالات السياسية وكذا القيم والمشاعر تجاه النظام السياسي السائد في البلاد ،وهي عملية مستمرة

[1]- **نفس المرجع** ، ص120.
[2]-ثامر كامل محمد الخزرجي ،**مرجع سابق** .ص213.
[3]- نور الدين حاروش ، **مرجع سابق**.ص121.
[4]-أحمد رشوان حسين عبد الحميد، **مرجع سابق**. ص 120-121.

يتعرض لها الإنسان طول حياته ،كما أنها تؤثر في الفرد بتلقينه الثقافة السياسية السائدة وترسيخها فيه أو بتعديلها أو حتى بخلق ثقافة سياسية جديدة.[1]

- ✓ وظيفة التعبئة:تعني التعبئة حشد الدعم والتأييد لسياسات النظام السياسي من قبل المواطنين، وتعتبر وظيفة التعبئة بطبيعتها وظيفة أحادية الاتجاه بمعنى أنها تتم من قبل النظام السياسي للمواطنين وليس العكس، وتلعب الأحزاب السياسية دور الوسيط، وتختلف طبيعة وظيفة التعبئة التي تقوم بها هذه الأحزاب من نظام سياسي لآخر في النظم التعددية المقيدة، كما أنها تختلف داخل نفس النظام السياسي المقيد وفقا لطبيعة المرحلة التي يمر بها، متأثرا دون شك بالبيئة الداخلية والخارجية المحيطة به.[2]
- ✓ الوظيفة البرنامجية للحزب :يقوم الحزب بإعداد برنامج يبين فيه مبادئه ونواياه ومقترحاته ،وبالرغم من هذا فان إعداد البرنامج ومناقشته له بعض الآثار الرمزية الهامة كإقناع الرأي العام بالجدية التي ينظر إليها الحزب في حالة وصوله إلى السلطة، والفضيلة التربوية الإستراتجية مثل أخذ بعض مقترحات الأفراد وتطلعاتهم ووضعها في البرنامج .[3]

المبحث الثاني:الإطار النظري والمفاهيمي للسياسة العامة

السياسة أو السياسات العامة هي الدليل الذي يحدد المبادئ اللازمة للإجراءات التي تتخذها السلطات التنفيذية الإدارية للدولة فيما يتعلق بفئة معينة من القضايا بطريقة تتماشى مع القانون والأعراف المؤسسية. ويتمثل أساسها بشكل عام في مدى الالتزام بالقانون الوطني الدستوري الأساسي ذو الصلة وكذلك تنفيذ التشريعات مثل القانون الفيدرالي الأمريكي. كما تشمل الأسس الأخرى كلاً من التفسيرات والأنظمة القضائية والتي يتم اعتمادها بشكل عام من خلال تشريعات .

و هناك من يرى بأن السياسة العامة هي نظام يتضمن "خطط العمل، والإجراءات التشريعية، والقوانين والأولويات التمويلية المعنيّة بقضية معينة والتي تصدرها الجهة الحكومية أو أيٍ من ممثليها ".و هناك من يرى بأن هذا المفهوم يمتد في أحيان أخرى لأكثر من ذلك ليشمل عملية صناعة القرار نفسها وكذلك تحليل القرارات الحكومية.

المطلب الأول:مفهوم السياسة العامة وأهميتها

تعتبر السياسة العامة من المفاهيم التي أصبحت أكثر تعبيرا عن مصالح واحتياجات أفراد المجتمع وأكثر تجسيدا لمحصلة التفاعل القائم بين النشاطات المختلفة للفواعل الرسمية منها وغير الرسمية. و لأنها تلعب دورا بالغ الأهمية في تشكيل الحاضر ووضع الأسس الأولى للمستقبل للنهوض بالدولة وتنميتها في كل المجالات والنواحي.

---

[1]- سميحة منصور ، **دور الأحزاب السياسية في تحقيق التنمية السياسية –الجزائر نوذجا** –مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية ، تخصص:سياسة عامة وادارة محلية ، جامعة محمد خيضر-بسكرة- كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، السنة الجامعية :2016-2017 ص19.

[2]- إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، **مرجع سابق** ، ص284.

[3]- نور الدين حاروش ، **مرجع سابق**.ص 118-119.

هذا و تعرف في اللغةِ الإنجليزيّة بِمُصطلح(Public policy) ، وهي عبارة عن نظام معين تسعى الحكومة المحليّة في الدولة إلى تطبيقه، والتحقق من التزامِ الجميع فيه سواءً أكانوا أفراداً أم مؤسسات، كما تعرف بأنها برنامج عمل حكومي يحتوي على مجموعةٍ من القواعد والتي تلتزم الحكومة بتطبيقها في المجتمع.ومن التعريفات الأخرى أنها "مجموعة من الاتجاهات الفكرية التي تسعى الحكومة إلى تنفيذِ الهدف الخاصة بها، من خلال الاعتماد على مجموعة من الوسائل و الأدوات.[1]

مفهوم السياسة العامة من منظور ممارسة القوة:إن لمفهوم القوة معاني عدة، فقد تعني القدرة أو التأثير أو الطاقة أو الموهبة أو امتلاك الموارد.و قد عرفها تالكوت بارسونز بأنها "القدرة على الوصول إلى غايات معينة تحظى بالقبول العام من جانب المجتمع".أما روبرت دال فعرف القوة بأنها "القدرة على جعل شخص آخر يقوم بعمل لم يكن يقوم به بغير ذلك".[2]

انطلاقا من مفهوم القوة فقد عرف "هارولد لاسويل" السياسة العامة بأنها من يحوز على ماذا؟ومتى؟وكيف؟من خلال نشاطات تتعلق بتوزيع الموارد والمكاسب والقيم والمزايا وتقاسم الوظائف والمكانة الاجتماعية، بفعل ممارسة القوة أو النفوذ، والتأثير بين أفراد المجتمع من قبل المستحوذين على مصادر القوة.[3]

كما عرفها كل من " مارك ليند نبيرك و" بنيامين كروسي " من منطلق برغماتي يخضع لعمليات الأخذ و الجذب والمساومات على أنها عملية نظامية تحظى بميزات ديناميكية متحركة للمبادلة والمساومة.وللتعبير عن من يجوزعلى ماذا ؟ ومتى؟ وكيف؟ كما تعبر عن ماذا أريد؟ و من يملكه؟ وكيف يمكن الحصول عليه،[4] أو هي تعبر عن التوجيه السلطوي أو القهري لموارد الدولة والمسئول عن التوجيه هو الحكومة.[5]

أما"ماكس فيبر" فعرفها من زاوية التأثير على الآخرين بأنها:"احتمال قيام شخص ما في علاقة اجتماعية بتنفيذ رغباته رغم مقاومة الآخرين بغض النظر على الأساس الذي يقوم عليه هذا الاحتمال".[6]

إذن و من خلال هذه التعاريف يمكننا القول أن السياسة العامة تعكس رغبة النخبة في المجتمع في الحصول على امتيازات مادية ومعنوية أي أن هذه النخبة من أصحاب القوة والنفوذ لها تأثير في القرارات السياسية ،ولكن وجهت لهذا الطرح بعض الانتقادات مفادها أن القوة لوحدها ليست كفيلة في تفسير نشاطات الحكومة فضلا عن الطبيعة النسبية لمفهوم القوة.[7]

---

[1]- عزيزة ضميري ، **مرجع سابق** .ص01.

[2]خالد عطا الله، **السياسات العامة بين التخطيط والتنفيذ –الجزائر أنموذجا** –عمان:دار الحامد للنشر والتوزيع، 2018. ص30.

[3]فهمي خليفة الفهداوي ، **السياسة العامة –منظور كلي في البنية والتحليل** - ، عمان: دار المسيرة للنشر والطباعة ، 2016 – ط4-.ص34.

[4]- سمية نوي ، **مرجع سابق**.ص40.

[5]- خالد عطا الله، **مرجع سابق** .ص30.

[6]- ابتسام قرقاح ،**دور الفواعل غير الرسمية في صنع السياسة العامة في الجزائر(1989-2009)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، تخصص: السياسات العامة والحكومات المقارنة ، جامعة الحاج لخضر- باتنة –كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، السنة الجامعية :2010-2011 .ص23.

[7]- أميمة قادري ، **دور جماعات الضغط في رسم السياسة العامة** ، مذكرة تكميلية لنيل شهادة الماستر، تخصص:سياسات عامة مقارنة ، جامعة العربي بن مهيدي –أم البواقي – كلية الحقوق والعلوم السياسية ، السنة الجامعية :2014-2015 .ص29

مفهوم السياسة العامة من منظور تحليل النظام:لقد وصف العديد من علماء السياسة النظام بشكل عام وذالك باعتباره مجموعة من الأجزاء تشكل فيما بينها نسقا من العلاقات المتبادلة في إطار تلك الوحدة الكلية.[1]

من هذا المنطلق يولي دافيد استن اهتماما بالسياسة العامة –من وجهة تحليل النظام –كنتيجة ومحصلة في حياة المجتمع ،من منطلق تفاعلها الصحيح مع البيئة الشاملة التي تشكل فيها المؤسسات والمرتكزات والسلوكيات والعلاقات أصولا للظاهرة السياسية التي يتعامل معها النظام السياسي.[2]

ويرى"جابريال الموند":"أن السياسة العامة تمثل محصلة عملية منتظمة عن تفاعل المدخلات والمخرجات للتعبير عن إدارة النظام السياسي في قدراته الاستخراجية والتنظيمية والرمزية والتوزيعية، والاستجابة الدولية من خلال القرارات والسياسات المتخذة.[3] "أما "بربارة مكلينان" تعرف السياسة العامة بأنها:"النشاطات والتوجهات الناجمة عن العمليات الحكومية استجابة للمطالب الموجهة من قبل النظام الاجتماعي إلى النظام السياسي .[4]

ويعرف "بيترز"السياسة العامة على أنها " أسلوب محدد من نمط الأعمال التي يتخذها المجتمع جماعيا أو عن طريق ممثليه لمعالجة مشكلة معينة لتحقيق مصلحة عامة لكافة أفراد المجتمع آو لفئة محدودة منه " .[5]

على الرغم من أهميته في تفسير وتوضيح السياسة العامة إلا أن تحليل النظم تعرض لبعض الانتقادات ،من حيث تناوله للقيم بصورة مطلقة في إطار السياسة العامة ،كما اتصف بالعمومية وعدم التركيز المخصص بأجزاء النظام السياسي جراء تركيزه الشامل على البيئة الواسعة وعدم عنايته بالسلوك الفردي للأشخاص ممن لهم دور في مجريات السياسة العامة وأن منظور المدخلات والمخرجات يغالي في كون الحكومة أو النظام السياسي يستجيب للمطالب الاجتماعية وان السياسة العامة ما هي إلا ترجمة لهذه المطالب .[6]

مفهوم السياسة العامة من المنظور المؤسسي(الحكومة):لفهوم الحكومة أكثر من معنى فقد يقصد بها نظام الحكم، أو يقصد بها مجموعة من الهيئات الحاكمة أي السلطات الثلاث وقد يقصد بها السلطة التنفيذية وحدها ، ويقصد بها أحيانا الوزراء أي مجلس الوزراء. و تعتبر السياسة العامة حسب المنظور الحكومي أنها برامج عمل تقوم بها الحكومة باعتبار الحكومة بنية تنظيمية تشمل أجهزة ومؤسسات رسمية تمثل مركز عملية اتخاذ القرار ورسم السياسة العامة.[7]

و لقد تم وضع العديد من التعاريف للسياسة العامة ضمن هذا المنظور، بحيث عرفها "توماس داي"بأنها:"ما تقوم به الحكومة من أعمال ومبررات تلك الأعمال والنتائج المترتبة عليها " .[8] في حين عرفها "دي كوسيولاس"بأنها"تلك

---

[1]- وليد بن جامع ، **دور الأحزاب السياسية في صنع السياسة العامة –دراسة حالة الجزائر(2007-2014)** ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر ، تخصص:سياسة عامة وإدارة محلية ، جامعة محمد خيضر-بسكرة- كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، السنة الجامعية:2015-2016 . ص27.

[2]- خالد عطا الله، **مرجع سابق** .ص31.

[3]- جمعة جعدان ،عائشة عامري ، **دور الأحزاب السياسية في صنع السياسة العامة** ، مذكرة تخرج لنيل شهادة لسانس ، تخصص:سياسات مقارنة ، جامعة الطاهر مولاي بسعيدة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية والعلاقات الدولية ، السنة الجامعية: 2014-2015.ص14.

[4]- ابتسام قرقاح ،**مرجع سابق.** ص25.

[5]- محمد قاسم القريوتي ، **رسم وتنفيذ وتقييم وتحليل السياسة العامة** ، عمان:مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع.ص30.

[6]- خالد عطا الله، **مرجع سابق** .ص32.

[7]-**نفس المرجع**.ص33.

[8]- محمد قاسم القريوتي ، **مرجع سابق**.ص30.

القرارات والخطط التي تضعها الهيئات الحكومية، من أجل معالجة القضايا العامة في المجتمع ".[1] أما "خيري عبد القوي" فيرى بأنها "تلك العمليات والإجراءات السياسية وغير السياسية التي تنفذها الحكومة بقصد الوصول إلى اتفاق على تعريف المشكلة والتعرف على البدائل لحلها وأسس المفاضلة بينها تمهيدا لاختيار البديل الذي يقترح إقرار في شكل سياسة عامة ملزمة تنطوي على حل مرضي للمشكلة" .[2]

ويعرفها "بسيوني حمادة" بأنها "مجرد أفكار خاصة في البداية وعندما يشترك عدد كبير من الأفراد في هذه الأفكار تصبح مقترحات وعندما تتبنى السلطات الحكومية هذه المقترحات تصبح سياسة عامة".[3]بينما يرى " جاي بيتر" بأنها "أسلوب محدد من الأفعال التي ينفذها المجتمع بشكل جماعي أو يتخذها ذلك المجتمع وتنصب على مشكلة معينة تهم المجتمع وتعكس مصلحة ذلك المجتمع أو جزء منه"[4] . كما عرفها "جيمس أندرسون"بأنها:"برنامج عمل هادف يعقبه أداء فردي أو جماعي في التصدي لمشكلة أو لمواجهة قضية أو موضوع". إضافة إلى ذلك يرى الدكتور "عبد الفتاح ياغي" بأنها "كل تصرف أو قرار تقوم به الحكومة أو ما يمثلها للتدخل في شؤون المجتمع وحل المشكلات التي تواجه الدولة داخليا وخارجيا .[5] وعرفها "أحمد رشيد"على أنها "اتجاه العمل للحكومة لفترة زمنية مستقبلية وبحيث يكون لها مبرراتها وهذا يعني أن السياسة العامة هي تعبير عن التوجيه السلطوي أو القهري لموارد الدولة ،وأسس المفاضلة بينها ،تمهيدا وأداة ذلك التوجيه هي الحكومة.[6]

وعرفها "توينغ"بأنها "برنامج عمل خاص بسلطة عمومية أو حكومة واحدة أو بعدة سلطات.وعرفها "كارل فريدريك"بأنها"برنامج عمل مقترح لشخص أو لجماعة أو لحكومة في نطاق بيئة محددة لتوضيح الفرص المستهدفة والمحددات المراد تجاوزها سعيا للوصول إلى الهدف أو لتحقيق غرض مقصود".[7]

فالسياسة العامة وتحقيق أهدافها يتوقف على فعالية البناء المؤسسي الإداري الذي يحول السياسات إلى نتائج واقعية ،فالمواطن لا يهمه إن كان البرلمان يتكون من غرفة أو غرفتين أو يوجد عدة مؤسسات إدارية عامة، أو وجود حزب أو أكثر ما لم ير ما يفعله النظام السياسي على حياته في ارض الواقع بشكل مباشر من تعليم صحة، إسكان ،مواصلات...[8]

---

[1]- فهمي خليفة الفهداوي ، **مرجع سابق** . ص37.

[2]- ثامر كامل محمد الخزرجي ،**مرجع سابق** .ص28.

[3]- احمد برهان ولدان، **تحليل وصنع السياسات العامة**، عمان:الآن للنشر والتوزيع، 2018.ص21.

[4]- حنان سماحي ، **الفواعل الرسمية واليات تقييم السياسة العامة في الجزائر** ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر ، تخصص:سياسات عامة وتنمية ، جامعة مولاي الطاهر-سعيدة- كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، السنة الجامعية:2014-2015 .ص23.

[5]- ناصر جابر ، **السياسة العامة والحكم الراشد في الجزائر** ، مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على شهادة الماستر ، تخصص: السياسة العامة والإدارة المحلية ،جامعة محمد خيضر-بسكرة- كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، السنة الجامعية:2012-2013 . ص14.

[6]- حنان واعة ، **إصلاح السياسة العامة في الجزائر-قطاع التشغيل-نموذجا-**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية ، تخصص:سياسات عامة وإدارة محلية ، جامعة محمد خيضر- بسكرة- كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية ، السنة الجامعية:2014-2015.ص26.

[7]- خالد عطا الله، **مرجع سابق** .ص34.

[8]- حسيبة غاروا ، **دور الأحزاب السياسية في رسم السياسة العامة – دراسة حالة الجزائر(1997-2007)** ،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، تخصص:تنظيمات سياسية وعلاقات دولية ، جامعة مولود معمري –تيزي وزو- كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، السنة الجامعية:2012-2013 .ص55.

وفي النهاية يمكن القول أن مفهوم السياسة العامة مفهوم متباين له عدة دلالات وعلى عدة مستويات،وإذا رجعنا إلى مختلف تعريفاتها يتضح لنا أن الحكومة هي الممثلة للسلطة السياسية في الدولة، فهي أداة وجهاز تنفيذي للسياسة العامة ،وهي بدورها تساهم في صنع وبلورة عدة سياسات.[1]

تعريف إجرائي للسياسة العامة:"مجموع من المدخلات في شكل مطالب ومشاكل موجهة إلى النظام السياسي الذي يقوم بعملية تحليلها ومعالجتها بالقبول أو الرفض وإخراجها على شكل قرارات سياسية تعالج قضايا ومشاكل المجتمع الآنية والمستقبلية وتكون لخدمة الصالح العام".[2]

الفرق بين تحليل السياسة العامة وصنع السياسة العامة ورسم السياسة العامة:

تحليل السياسات هو وسيلة لفهم أسباب المشاكل و اقتراح حلول من خلال السياسات من أجل تحقيق هدف محدد أو مجموعة من الأهداف.وهناك من يحددها باعتبارها مجموعة أساليب ومعايير ترافقها لتحليل خيارات السياسات العامة والاختيار من بينها ولترشيد تطوير السياسات العامة وتنفيذها.وكوسيلة لزيادة الكفاءة.[3] أما مصطلح صنع السياسة العامة فيقصد بها أنها أعمال موجهة وليست تصرفات عشوائية أو عفوية التي تصدر عن بعض المسئولين، وأنها برامج وأعمال منسقة وليست قرارات منفصلة ومتقطعة، وهي تشمل جميع القرارات الفعلية المتخذة وليس ما تنوي الحكومة أن تفعله أو تنوي فعله، و قد تكون السياسة العامة ايجابية في صياغتها أو سلبية كأن تأمر بتصرف معين أو تنهي بتصرف معين[4].بينما يقصد برسم السياسة العامة هي ذلك النشاط الحكومي الذي يشترك فيه أفراد وجماعات مختلفين، والذي يتطلب اشتراك مؤسسات حكومية مختلفة، و الذي ينطوي على محاولة التوفيق بين وجهات النظر المتضاربة حول المشكلة.وهي نشاط سياسي مطلق حتى ولو اتبع نشاط تمارسه الحكومة باعتبارها مسئولة عن إيجاد حل للمشكلة.

أهمية السياسة العامة:تكتسي دراسة السياسة العامة كحقل علمي أهمية بالغة ،وهذا ما تترجمه كتابات الباحثين في المجال كل حسب تخصصه، مما ينعكس على مدى أهمية السياسة العامة لكل منهم، فأهمية دراستها للمتخصصين في دراسة النظام السياسي تختلف عن أهميتها لدى محللي العلاقات الدولية أو العلاقات الاقتصادية، لكن عموما الباحث السياسي في هذا المجال يلتمس تلك الأهمية وفقا لأسس علمية ومهنية وسياسية، وعليه تغزى دراسة السياسة العامة إلى ثلاثة اهتمامات رئيسية يمكن التطرق إليها في الآتي:[5]

أسباب علمية:بمعنى أن هذه الدراسة يمكن أن تتحقق عن طريق الفهم المعمق للمجتمع ،من خلال معرفة مصادر ونتائج قرارات السياسة العامة، أي أن هذه الأخيرة يمكن تناولها كمتغير تابع عندما يثور التساؤل حول

---

[1]-**نفس المرجع و نفس الصفحة.**

[2]- عفاف بوراس ، **السياسات العامة الصحية في الجزائر(1999-2009)** ، مذكرة تكميلية لنيل شهادة الماستر ، تخصص:سياسات عامة مقارنة ، جامعة العربي بن مهيدي-أم البواقي-كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، السنة الجامعية:2014-2015 . ص08.

[3]- نادية بونوة ، **دور المجتمع المدني في صنع وتنفيذ وتقييم السياسة العامة –دراسة حالة الجزائر(1989-2009)** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، تخصص:سياسات عامة وحكومات مقارنة ، جامعة الحاج لخضر-باتنة-كلية الحقوق ، قسم العلوم السياسية ،السنة الجامعية:2009-2010 . ص52.

[4]- وصال نجيب العزاوي ، **مبادئ السياسة العامة**:دار المسيرة للنشر والتوزيع،2003-ط1- ص26.

[5]- سلمى الإمام ، سمير بارة ، **صنع السياسات العامة**- دراسة في المفاهيم والمنهجية والبيئة - ،عمان:دار مجدلاوي للنشر والتوزيع ، 2014 –ط1-..ص46.

ماهية القوى البيئية والخصائص المؤسسية التي تساهم في تشكيل السياسة وتحديد مضمونها ، وفضلا عن ذلك قد ينظر إليها كمتغير ثابت،فيتعلق السؤال بالنتائج التي تطرحها السياسة العامة على البيئة والنظام السياسي، ومثل هذه التساؤلات وغيرها تثري المعرفة بالروابط بين البيئة والتفاعلات السياسية والسياسة العامة وهو ما يساعد على التطوير النظري لهذا الحقل بصفة عامة.[1]

أسباب سياسية:وهنا ينصرف غرض السياسة إلى التأكيد من أن الدولة تتبنى الأفضل من السياسات لتحقيق الأهداف العامة ، فكثير ما يتردد من أن علم السياسة لا بد له من دور يلعبه في مواجهة الأزمات التي يمر بها المجتمع وان علماء السياسة ملزمون أدبيا بالعمل على تطوير السياسة العامة وإثراء النقاش السياسي عن طريق دراسة الآداء الحكومي في الميادين المختلفة.[2]

أسباب مهنية(عملية) : إذا كانت الأسباب العلمية تهدف لاكتشاف المعرفة ، فإن الأسباب المهنية وراء تطبيق المعرفة العلمية لحل المشاكل الاجتماعية محل النقاش والجدل، فكلما زادت المعرفة لدى الأفراد والمنظمات بالعوامل التي أدت إلى صنع السياسات العامة وبالنتائج المترتبة عليها زادت القدرة على معرفة ما يجب فعله لتحقيق أهداف السياسة العامة.[3]

المطلب الثاني: خصائص ومكونات السياسة العامة:

*خصائص السياسة العامة:

لعل من أبرز خصائص السياسة العامة أنها تتناول قضايا ومسائل ومشكلات تهم المصلحة العامة،ولها طابع الشمولية، وذلك لا ينفي تناول السياسات العامة لقضايا تهم شريحة أو فئة يتعاطف معها جمهور واسع من المواطنين، أو تكون للسياسات العامة توجهات إستراتجية ومستقبلية لا تشغل بال عموم المواطنين. هذا و قد تقتصر السياسة العامة على القول ولا تنشئ بالضرورة عملا ماديا ملموسا، كأن تصرح حكومة ما بأنها تدعم وتساند الشعوب المستعمرة في حق تقرير مصيرها، فذلك يعبر عن سياسة حكومة حتى و لو لم تقم تلك الحكومة باتخاذ أي خطوات عملية .[4]

–كما يجب أيضا أن تكون السياسة العامة منسجمة مع البيئة التي تعمل فيها، و لا بد أن تراعي السياسات العامة طبيعة المجتمع الذي تعمل فيه الحكومة ،حيث تعتبر القيم الاجتماعية و السياسية والاقتصادية والثقافية محددات للسياسة العامة الفعالة ،وإلا فمن الصعب عليها أن تحقق الأهداف التي تسعى الحكومة إلى تحقيقها من خلال تنفيذ تلك السياسات.[5]

[1]- احمد برهان ولدان، **مرجع سابق**. ص65.
[2]- ثامر كامل محمد الخزرجي ،**مرجع سابق** .ص 30-31.
[3]- سلمى الإمام ، سمير بارة ،**مرجع سابق** .ص47.
[4]- خالد عطا الله، **مرجع سابق** .ص37.
[5]- محمد قاسم القريوتي ، **رسم وتنفيذ وتقييم وتحليل السياسة العامة** ، عمان:مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع ،2006.ص35

–و تبرز أهمية السياسة العامة في أنه في حالة غيابها أو انعدامها فإن ذلك قد يؤدي إلى ازدواجية أو تعارض في القرارات وأساليب العمل ، و هو ما من شأنه أن يبدد الإمكانيات المتوفرة و يقلل فرص تحقيق الأهداف المسطرة بالكفاءة والفعالية المطلوبة .

–يتم وضع السياسات العامة بالاشتراك مع الفواعل والجماعات المختلفة الموجودة في المجتمع أي أنه لا يوجد فاعل سياسي وحيد يتولى وضع ورسم السياسات العامة بل هناك مجموعة من الفواعل التي تتدخل في ذلك وإن كان ذلك بدرجات متفاوتة.

–السياسة العامة تتم في إطار تنظيمي محدد له صفة دستورية قانونية وارتباطها بهذا الإطار هو ما يجعلنا نميز بين السياسة العامة وباقي السياسات الأخرى التي تتخذ في اطر تنظيمية
أخرى غير الإطار الحكومي مثل سياسات المؤسسات الخاصة .[1]

–تمثل السياسات العامة سلسلة طويلة من النشاطات والقرارات الحكومية المترابطة ،التي تعني أكثر من مجرد قرار،وهذا يعني مثلا أن قرار إعطاء طالب منحة دراسة لا يعتبر في حد ذاته سياسات عامة، ولكنه واحد من القرارات العديدة التي تتم في إطار سياسة تعليمية معينة.[2]

–السياسة العامة منطقية وعقلانية:أي أنها بمثابة البديل أو البدائل التي يمكن تحقيقها وفق الإمكانيات المتوافرة وليست حلما أو طموحا عاما، لهذا فان وضع السياسة العامة لابد أن ينتج منهجا رشيدا بتخصيص الموارد والإمكانيات اللازمة لتنفيذ البرامج.

–السياسة العامة قصدية وذات نشاط هادف، بحيث أنها تشمل الأعمال الموجهة نحو أهداف مقصودة ، ولا تشمل التصرفات العشوائية والعفوية التي تصدر عن بعض المسئولين فهي تعكس ما يعبر عن الغايات الواضحة التي تهم المجتمع وتحقق المصلحة العامة ،وهي في ضوء صياغتها وتنفيذها لتحقيق الأهداف تنجز سلسلة من الترابط المنطقي الدقيق والتزاما منهجيا.[3]

***مكونات السياسة العامة:**

مطالب سياسية :تشمل المطالب حاجات الأفراد والمجتمع وتفضيلاتهم المتنوعة، توجه إلى النظام السياسي في صورة مطالب أو مدخلات تستدعي استجابة السلطات لها بصورة أو بأخرى، وتعمل الأبنية والتنظيمات الموجودة على تنظيم وترتيب أولوية هذه المطالب فهي تشمل كل ما يطرح على المسئولين سواء من الأهالي أو من الرسميين الفاعلين في النظام السياسي .

---

[1]- فاطمة مراكشي ، **دور المساءلة والشفافية في ترشيد السياسات العامة في الجزائر-مع التركيز على حالة المجلس الشعبي الوطني(2012-2015)** ، مذكرة لنيل شهادة الماستر ، تخصص:رسم السياسات العامة ، جامعة الجيلالي بونعامة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، السنة الجامعة :2014-2015 . ص50.

[2]- أحمد مصطفى الحسين، **مدخل إلى تحليل السياسات العامة**،عمان:مطبعة الجامعة الأردنية،2002-ط1- .ص41.

[3]- سلمى الإمام ، سمير بارة ،**مرجع سابق** .ص42.

قرارات سياسية :و هي ما يصدره المسئولون الحكوميون المخولون قانونيا من الأوامر والتوجيهات المعبرة عن محتويات السياسة العامة، وتشمل الأطر التشريعية التي تتخذ صيغة القوانين، أو إصدار الأوامر أو وضع القواعد التنظيمية الموجهة لأعمال الإدارة، أو تقديم التفسيرات الإجرائية للعملية القضائية حيال تطبيق القوانين .[1]

تصريحات سياسية:وهي تعبيرات أو عبارات موحية بسياسة عامة، وتشمل الأوامر الشفهية والتفسيرات القانونية و الضوابط المحددة للسلوك وآراء الحكام والقضاة وحتى خطب المسئولين وشعاراتهم التي تعبر عن المقاصد العامة والأغراض المطلوب تحقيقها والأعمال الموجهة نحوها.[2]وقد تكون هذه المقالات غامضة أحيانا ، ونلمس ذلك في اختلاف وجهات النظر أثناء تفسير ما يرد على لسان الرؤساء في أمريكا وفرنسا وروسيا من أقوال وعبارات وكذالك يحدث حول ما تصدره مستويات حكومية حول قضايا التلوث البيئي أو قضايا الطاقة أو غيرها من التصريحات.[3]

مخرجات السياسة:هي مجموعة الأفعال والقرارات الملزمة والسياسات والدعاية التي يخرجها النظام السياسي،فهي ردود أفعال النظام أو استجابته للمطالب الفعلية أو المتوقعة التي ترد إلى النظام من بيئته[4]،أي أنها الانعكاسات المحسومة الناتجة عن السياسة العامة، في ضوء قرارات السياسة والتصريحات التي يلتمسها المواطنون عن الأعمال الحكومية[5]،بمعنى المؤشرات الملموسة المنجزة كنتيجة للقرارات المتخذة، أي ما تنجزه الحكومة مقارنة بما تدعي القيام به مستقبلا، وهنا نفرق بين ماهية السياسية الحقيقة وما ينبغي أن تقوم عليه.[6]

العوائد أو أثار السياسة :وتمثل العوائد المحصلة أو النتائج التي يتلقاها المجتمع من تطبيق السياسة العامة كانت مقصودة أو غير مقصودة ،حيث لكل سياسة تم تنفيذها آثار معينة والناتجة من اتخاذ أو عدم اتخاذ إجراءات محددة من قبل الحكومة ،مثلا سياسة العقود ما قبل التشغيل يتم قياسها بعدد المستفيدين منها ومن حقق من خلالها وظيفة مستقرة، لكن ما هي النتائج الحاصلة من مثل هذه السياسة ؟ هل تساعد في تحقيق حدة البطالة؟ وزيادة الشعور بالرضا والآمن الاجتماعي.[7]

المطلب الثالث: مستويات ومجالات السياسة العامة

مستويات السياسة العامة:

إن صنع السياسة العامة عملية يشارك فيها العديد من الفاعلين على اختلاف موضوعاتها لكن بعض السياسات تحظى باهتمام بالغ من طرف الجماهير وتستقطب فئات عديدة في حين لا تجد بعض السياسات الأخرى أي اهتمام لذلك فان السياسات العامة تتعدد وقد ميز"جيمس أندرسون" بين ثلاث مستويات للسياسات العامة تبعا لمستوى المشاركة في اتخاذها ونطاقها وطبيعة موضوعها وذلك حسب ما يلي:[8]

---

[1]- عبد النور ناجي ، تحليل السياسة العامة للبيئة في الجزائر-مدخل إلى علم تحليل السياسات العامة- ، 2008-2009-.**مرجع سابق**.ص23.
[2]- ثامر كامل محمد الخزرجي ،**مرجع سابق** ، ص 29.
[3]- جيمس أندرسون ، **صنع السياسات العامة** ،عمان:دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، 2010-ط4- .ص17.
[4]- سلمى الإمام ، سمير بارة ،**مرجع سابق** .ص52.
[5]- ثامر كامل محمد الخزرجي ،**مرجع سابق** .ص 30.
[6]- سلمى الإمام ، سمير بارة ،**مرجع سابق** ، ص52.
[7]-**نفس المرجع و نفس الصفحة.**
[8]- **نفس المرجع** ، ص54.

المستوى الجزئي للسياسة العامة :السياسة الجزئية تحدث عندما يحاول فرد مع جهة إدارية استصدار أمر إداري لصالحه أو إعفاءه من متطلبات قانون ما، فمثلا تبحث شركة ما عن تغيير حسابات الضرائب عليها أو تحاول منطقة ما الحصول على منحة لبناء مطار، فهذه الأمثلة يجمع بينها الخصوصية والمحدودية وعدم العمومية ، فهي إما لفرد أو لشركة أو لمنطقة صغيرة، ومهما كانت فائدتها عظيمة فإن المنتفعين منها والمشاركين فيها هم قلة مقابل بالكل الذي لم يتأثر، فكثير من القرارات التي تصدر من هذا النوع لصالح جهة معينة أو أشخاص معدودين، بتأثير شخصي من قبل المستفيدين، أو أحد الموظفين في الجهاز الحكومي أو نواب، فهي لا تتطلب تهيئة موارد وإمكانيات كبيرة لتنفيذها، ولا تلفت اهتمام أجهزة الإعلام و الرأي العام .[1]

المستوى الكلي للسياسة العامة:وهي المطالب والقضايا أو المشاكل التي تهم الرأي العام أو شرائح وفئات متعددة منه، كالأحزاب السياسية، أصحاب الدخل المحدود من الموظفين والعمال، مشاكل انخفاض مستوى الأجور وارتفاع السلع والخدمات ، قضية الحرب الأمريكية مع الفيتنام (بالنسبة للشعب الأمريكي)، قضية عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي(بالنسبة للشعب التركي)، قضية كشمير بالنسبة لشعبي الهند وباكستان، وقضية الانتفاضة الفلسطينية والاحتلال الصهيوني للأرض العربية بالنسبة للشعب العربي والشعوب الإسلامية وغيرها كثيرا.

وقد تبدأ القضية على نطاق محدود لفئة اجتماعية أو سياسية واحدة أو مجموعة من المواطنين ثم تتطور إلى قضية عامة بسبب تعاطف فئات واسعة من المواطنين معها.[2] إن القضايا الكلية أو العامة تحظى باهتمام ومشاركة الأحزاب السياسية ، وقادة الجماعات المصلحية والضاغطة ووسائل الإعلام، وسرعان ما تتسع دائرة الاهتمام لتشمل المعنيين برسم وتنفيذ السياسات العامة ، فيقومون بتحليليها وإخضاعها للنقاش بسبب وضوحها وسهولتها وسرعة التواصل إلى وضع الحلول المناسبة لها،ومن المفيد أن نذكر ما يميز السياسات العامة الكلية عن غيرها من السياسات هو تدخل رؤساء الدول فيها(قيادة السلطة التنفيذية)، لأنها تعبر عن المصلحة العامة، وان القضايا التي يطرحها رئيس الدولة عادة ما تحظى بأسبقية خاصة عن غيرها من القضايا الأخرى التي تطرح للنقاش باعتباره موجها للسياسات العامة وتحديد مضامينها، وأبرز مثال على ذلك ما فعلته إدارة الرئيس الأمريكي (نيكسون) من دور في السياسات العامة الموجهة لمحاربة الفقر في الولايات المتحدة الأمريكية.[3] وتتميز هذه السياسات العامة الكلية بالآتي من السمات المشتركة التي تجمع بينها وهي:[4]

–أنها سياسات عامة، تتسم بالوضوح النسبي لموضوعاتها، وبسهولة التباحث حولها.

–تعدد الجهات الرسمية الداخلية في مناقشتها الحكومية.

–تستدعي اهتمام رئيس الحكومة وتدخله، كطرف مشارك في حسمها، نظرا لأهمية القضية المستجدة فيها، ولارتباطها بالمصلحة العامة.

[1]- سلمى الإمام ، سمير بارة ،**مرجع سابق** .ص54.
[2]- احمد برهان ولدان، **مرجع سابق**. ص56.
[3]- أحمد برهان ولدان، **مرجع سابق**. ص57.
[4]- فهمي خليفة الفهداوي ، **مرجع سابق** . ص64.

–أنها سياسات عامة تتطلب نوعا من إحلال التوازن أو التوفيق بين الخيار العام الذي يمثل رغبة شرائح المجتمع وبين خيار السياسة الذي يمثل التعبير الفعلي لرغبة وتوجهات صانعي السياسة العامة.

المستوى الفرعي للسياسة العامة: وهي تلك السياسات العامة ذات الطبيعة الوظيفية والتنظيمية،التي تركز على القطاعات التخصصية ،كالموانئ والملاحة النهرية والجوية وغيرها وتشتمل على طبيعة العلاقات والتفاعلات المتبادلة بين الأجهزة الإدارية، وبين لجان البرلمان والجماعات المصلحية[1]،ومثل هذه السياسات العامة الفرعية ،تتصف بسماتها الحقيقية في التعبير عن الواقع أو تصويره ،فيما يختص بكيفية حدوث الأشياء وبلورة المصالح العامة والخاصة، والتعرف على نوعيات المشكلات من حيث دوامها وفجائيتها، كما تشمل هذه السياسات العامة الدلالة على طبيعة النظم الفرعية أو الوحدات الحكومية المتعددة فوجود مثل هذه النظم الفرعية راجع إلى كون موضوعات السياسة العامة ليست بالضرورة وعلى الدوام مثيرة لاهتمام غالبية أفراد المجتمع .[2]

مجالات السياسة العامة:حيث يمثل هذا التصنيف لأنواع السياسات، نقطة التركيز الأساسية نحو تلك المخرجات العامة ،الناجمة عن السياسة العامة المتخذة، وبالتالي الوقوف عند نتائجها وآثارها من حيث كونها تترجم العلاقة العملية والتطبيقية، بين المعنيين بالسياسة العامة المعمول بها، سواء عند صانعيها أو المتلقين لها من أبناء المجتمع وهذه تنحصر في أنواع السياسات العامة:[3]

أولا:السياسات الفعلية والإجرائية:

سياسات فعلية(جوهرية):والتي توضح ما ستقوم به الحكومة كبناء الطرق السريعة أو دفع منافع الرفاهية أو رصف الطرق أو دفع إعانات الرعاية الاجتماعية، منع بيع سلع بعينها وتداولها، ولذا نجد السياسات ذات المحتوى الفعلي توزع المنافع والخسائر على المواطنين.

السياسات الإجرائية:وتدخل ضمنها كل المسائل التنظيمية المألوفة، مثلا ما هي الأجهزة المسؤولية عن القيام بعمل شيء أو تقديم خدمة، و ما هي نوعية الإجراءات التي يجب أن تتبع في تنفيذ الأنشطة. و هنا يبرز دور السياسات الإجرائية التي تتعلق بتنفيذ القوانين.[4] وكمثال ما تضمنته لائحة السياسات الوطنية للبيئة وما تنص عليه من مطالب وإجراءات مطلوب من المنظمات الالتزام بها، وتلزمها بمراعاة بعض الأمور قبل أن تقدم إصدار قراراتها.[5] ففي كثير من الأحيان تؤثر السياسات الإجرائية على توزيع المنافع والخدمات بين المواطنين، وقد تستخدم الإجراءات بصورة تعيق بعض المواطنين من التمتع ببعض المنافع مثلا إجراءات المحاكم لا تشجع أحيانا بعض قطاعات المواطنين على اللجوء للمحاكم.[6]

[1]- **نفس المرجع**.ص65.
[2]- **نفس المرجع و نفس الصفحة**.
[3]- **نفس المرجع**.ص78.
[4]- **نفس المرجع** . ص35.
[5]- جيمس أندرسون ، **مرجع سابق**،155.
[6]- أحمد مصطفى الحسين، **مرجع سابق** .ص36.

ثانيا:السياسات التوزيعية(إعادة التوزيع):السياسات التوزيعية تهدف إلى إحداث تغييرات تؤدي إلى حسن تقسيم الثروة بين الجماعات المختلفة،وهذا لا يعني أن توزيع الخدمات والثروات يتم دائما على مستوى المجموعة، بل قد يحصل عليها شخصا ومستفيدا واحدا ومثال ذلك استفادة شركة طيران من قرض لها وحدها لمواجهة أزمة مالية أو حالة إفلاس أو لمجموعة وشريحة واسعة، مثل الدعم الفلاحي في الجزائر.

ثالثا:السياسات الاستخراجية:يطلق عليها أيضا سياسات تعبئة الموارد، وهي مرتبطة أساسا بتجنيد الموارد المادية والبشرية من خلال استخراجها وتكوينها وتوظيفها لخدمة المجتمع.وتعد هذه السياسات أكثر شيوعا في الدول الحديثة ،خاصة المتقدمة منها، إذ تمثل الضرائب المصدر الرئيسي لمداخل الدولة، لأن المال هو العنصر الحيوي في السياسات الاقتصادية والاجتماعية للدولة المرتبطة بأنشطة التوزيع وإعادة التوزيع بين المواطنين.[1]

رابعا:السياسات التنظيمية:وهي تلك السياسات التي تهدف لضبط وتنظيم وتعديل سلوك الأفراد والجماعات وإيجاد الحلول لوجه الصراع والنزاع وفق نظم وقواعد نابعة من القيم والمعتقدات والثوابت الحضرية للمجتمع ،بالاعتماد على الجبرية القانونية والتهديد وكذا توجيه السلوكيات بالنصح والإرشاد وتقديم الإغراءات المادية نظرا لتعقد الحياة وتزايد أنشطة الحكومة في مواجهة مشاكل المجتمع من مشاكل التعليم، الصحة،الأمن والسكن.ولضمان تحقيق السياسات التنظيمية لأهدافها لابد من معرفة مساحة السلوك الإنساني ونشاطاته الخاضعة لعمليات التنظيم ، ومعرفة حدودها ونطاقها، وكذا الوسائل التنظيمية التي يمكن اعتمادها، وتعني هذه السياسات بالعديد من الجوانب، منها السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية والأمنية كحماية الممتلكات الاجتماعية للأفراد وضبط أجورهم وحقوقهم، وتنظيم طرق النقل والمواصلات وقوانين الخدمة المدنية وتنظيم ووضع القواعد الخاصة بالانتخابات والتصويت.[2]

خامسا:السياسات المادية والسياسات الرمزية:

السياسات المادية:والتي تنجم عنها منافع نقدية ملموسة أو صلاحيات محسوسة للمنتفعين بها أو أنها تفرض أضرارا أو قيودا للمعارضين أو الفئات المستغلة، وتقوم بصورة فعلية بتقديم موارد مادية أو قدرة وسلطة حقيقية للمستفيدين منها أو تفرض تكاليف فعلية على الذين يتضررون منها، كالتشريعات التي تحدد حدا أدنى للأجور أو تحصيل مبالغ محددة من المستخدمين بغرض التأمين الاجتماعي للعاملين أو دعم دخل المزارعين، فهذه كلها تعتبر سياسات مادية في محتواها وتأثيرها.[3]

السياسات الرمزية:وهي السياسات التي تهدف من ورائها النظم السياسية تعبئة الجماهير ورفع حماستهم الوطنية من خلال حديث القادة السياسيين عن تاريخ الأمة وعن القيم والإيديولوجيات المتمثلة في المساواة والديمقراطية في

[1]- عبد النور ناجي ، **تحليل السياسة العامة للبيئة في الجزائر-مدخل الى علم تحليل السياسات العامة**. **مرجع سابق**.
[2]- سلمى الإمام ، سمير بارة ،**مرجع سابق** ، ص58-59 .
[3]- أحمد مصطفى الحسين، **مرجع سابق** ،ص40.

قادتهم والإيمان ببرامجهم السياسية مما يجعلهم يدفعون الضرائب بطواعية وإطاعة القوانين مما يقلل من معرضة النظام، أي قبول شرعية الحكومة وسياساتها العامة.[1]

سادسا:السياسات اللبرالية والسياسات المحافظة:في كثير من الأحيان تتنافس وتصنف السياسات العامة على أساس ليبرالي ومحافظ:

السياسات الليبرالية:تركز دائما على تدخل الحكومة عن طريق سياسات تحقق المساواة والعدل الاجتماعي، وهذا يتطلب زيادة الضرائب على الطبقات الغنية في المجتمع مثلا التعليم المجاني ومساعدة العاطلين عن العمل.

السياسات المحافظة:يكون فيها المواطنون راضون دائما عن الوضع الراهن ولا يسعون إلى تغييره ويرغبون في أن يكون تدخل الحكومة في أضيق نطاق ممكن، وبذلك فإن السياسات المحافظة تركز دائما على حصر نطاق السياسة العامة في مجال السلع والخدمات الجماعية التقليدية كالأمن والنظام.[2]

المطلب الرابع:مؤسسات رسم السياسة العامة

وهم الأفراد أو الجماعات والجهات الرسمية وغير الرسمية اللذين يشاركون في رسم السياسات العامة:[3]

أولا:المؤسسات الرسمية(الحكومية):أن كل سلطة من السلطات العامة في الدولة عليها أن تحترم القواعد التي وضعها الدستور لممارسة اختصاصاتها بحيث لا تخرج عن حدود هذه الاختصاصات أو تعتدي على اختصاصات سلطة أخرى ، ولضمان تحقيق ذالك يجب أن تنحصر مهمة السلطة التشريعية في سن التشريعات والقوانين المختلفة ،وتقوم السلطة التنفيذية بتنفيذ هذه القوانين تحقيقا للمصلحة العامة ويعهد إلى السلطة القضائية تطبيق القوانين على المنازعات القضائية.[4]

السلطة التشريعية:تعد السلطة التشريعية من أهم المنظمات الرسمية الحكومية التي تضطلع أساسا بتشريع اللوائح والأنظمة والقوانين، ووضع القواعد العامة التي تنظم مختلف أوجه الحياة السياسية والاقتصادية والصحية وغيرها في الدولة. حيث يتراوح عدد أعضاء السلطة التشريعية بحسب سعة الدولة وعدد السكان، ويقومون بالتشاور والتباحث والنقاش حول السياسات العامة المعبرة عن القضايا المعروضة عليهم من قبل الجهات المعنية.[5] ودول العالم تتباين عن بعضها من حيث كيفية تكوين الهيئات التشريعية وذلك باختلاف ما إذا كانت تأخذ بنظام المجلس الواحد أو بنظام المجلسين وباختلاف ما إذا كانت موحدة أو متحدة اتحادا فدراليا، ففي الدول التي تأخذ بنظام المجلس الواحد تتكون الهيئة التشريعية من مجلس واحد جميع أعضائه منتخبون من قبل الشعب، إما في الدول التي

[1]- - ناصر جابر ، **مرجع سابق** ، ص19-20.
[2]- أحمد مصطفى الحسين، **مرجع سابق** ،ص41.
[3]- أحمد برهان ولدان، **مرجع سابق**.ص38
[4]- وصال نجيب العزاوي ، **مرجع سابق**.ص41.
[5]- فهمي خليفة الفهداوي ، **مرجع سابق** . ص230.

تأخذ بنظام المجلسين فتتألف من مجلسين أحدهما يتكون من أعضاء جميعهم منتخبين من قبل الشعب والآخر اختلفت الدول في كيفية تكوينه باختلاف الغاية من وجوده .[1]

السلطة التنفيذية:السلطة التنفيذية هي الهيئة التي يقع على عاتقها تنفيذ القوانين التي تصدرها السلطة التشريعية واتخاذ الإجراءات اللازمة لحفظ الأمن وإدارة مختلف المؤسسات والمصالح العامة في الدولة.ويختلف تكوين الهيئة الموجهة لهذه السلطة من دولة إلى أخرى ففي النظام الرئاسي يعتمد على مبدأ فردية السلطة التنفيذية ومباشرة رئيس الدولة للسلطات الفعلية.

أما في النظام البرلماني يكون هذا التوجيه بيد رئيس الدولة ومجلس الوزراء فالنظام البرلماني يقوم على عنصر ثنائية السلطة التنفيذية. بينما يكون هذا التوجيه بيد هيئة مكونة من عدة أشخاص منتخبين من قبل الجمعية النيابية وخاضعين لها خضوعا تاما في الدول التي تأخذ بنظام الجمعية النيابية.[2]

كما يتجلى دور التنفيذيين في عملية صنع السياسة العامة، من خلال اقتراح السياسة العامة والاضطلاع بتطبيقاتها ومحاسبة التابعين على أدائهم رسميا، و أن فاعلية النظام السياسي تعتمد على قدرة التنفيذيين لمهامهم في اتخاذ القرارات الحاسمة والمركزية ومواجهة الأزمات الداخلية والخارجية.[3]

السلطة القضائية:المقصود بها المحاكم التي تضطلع بمهمة صياغة وتفسير النصوص القانونية ومدى مطابقة الأنظمة واللوائح والقوانين مع دستور الدولة النافذ،و إصدار الأحكام في المخالفات التي ترتكب بحق المواطنين من قبل الأجهزة الحكومية، زيادة على دورها الأساسي في تحقيق العدالة، وتطبيق القانون والفصل في المنازعات والحكم في الجرائم والمخالفات المتنوعة.[4] و بالرغم من كون القضاة ليسو سياسيين إلا أنهم يشاركون مع المشرعين والتنفيذيين ومع رؤساء الدوائر الإدارية، فالمحاكم العليا لها دور هام في رسم السياسة العامة من خلال استخدام سلطتها في تفسير ما هو مطلوب من القانون والسياسة العامة الجديدين، ومعرفة ما هو المطلوب من الناس إزاء سلوكياتهم وتصرفاتهم نحو الأولويات التي تمثل الناس والمطبقين لتلك السياسة، وهذا كله يدل على أن المحاكم تلعب دورا في التشريعات السياسية مثل :[5]

- تقرير ما إذا كانت السياسة العامة تتماشى مع الدستور أم لا ؟
- لعب دور الوسيط بين واضعي السياسة العامة وبين مطبقيها، من خلال التوضيح والتفسير السليم والقانوني للمقصود من السياسات العامة.
- التأكد من تطبيق الأوامر والقرارات الشرعية.

وبالإضافة إلى ذالك فللمحاكم دور في تقويم السياسات العامة والخطط والبرامج المنبثقة عنها والنظر في سلامة التصرفات المالية والخدمات العامة والملكية العامة.[6]

---

[1]- وصال نجيب العزاوي ، **مرجع سابق**.ص41.
[2]- وصال نجيب العزاوي ، **مرجع سابق**.ص46.
[3]- فهمي خليفة الفهداوي ، **مرجع سابق** . ص230.
[4]- أحمد برهان ولدان، **مرجع سابق**.ص42.
[5]- فهمي خليفة الفهداوي ، **مرجع سابق** . ص231.
[6]-**نفس المرجع و نفس الصفحة.**

المؤسسات غير الرسمية(غير الحكومية):إن عملية رسم السياسات العامة لا تنحصر فقط في مشاركة الجهات والقوى الرسمية، بل هناك جهات أخرى تصنف على أنها حكومية (غير رسمية) تشارك هي الأخرى بحظ وافر في التأثير على صانعي السياسات العامة ومنفذيها، ومن هذه الجهات على سبيل المثال لا الحصر:الرأي العام (المواطنين) جماعات الضغط (المصالح)، الأحزاب السياسية:[1]

الرأي العام(المواطنين):الرأي العام في الأصل مصطلح غربي تم استخدامه من قبل الأنظمة السياسية الغربية الديمقراطية.يعرفه "هنسي" بأنه "مجموعة من الآراء التي تحملها أعداد كبيرة من الأشخاص حول موضوع يشغل الاهتمام العام ".[2]ويعرفه "مختار التهامي "بأنه "الرأي السائد بين أغلبية الشعب الواعي في فترة معينة بالنسبة لقضية أو أكثر يحتدم فيها الجدل والنقاش وتمس مصالح هذه الأغلبية أو قيمها الأساسية مسا مباشرا".هذا و يعرفه أغلب الباحثين بأنه "ثمرة تفاعل الآراء والأفكار داخل أي جماعة من الناس".[3]

إن لمطالب ورغبات الأفراد مكانة وموقفا مؤثرا في رسم السياسات العامة حتى في المجتمعات التسلطية أو الدكتاتورية.[4] ويعتقد "الموند"أن الرأي العام يشارك في رسم السياسات العامة في المجتمعات الديمقراطية، وذالك بوضع معايير وقيم وتوقعات للسياسات العامة أما السياسات العامة ذاتها فهي من صنع جماعات متخصصة تتمثل بمراكز صنع القرار وعلى العموم يمكن القول بأن المواطنين لا يصنعون السياسات العامة من جهة وليسو بعيدين عنها تماما من جهة أخرى فاتجاهات الرأي العام وتوقعاته حول كيفية مواجهة بعض القضايا الأساسية لا يمكن إهمالها من قبل صانعي السياسات العامة، بل تعد الإطار العام الذي يفترض أن يتحرك ضمنه هؤلاء، فهو يحدد ما هو مقبول وما هو مرفوض وما هو ناجح أو فاشل من قرارات وسياسات.[5] والعلاقة بين الرأي العام والسياسة العامة علاقة دائرية دينامكية، فالرأي العام يؤثر في السياسة العامة، والعكس صحيح ولكن هذه العلاقة المتبادلة تختلف حسب النظام السياسي السائد وحسب عوامل كثيرة أخرى، كنوع القضية المطروحة ودرجة تماسك الجماهير، ووجود المؤسسات الدستورية التي تتيح تدفق رأي عام حر ومؤثر في السياسة العامة.[6]

جماعات الضغط(المصالح):يقصد بجماعات الضغط "ذلك التجمع الذي يضم مجموعة من الأفراد الذين يشاركون معا في خصائص عامة تجمعهم بهدف التأثير في السلوك السياسي لصناع القرار بما يخدم مصالح هذا التجمع وأهدافه والتي يسعى إلى تحقيقها".[7]

التعريف الإجرائي لجماعة الضغط:جماعة الضغط هي تنظيم غير رسمي يضم مجموعة من الأفراد تربطها مصالح مشتركة تسعى بكل الوسائل المتاحة للضغط على صناع القرار بغرض تحويل تطلعاتها وأهدافها ومصالحها إلى سياسات، أي توجيه السياسة العامة بما يخدم مصالحها، إذ تختلف هذه المصالح من جماعة إلى أخرى بحسب

[1]- أحمد برهان ولدان، **مرجع سابق**.ص43.
[2]-عبد النور ناجي.**المدخل إلى علم السياسة،مرجع سابق**.ص174.
[3]- إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، **مرجع سابق** ، ص241.
[4]- أحمد برهان ولدان، **مرجع سابق**.ص47.
[5]- عبد النور ناجي.**المدخل إلى علم السياسة،مرجع سابق**.ص175.
[6]- وصال نجيب العزاوي ، **مرجع سابق**.ص50.
[7]-**نفس المرجع**.ص54.

أهداف ونشاط كل جماعة،كما تختلف جماعات الضغط فيما بينها من مجتمع آخر، من حيث نفوذها وأهدافها ودرجة تأثيرها من مجتمع إلى آخر، لكنها تتشابه في أساليب الضغط المستعملة في الدفاع عن مصالحها.[1] وعليه فإن راسمي السياسات العامة يضطرون إلى المواءمة أو الموازنة بين مطالب هذه الجماعات ،خصوصا إذا كانت متعارضة، وقد يستخدمون المساومة للخروج بحلول توفيقية مقبولة للجميع.[2]ويمكن توضيح دور جماعات المصالح في التأثير الفعال على ما تقوم به السياسات العامة، وعلى عملية صنع السياسة العامة الرسمية من خلال النقاط الآتية:

-تمتلك جماعات المصالح الخبرات إزاء الموضوعات المعينة، وتعمل على تحويل المطالب إلى قضايا هامة تستحق الاهتمام من قبل صانعي السياسة العامة.

-أن جماعات المصالح غالبا ما يزودون صانعي السياسة العامة، بالمعلومات الفنية والمهنية ويقدمون وجهة نظرهم قبولا أو رفضا لبعض القضايا المحددة.

-تمتلك جماعات المصالح الأموال اللازمة والمصادر الهامة والضرورية للتأثير على السياسة، فتبرعاتهم المالية قد تسهم أحيانا في إعادة انتخاب بعض أعضاء البرلمان المدعومين من قبلها، فضلا عن أن تلك الجماعات تعمل على حماية الأعمال الخاصة بأعضائها.

-تعتمد الحكومة على جماعات المصالح لغرض تنفيذ سياساتها العامة، حيث أن العديد من البرامج الحكومية يمكن أن تبقى بعيدة عن التنفيذ، ما لم يتم التعاون والتفاعل بين جماعات المصالح أو الضغط والحكومة.

-لا يمكن اعتبار جماعات المصالح ناجحة، إلا من التزامها الواضح أو امتلاكها للمحاور الخاصة بها وتأثيرها المتميز في عملية صنع السياسة العامة، بالشكل الذي يجعلها مؤثرة أيضا على السلطة التنفيذية وعلى أداء المنفذين والإداريين وقدراتهم.

-يمكن أن تمثل جماعات المصالح مطالب المجتمع، وتحث على الدعم اللازم نحوها وتعمل بكل وسائلها للضغط على الجهات الرسمية، لآجل تحويل تلك المطالب إلى سياسات عامة مترجمة عبر الواقع العملي والفعلي.[3]

الأحزاب السياسية:

يعرف "جورج بيردو" الحزب السياسي بقوله "هو كل تجمع بين أشخاص يؤمنون ببعض الأفكار السياسية ويعملون على نصرتها وتحقيقها،وذلك بجمع أكبر عدد ممكن من المواطنين حولها والسعي للوصول إلى السلطة، أو على الأقل التأثير على قرارات السلطة الحاكمة"[4].

تعريف آخر يرى أن الأحزاب السياسية "هي تنظيم اجتماعي على المستوى الوطني أو المحلي يتجمع فيه مجموعة من الأفراد، يعبر في جوهره عن مصالح قوى اجتماعية محددة تستهدف الوصول إلى السلطة وممارستها، كما

[1]- أميمة قادري ، **مرجع سابق**.ص14.
[2]- أحمد برهان ولدان، **مرجع سابق**.ص44.
[3]-فهمي خليفة الفهداوي ، **مرجع سابق** . ص237.
[4]- عبد النور ناجي.**المدخل إلى علم السياسة،مرجع سابق**.ص138.

تمارس التأثير عليها بواسطة أنشطة متعددة خصوصا من خلال تولي ممثليه المناصب العامة عن طريق العملية الانتخابية".[1]

إن تأثير الأحزاب السياسية في رسم السياسات العامة، يمكن أن يتم خارج نطاق البناء السلطوي أو داخله.[2]ويتم عبر دائرتين أساسيتين:

دائرة التأثير خارج السلطة:وهي مجموعة الوظائف السياسية التي تؤديها الأحزاب خارج الحكم مثل بلورة المسائل السياسية التي تناقش في النظام السياسي ،إثارة الرأي العام حول المسائل والقضايا العامة ،إقناع الرأي العام ،تبني الموقف الذي يتخذه الحزب حيالها.

كما تعمل الأحزاب على تمثيل المصالح وتكتيلها أو تجميعها، كما أنها تؤلف قوة ضاغطة على السلطة الحاكمة وأحيانا وسيلة من وسائل الرقابة السياسية على الحكام.[3]

دائرة التأثير ضمن السلطة ذاتها:عندما تستلم هذه الأحزاب زمام السلطة، أو مقاليد الحكم.[4] فيقصد بها الأدوار التي تقوم بها الأحزاب لتكوين السلطة، أو لتحديد بنيتها، أو للفصل، أو الجمع بين وظائفها، أو لتحديد مسار ممارستها، كما يتجسد تأثير الأحزاب في النظام السياسي في اختيار الحاكمين سواء في الترشيح والانتخاب.[5]

وبشكل عام فان الأحزاب السياسية سواء كانت خارج السلطة أم داخلها تقوم بدور المراقب بعضها على البعض الآخر، فأحزاب المعارضة تترصد حركة الحكومة وكيفية صنعها للسياسات العامة وتنفيذها، بينما تقوم الأحزاب الحاكمة بشرح سياسات الحكومة ومواقفها والدفاع عنها.[6]وأن عدد وقوة الأحزاب السياسية يؤثران على النشاط التشريعي للسياسة العامة كما هو الحال في فرنسا وألمانيا ، بوصفهما دولتين متصفتين بنظم تعددية الأحزاب.[7]

[1]- أميمة قادري ، **مرجع سابق**.ص19.
[2]- أحمد برهان ولدان، **مرجع سابق**.ص46.
[3]- وصال نجيب العزاوي ، **مرجع سابق**.ص52.
[4]- أحمد برهان ولدان، **مرجع سابق**.ص46.
[5]- وصال نجيب العزاوي ، **مرجع سابق**.ص53.
[6]- أحمد برهان ولدان، **مرجع سابق**.ص47.
[7]- فهمي خليفة الفهداوي ، **مرجع سابق** . ص240.

خلاصة و استنتاجات:

بعد الدراسة النظرية لمفهومي الأحزاب السياسية و السياسة العامة ، و بعد أن تم التركيز على الجانب المفاهيمي للمفهومين من خلال توضيح مفهوم الأحزاب السياسية وتحديد تعريفها ،وتوضيح مختلف أنواعها وتصنيفاتها،إضافة إلى وظائفها ،ثم التطرق إلى مفهوم السياسة العامة ،وتوضيح مختلف المؤسسات الرسمية وغير الرسمية التي تخول لها هذه العملية ،لمعرفة دورها في رسم السياسة العامة والتركيز على الأحزاب السياسية كأحد أهم الفواعل غير الرسمية وما إن كان لها دور مهما وواضحا في هذه العملية يمكننا القول أن مصطلح الأحزاب السياسية عبّر عن اتجاهات وظواهر مختلفة، هي نتاج لتطور الفكر السياسي. حيث ترتبط الدلالات بالمفاهيم في سياق تاريخي معين أولا. و ثانيا إن هذا المصطلح على أهميته في حياتنا السياسية، بما يكرسه من مشاركة سياسية و ما يلعبه في سبيل تحقيق الاستقرار السياسي للدول يثير إشكاليات عديدة. فلكثرة معانيه و غموضه، قد يتم تطويعه في خدمة عدة أنواع من السياسات، لأنه لا توجد قراءة محايدة للمفاهيم.فضلا على أن المفهوم عبّر عن واقع معيشي معين، و عن صراع سياسي أيديولوجي.

أما السياسات العامة فهي تتطلب دراسة خاصة من طرف الحكومات بحكم أنها تكون مؤثرة على المجتمع حيث أن القرار الصادر عن هذه السياسات يمكن أن يقابل بالرفض من طرف هذا المجتمع ,فالقرار يعتبر احد أهم المراحل في رسم السياسات العامة ولهذا استوجب الحذر والدقة في صياغته لان نتائجه يمكن أن تكون سلبية وهذا راجع لاختلاف شخصية صناع القرار.

الفصل الثاني

الفصل الثاني:الأحزاب السياسية ومظاهر مساهمتها في رسم السياسة العامة في الجزائر

الفصل الثاني:الأحزاب السياسية ومظاهر مساهمتها في رسم السياسة العامة في الجزائر

تلعب الأحزاب السياسية دوراً مهماً في عملية المشاركة في رسم السياسة العامة لأنها تعتبر أحد أهم قنوات المشاركة السياسية للمواطن، و أحد أبرز قنوات الاتصال السياسي إذ تقوم بالتعبير عن اهتمامات الأفراد و مطالبهم و حاجاتهم الأساسية، و السهر على تحقيقها من طرف الحكومة، كما تعتبر إحدى قنوات الاتصال السياسي المنظم في المجتمع بحيث يعتبرها علماء السياسة الركيزة الأساسية المنظمة للربط بين القمة والقاعدة وكمحطة اتصال ضرورية و لازمة بين المواطنين والسلطة.

هذا و يمكن أن يتم تأثير الأحزاب السياسية في رسم السياسة العامة و في صناعة القرار السياسي بطريقتين مختلفتين، إما أن يتم من داخل مؤسسات النظام السياسي في حد ذاته أو من خارج نطاق هذه المؤسسات، ذلك أن الأحزاب السياسية تقوم بمجموعة من الوظائف كبلورة المطالب والقضايا العامة التي يتم مناقشتها عند رسم السياسات العامة وإثارة الرأي العام حولها، ومحاولة إقناع المواطنين بتبني المواقف التي تتخذها الأحزاب السياسية للضغط على الحكومات، كما تعد وسيلة من وسائل الرقابة السياسية على النشاط الحكومي.

المبحث الأول:أهمية ومكانة الأحزاب السياسية في الجزائر

المطلب الأول:الطبيعة القانونية للأحزاب السياسية في الجزائر

يعد الحزب السياسي مؤسسة تحمل برنامجا يتضمن عدة مجالات مختلفة ويتمتع بالشخصية الاعتبارية بمجرد منحه الاعتماد من وزارة الداخلية.حيث أن المشرع الجزائري يقر بالتعددية الحزبية ويعتبرها مظهرا من مظاهر الديمقراطية والتعددية السياسية، وهذا ما نصت عليه المادة 2 من القانون العضوي المتعلق بالأحزاب السياسية على أن حق إنشاء الأحزاب السياسية معترف به ويضمنه الدستور.[1] كما نصت المادة 52 من التعديل الدستوري لسنة 2016 على حق إنشاء الأحزاب السياسية، و نصت أيضا المادة 53 من نفس التعديل على استفادة الأحزاب السياسية من كافة الحقوق المخولة للأحزاب. و جاء التعريف واضح في المادة الثالثة من القانون العضوي 12-04 المتعلق بالأحزاب السياسية.[2]

أولا: شروط تأسيس الأحزاب السياسية:

تختلف النظم السياسية في فرضها شروط على تأسيس الأحزاب السياسية في دولها، كما تتفاوت أيضاً في منحها الحقوق سواء أكان ذلك في إطار دستورها أو في إطار القانون الخاص بالأحزاب والجمعيات والكيانات السياسية الذي تصدره.

[1]- مراد بلكعيبات ، دور الأحزاب السياسية في تفعيل الإصلاحات في الجزائر، **مجلة الواحات للبحوث والدراسات** ، جامعة عمار الثليجي-الاغواط-قسم الحقوق ،المجلد7،العدد2، 2014.ص170.

[2]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، **القانون رقم 12-04** المؤرخ في12 يناير 2012 المتعلق بالأحزاب السياسية-الجريدة الرسمية ، العدد2 المؤرخة في 15 يناير 2012 .

الشروط المتعلقة بالأعضاء المؤسسين:

نصت المادة 17 من من القانون العضوي 12-04 المتعلق بالأحزاب السياسية الذي سبقت الإشارة إليه على وجوب توافر مجموعة من الشروط في الأعضاء المؤسسين لحزب سياسي، وهي:-أن يكونوا من جنسية جزائرية،غير أن المشرع لم يحدد ما إذا كانت الجنسية أصلية أم مكتسبة عن طريق التجنس، وفي هذه الحالة الأخيرة ما المدة الواجب مرورها على تجنس الشخص، الأمر الذي يجعلنا نقول بأن المشرع لم يقص الأجانب مكتسبي الجنسية الجزائرية من الحق في إنشاء حزب سياسي.

-أن يبلغوا سن 25 سنة على الأقل عند تاريخ تأسيس الحزب السياسي.

-أن يكونوا متمتعين بممارسة كافة الحقوق المدنية والسياسية.

-أن لا يكونوا ممن حكم عليهم بعقوبة سالبة للحرية في جناية أو جنحة مخلة بالشرف ولم يرد إليهم الاعتبار.

والملاحظ على الشرط أنه قد يؤدي إلى إقصاء رجال السياسية الذين يرغبون في إنشاء أحزاب سياسية والذين حصلت لهم متابعات ومحاكمات على أساس جرائم سياسية أو جرائم الصحافة.

-أن لا يكونوا ممن سلكوا سلوكا معاديا لمبادئ ثورة أول نوفمبر و مثلها بالنسبة للأشخاص المولودين قبل شهر جويلية 1942.[1]

--أن لا يكونوا من الذين حملوا السلاح مع فرنسا أو تعاونوا معها أثناء حرب التحرير الجزائرية.

-أن لا يكونوا في حالة منع وفقا لما هو منصوص عليه في المادة 05 من القانون العضوي المتعلق بالأحزاب السياسية.

- وجوب تمثيل النساء بنسبة ضمن قائمة الأعضاء المؤسسين للحزب.[2]

الشروط المتعلقة بالأعضاء المنخرطين:

حسب المادة 10 من القانون العضوي رقم 12-04 السالف الذكر ،فإن حق الانخراط في الأحزاب السياسية مخول لكل جزائري وجزائرية بلغ سن الرشد الانتخابي ماعدا بعض الفئات من الموظفين المدنيين والعسكريين الذين لا يحق لهم تأسيس الأحزاب السياسية أو الانخراط فيها ، وهم:(أفراد الجيش الوطني الشعبي ،أسلاك الأمن،القضاة،أعضاء المجلس الدستوري وكذا كل عون من أعوان الدولة يمارس وظائف السلطة والمسؤولية).[3]

والواقع أن استثناء هذه الفئات ما هو إلا ضمانة لنزاهة العمل الحزبي وكذا على مبدأ الشفافية والعدالة، فلا يمكن لأي حزب اللجوء إلى استغلال سلطته و نفوذه للوصول إلى تحقيق أهدافه و مبتغاه.[4]

ثانيا: إجراءات تأسيس الأحزاب السياسية

نصت المادة 16 من القانون العضوي 12-04 على ثلاثة مراحل لبلوغ اعتماد الأحزاب السياسية وهي:

[1]- عبد النور ناجي، **تجربة التعددية الحزبية والتحول الديمقراطي-دراسة تطبيقية في الجزائر** ، الجزائر:دار الكتاب الحديث ، 2010.ص116.

[2]- ابتسام عياش ، أريام ورفلة.**مرجع سابق**.ص34.

[3]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، القانون رقم 12-04 .**مرجع سابق**.

[4]- ابتسام عياش ، أريام ورفلة.**مرجع سابق**.ص35.

-مرحلة التصريح بتأسيس الحزب السياسي.

-مرحلة عقد المؤتمر التأسيسي.

-مرحلة الاعتماد.[1]

***مرحلة التصريح بتأسيس الحزب السياسي:**

و تتضمن ما يلي:

-طلب تأسيس الحزب يوقعه ثلاثة(03) أعضاء مؤسسين .

-تعهد يحرره ويوقعه خمسة وعشرون(25) عضوا مؤسسا على الأقل يقيمون فعلا في ثلث3/1 ولايات الوطن أي 25 ولاية على الأقل.

-احترام أحكام الدستور والقوانين المعمول بها.

-التعهد بعقد المؤتمر التأسيسي للحزب في أجل أقصاه سنة واحدة ابتداء من تاريخ نشر وصل التصريح في الجريدة الرسمية للجمهورية الديمقراطية الشعبية.[2]

-مشروع القانون الأساسي للحزب السياسي في ثلاث نسخ .

-شهادات إقامة الأعضاء المؤسسين.

-اسم الحزب وعنوان مقره وكذا عناوين ممثلياته المحلية إن وجدت.

-إعداد مشروع تمهيدي للبرنامج السياسي.

-شهادة تثبت عدم تورط مؤسس الحزب السياسي والمولود قبل يوليو 1942م في أعمال ضد الثورة التحريرية.

-إيداع الملف لدى الوزير المكلف بالداخلية .[3]

يتولى الوزير المكلف بالداخلية بعد مراقبة المطابقة مع أحكام هذا القانون نشر وصل التصريح الذي يبين اسم الحزب ومقره، الأسماء والألقاب والتواريخ وآماكن الازدياد والعناوين والمهن في الحزب الموقعين لخمسة وعشرين(25) على التصريح الذي يتم نشره في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية خلال الستين(60) يوما الموالية لتاريخ إيداع الملف.[4]

يخول نشر وصل التصريح حق ممارسة الأنشطة الحزبية من أجل تمكين الأعضاء المؤسسين من تحضير الشروط اللازمة لعقد المؤتمر التأسيسي للحزب.ويجب على الحزب السياسي أن يحضر المؤتمر التأسيسي خلال أجل أقصاه سنة. هذا و يتحمل الأعضاء المؤسسون جماعيا المسؤولية المحددة في القانون المدني.

تقوم الوزارة المكلفة بالداخلية خلال تلك السنة بكل دراسة أو بحث تحقيق لازم لمراقبة صحة مضمون التصريحات وتطلب تقديم أية وثيقة ناقصة ،وكذالك تعويض أو سحب أي عضو لا تتوفر فيه الشروط التي يتطلبها القانون.[5]

---

[1]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، القانون رقم 12-04 ، **مرجع سابق**.

[2]- علي زغدود ، **مرجع سابق**.ص36.

[3]-ابتسام عياش ، أريام ورفلة.**مرجع سابق** ، ص35

[4]- علي زغدود ، **مرجع سابق** ، ص37.

[5]- ابتسام عياش و أريام ورفلة.**مرجع سابق** ، ص36

***مرحلة عقد المؤتمر التأسيسي:**يعقد المؤتمر التأسيسي قبل انتهاء سنة من يوم نشر الوصل في الجريدة الرسمية ،وهذا المؤتمر لا يصح انعقاده إلا إذا كان يمثل 25 ولاية على الأقل ويجمع بين 400-500 عضوا في المؤتمر ينتخبهم منخرطون يقيمون في 25 ولاية على الأقل على ألا يقل عدد المؤتمرين عن 16 عضوا لكل ولاية وعدد المنخرطين عن 100 منخرط في كل ولاية ، وعلى ألا يعقد المؤتمر خارج التراب الوطني مهما كانت الظروف وفي حالة فوات السنة ولم يعقد المؤتمر التأسيسي للحزب يلغى التصريح ويسقط كل نشاط حزبي مارسه المؤسسون. ويجب أن يصادق المؤتمر التأسيسي للحزب على قانونه الأساسي المتضمن:أسس الحزب وأهدافه وتشكيله و الهيئة المداولة والتنفيذية وكيفيات انتخابها وتجديدها ومدة عهدتها، التنظيم الداخلي، الأحكام المالية، إجراءات نقل الأملاك في حالة الحل الإداري للحزب ويفوض من يكلف بإيداع القانون الأساسي للحزب لدى الوزارة المكلفة بالداخلية.كما يجب أن يصرح لدى الوزارة بكل تغيير لأعضاء التأسيس أو التسيير وبكل إنشاء لهياكل محلية جديدة خلال شهر على الأكثر من تاريخ التغيير.[1]

***مرحلة اعتماد الحزب السياسي:**يودع ملف طلب الاعتماد من طرف العضو المفوض من طرف المؤتمر التأسيسي خلال مدة الثلاثين(30) يوما التي تليه لدى الوزير المكلف بالداخلية ، ويكون أمام الوزير المكلف بالداخلية مهلة(60) يوما للتأكد من مطابقة طلب الاعتماد مع أحكام هذا القانون العضوي ،حيث يمكنه طلب استكمال الوثائق النافعة و/أو استخلاف أي عضو في الهيئات القيادية لا يستوفي الشروط التي ينص عليها هذا القانون العضوي ليصدر قرار الاعتماد ويبلغه إلى الهيئة القيادية للحزب وينشره في الجريدة الرسمية حتى يصبح الحزب السياسي يتمتع بالشخصية المعنوية والأهلية القانونية.وبقراءة المادة 22 من الأمر 97-09 التي حددت مدة 15 من انعقاد المؤتمر التأسيسي لتقديم ملف الاعتماد فنلاحظ بأنها كانت غامضة بخصوص بداية هذا الأجل علاوة على قصرها الشيء الذي قد يؤدي إلى إلغاء التصريح التأسيسي للحزب إذا دام مؤتمره التأسيسي مدة 15 يوما.يجب أن يكون قرار رفض الوزير المكلف بالداخلية اعتماد الحزب السياسي معللا تعليلا قانونيا وفي الآجال المحددة لمطابقة ملف الاعتماد، ويكون هذا القرار قابل للطعن أمام مجلس الدولة، من قبل الأعضاء المؤسسين خلال مدة شهرين من تاريخ تبليغه، فإذا قبل مجلس الدولة الطعن فيعد هذا بمثابة اعتماد وفي هذه الحالة على الوزير المكلف بالداخلية فورا أن يسلم قرار الاعتماد ويبلغه للحزب السياسي المعني.

المطلب الثاني:الأحزاب السياسية كآلية للمشاركة في بناء الحكم الراشد

تشكل الأحزاب السياسية مؤسسة غير رسمية أساسية في أنظمة الحكم الديمقراطية نظرا لما تتمتع به من قدرة على التأطير والتجنيد والتمثيل والمراقبة، فالحزب الديمقراطي هو أكثر المؤسسات علاقة بنظام الحكم وبالدولة الديمقراطية ، فهو إما حكومتها أو حكومة الظل فيها.[2]

[1]- عبد النور ناجي، **تجربة التعددية الحزبية والتحول الديمقراطي-دراسة تطبيقية في الجزائر** ، **مرجع سابق**.ص 118-119.

[2]- أميـن البـار. **دور الأحزاب السياسية في دعم التحول الديمقراطي في الدول المغاربية دراسة حالة الجزائر 1997-2007**. جامعة محمد خيضر بسكرة كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية،2010-2011.ص55.

تعريف الحكم الراشد:

تعريف البنك الدولي:"الحكم الراشد يتضمن العمليات والمؤسسات التي تمارس من خلالها السلطة في بلد ما معتمدة في ذالك على التسيير الحسن للمؤسسات واختيار السياسات وتنسيقها من اجل تقديم خدمات جيدة وفعالة".[1]

توجد هناك علاقة جدلية بين الحكم الراشد وبين المجتمع المدني ومؤسساته كالأحزاب السياسية التي تعتبر مظهر من مظاهر الحكم الجيد، إلى جانب شرعية الحكم والانتخابات النزيهة والتمتع بالحقوق السياسية والمدنية، والتي هي من بين معالم الديمقراطية،كما تعكس طبيعة العلاقة بين الدولة ومؤسسات المجتمع المدني ومن بينها الأحزاب السياسية أحد أهم محاور حسن الحكم، بحيث اعتبر التأكيد على فعالية مؤسسات هذا المجتمع في مواجهة الدولة أحد الشروط الأساسية لتحقيق التنمية ، والحكم الراشد وتعزيز الديمقراطية فالحكم الرشيد في الحياة السياسية هو من دون أي شك الحكم الديمقراطي،أي المستند إلى مشاركة واسعة من المواطنين في صنع القرار، وفي المتابعة والمحاسبة والمساءلة التي تسمح بإمكانية التداول على السلطة لأنه، إن لم يكن هناك إمكانية تداول حقيقية للسلطة كانت المساءلة والمحاسبة شكلية .

تسعى الأحزاب لتجسيد قيم ومعايير الحكم الرشيد بواسطة ما يلي:

–التجنيد السياسي:إعداد القيادات،ويشتمل القيادة العليا في البرلمان والحكومة وكذالك على مستوى الوظيفة الحزبية.

–التنشئة السياسية وغرس قيم الثقافة المدنية المعاصرة واحترام حقوق الإنسان والالتزام بفكرة الشرعية.

–محاربة الفساد:إن الحكم الديمقراطي القائم على التعددية الحزبية وتداول السلطة يحول دون استفراد حزب سياسي ما بالقوة والنفوذ ويجعل الذي في السلطة محل متابعة ورصد ومحاسبة.

–التنافسية السياسية: يقوم الحزب بإدارة الصراع السياسي في المجتمع وذلك بتنظيم التنافس بين القوى بشكل سلمي يبعده عن دائرة العنف.

–توسيع قاعدة المشاركة حيث يشكل الحزب أحد قنوات الاتصال بين المحكومين والحكام ويفتح المجال للأفراد للاتصال والمساهمة في الحياة العامة.[2]

–المشاركة:تشير إلى حق كل من الرجل والمرأة في إبداء الرأي والمشاركة في صنع القرار إما مباشرة أو عبر المجالس التمثيلية المنتخبة وهذا يتطلب توفر القوانين التي تضمن حرية تشكيل الجمعيات وحرية التعبير.

–الشفافية:ترمز إلى حق المواطنين في التعرف والاضطلاع على المعلومات الضرورية وتعتبر الحكومة والمؤسسات الاقتصادية العامة والخاصة المصدر الرئيسي لهذه المعلومات ويجب نشرها واطلاع المواطنين عليها بطريقة علنية ودورية من اجل توسيع دائرة المشاركة والرقابة والمحاسبة من جهة وتقليص الفساد من جهة أخرى .

[1]- ناصر جابر ، **مرجع سابق** . ص33.

[2]- أميـن البـار. **مرجع سابق** .ص58.

–حكم وسيادة القانون:يعني أن الجميع، حكاما ومسئولين ومواطنين يخضعون للقانون ولاشيء يسمو على القانون ويجب أن تطبق الأحكام والنصوص القانونية بصورة عادلة وبدون تمييز بين أفراد المجتمع.

–المساءلة:خضوع صناع القرار في الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني للمساءلة من قبل الجمهور، كما نرمز إلى القدرة على محاسبة المسئولين عن إدارتهم للموارد العامة بهدف حماية المصالح العامة.[1]

المطلب الثالث:العلاقة بين السلطة السياسية والأحزاب السياسية

من خلال التجربة البرلمانية التعددية نلاحظ أن هناك تراجع كبير للوظيفة التشريعية للبرلمان لصالح الحكومة، ويمكن تفسير ذلك إلى ضعف الأحزاب السياسية المتواجدة وعجزها عن اتخاذ المبادرة في المجال التشريعي، بالإضافة إلى تدخل المؤسسة التنفيذية في ترتيب ووضع الأولويات في تقديم الاقتراحات وإدخال الكثير من التعديلات من أجل إبطال مفعولها.[2]بينما قد يكون الحزب السياسي من أحزاب الحكومة إذا كانت سياسته مؤيدة لسياسة الحكومة فيستخدم أصوات ممثليه في البرلمان لفائدة قراراتها وفي أغلب الحالات يكون لهذا الحزب وزراء ضمن أعضاء الحكومة.[3]

إضافة إلى اعتماد بعض الأحزاب بشكل أو بآخر على السلطة في تأسيسها واستقطاب أعضائها وتدعيم وجودها ماديا، وظلت تطالب بتدخل السلطات من أجل حل الخلافات التي تعرفها وبالتالي بقت تفتقد الاستقلالية والتي هي سمة أساسية للأحزاب السياسية الديمقراطية.[4]

وليس لها دور مستقلا قويا تلعبه في العملية السياسية، فالمركز الحيوي للدولة هي الرئاسة ذاتها، ولا تمثل الأحزاب والهيئات التشريعية تحديات هامة، لذالك يتوجب على مؤسسة الرئاسة نفسها اتخاذ معظم القرارات المهمة وتحتاج إلى أن تكون لديها كادرا من التقنيين الأكفاء والمساعدين المخلصين للرئيس، الذين يمكنهم توفير الحد الأدنى من المتطلبات الإدارية الضرورية للنجاح.[5]

المطلب الرابع:علاقة الأحزاب السياسية بالسياسة العامة

تعتمد وتتضح علاقة الأحزاب السياسية بالسياسة العامة من خلال التفرقة المتميزة بين طبيعة النظم الحزبية على أساس معيار الفروق القائم بينها، حيث هناك نظم حزبية تنافسية ونظم حزبية غير تنافسية، مع العلم بأن عنصر التنافس هو الذي يحدد مدى القدرة التي يتمتع بها الحزب في تجميعه للمصالح والتعبير عنها، وبالتالي يتضح دور هذا الحزب في طرح بدائل السياسات العامة وفي قدرتها الاتصالية بين الحاكم والمحكوم، وعلى الرغم من أن هذه الوظائف الحزبية ذات صفة عامة فهي تختلف من نظام سياسي لنظام سياسي آخر وهذا يعكس في نهاية الأمر طبيعة علاقة الأحزاب السياسية مع السياسية العامة، و إن كان هدف جميع الأحزاب السياسية تقريبا هو السعي للوصول إلى سلطة السياسة والتأثير عليها من خلال البديل، أو التأثير على السلطة للتعبير عن مصالح

[1]- ناصر جابر ، **مرجع سابق** .ص34-35.

[2]-عبد النور ناجي ، النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية السياسية . **مرجع سابق**.ص191.

[3]- علي زغدود ، **مرجع سابق** . ص25.

[4]- عبد النور ناجي، تجربة التعددية الحزبية والتحول الديمقراطي-دراسة تطبيقية في الجزائر ، **مرجع سابق**.ص151.

[5]- عبد النور ناجي ، تحليل السياسة العامة للبيئة في الجزائر-مدخل إلى علم تحليل السياسات العامة- ، 2008-2009-،**مرجع سابق**.،ص 41.

القوى الاجتماعية المحددة وعن مطالبها. وتكمن العلاقة بين الأحزاب السياسية والسياسات العامة من خلال الصور والأشكال التي تظهر عليها هذه العلاقة بحسب الآتي:

-الأحزاب السياسية في النظم الديمقراطية(غرب أوروبا والولايات المتحدة) حيث تقوم بتعبئة المطالب والتعبير عن المصالح، ليصبح صانع القرار في السياسة العامة على وعي تام وعلم أكيد بها.

-الأحزاب السياسية في النظم الشمولية(الاتحاد السوفياتي سابقا):حيث تصبح الدولة نفسها أداة في يد الحزب الواحد ذي الإيديولوجية الواحدة ،التي توجه وتحث على تبني سياسات عامة في إطار ما يرسمه الحزب ويسعى إلى تحقيقه

-الأحزاب السياسية في النظم السلطوية(العالم الثالث):حيث العلاقة تتصف بالغموض بين الأحزاب والسياسة العامة، وتحكمها اعتبارات كثيرة متعددة، بالشكل الذي يجعل من المحدودية سمة غالية في تلك العلاقة.[1]

المبحث الثاني:مظاهر وصور مشاركة الأحزاب السياسية في رسم السياسة العامة

تتأثر الأحزاب السياسية في النظام السياسي وتشارك في صنع القرارات ورسم السياسات العامة من خلال تمثيلها في مؤسسات هذا النظام سواء تكون ممثلة في البرلمان أو ممثلة في السلطة التنفيذية أو متواجدة في المعارضة سواء داخل السلطة أو خارجها، لذا سنتناول في هذا المبحث مظاهر وصور مشاركة الأحزاب وتبيين الدور الذي تلعبه على كل سلطة.

المطلب الأول: دور الأحزاب السياسية في رسم السياسة العامة من خلال السلطة التشريعية

تعتبر السلطة التشريعية في الوقت الحاضر أهم السلطات في الدولة، فهي التي تقوم بسن القوانين أي بوضع القواعد العامة الملزمة للأفراد.ويعتبرها "جان جاك روسو" السلطة الأم، فهي السيادة وبالتالي يجب أن يتولاها الشعب مباشرة .[2]ويعد البرلمان واحد من مؤسسات الحكم الديمقراطي، فهو يعبر عن آراء المواطنين وتوجهاتهم الحزبية كما انه يعتبر آلية تشريع لقوانين الدولة والرقابة على أعمال الحكومة، وبإقرار التعددية الحزبية في دستور 1989م ومبدأ الفصل بين السلطات تغيرت مكانة ودور هذه الهيئة نسبيا في النظام السياسي الجزائري ويتضح ذالك من خلال احتلال رئيس مجلس الأمة المرتبة الثانية بعد رئيس الجمهورية، بصدور دستور 1996م كما يتمتع النواب والأعضاء بضمانات قانونية تكفل له الاستقلالية، ولقد كان البرلمان وفقا لدستور 1989م يتكون من غرفة واحدة وهو المجلس الشعبي الوطني، أما دستور 1996م فقد أكد على الثنائية البرلمانية حيث نص في المادة 98 الفقرة الأولى "يمارس البرلمان السلطة التشريعية برلمان يتكون من غرفتين وهما المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة "وينتخب النواب لمدة خمسة سنوات عن طريق الاقتراع العام المباشر والسري، حيث يمكن أن يكون الترشح ضمن القوائم الحزبية أو الأحرار في حدود الشروط القانونية، أما أعضاء مجلس الأمة فينتخب ثلثي أعضائه لمدة ستة

[1]- **نفس المرجع و نفس الصفحة**.

[2]- أحمد نوصري ، دور الأحزاب السياسية في صنع السياسة العامة ، **مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية**-سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية ، 2015 ،المجلد 37 العدد2.ص377.

سنوات من بين ومن طرف أعضاء المجالس البلدية و الولائية عن طريق الانتخاب غير المباشر والسري وتحدد تشكيلته بالنصف كل ثلاثة سنوات .[1]

وهنا يأتي دور الأحزاب السياسية الخاصة المتمثلة في التشريعية أنها أكثر شرعية كونها منتخبة من طرف الشعب ولها أكثر تأثير في رسم السياسات العامة مقارنة مع الأحزاب التي هي خارج الهيئة التشريعية والتي لا تملك نواب وممثلين على مستوى هذه الأخيرة لإظهار هذه المشكلة في الأجندة (جدول أعمال الحكومة) وهذه هي الوظيفة الاتصالية ،فهي تقوم بالتعبير عن هذه المطالب والاحتياجات المتنوعة ونقلها من دائرة المطالب (التي تشكل مدخلات) إلى دائرة السياسات العامة (التي تشكل مخرجات) فالأحزاب تكون ناجحة بقدر ما تكون مرآة لتوزيع الآراء ومصالح المجتمع .[2]

المطلب الثاني:دور الأحزاب السياسية في رسم السياسة العامة من خلال السلطة التنفيذية

يعول كثيرا على طريقة تنفيذ السياسات العامة، بقدر أكبر من وضع السياسات التي هي نوايا، أما برامج العمل ونتائجها فتعتمد على طريقة التنفيذ، مما يؤكد على ضرورة ايلاء الاهتمام الكافي لتطوير الجهاز الإداري وتزويده بكل مستلزمات العمل، حتى يقوم بالدور الموكل إليه بكل كفاءة .[3]

يعرف التنفيذ على أنه"تنفيذ الأمور الشرعية للسياسة من خلال البرامج العامة والاجرءات، وعادة ما يعبر ذلك التنفيذ عن منجزات البيروقراطية الحكومية وعن مهاراتها الأدائية، على الرغم من أن بعض السياسات العامة قد تتطلب التعاون بين دوائر الدولة المركزية والمحلية والأفراد والجهات الأخرى من خارج الحكومة.[4]

قد تكون السلطة التنفيذية فردية أو مزدوجة أو جماعية، حيث يتولاها فرد واحد يساعده بعض المواطنين الخاضعين لسلطته أو رئيس الدولة، ورئيس مجلس مسئول أمام البرلمان، في حالة نظام برلماني، وقد يشترك رئيس الدولة مع الوزراء في ممارسة السلطة التنفيذية بحكم الدستور أي ازدواجية السلطة التنفيذية كما هو الشأن في النظام شبه الرئاسي.[5]

ولقد أصبحت للسلطة التنفيذية أهمية كبيرة في معظم المجتمعات المعاصرة وهذا راجع إلى الأهمية التي اكتسبتها السياسة العامة التي تعتبر محصلة لعدة عوامل ومتغيرات وقيم وثقافات، فلقد تستعمل كلمة الحكومة لتعني الوزارة، فيقال أن الحكومة مسئولة أمام البرلمان، ويقصد بذلك الوزارة، وقد تستعمل كلمة الحكومة بمعنى أوسع لتعني السلطة التنفيذية أي أولئك الأشخاص الذين توكل إليهم مهمة تنفيذ القوانين وإدارة مرفق الدولة .[6]

---

[1]- يزيد مختاري ، محمد معمري ، **التعددية الحزبية في الجزائر(1989-2013)** ، مذكرة لنيل شهادة اللسانس في العلوم السياسية ، تخصص: تنظيمات سياسية وإدارية ، جامعة قاصدي مرباح –ورقلة-كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، السنة الجامعية:2012-2013 .ص39.

[2]- جمعة جعدان ،عائشة عامري ، **دور الأحزاب السياسية في صنع السياسة العامة** ، مذكرة تخرج لنيل شهادة لسانس ، تخصص:سياسات مقارنة ، جامعة الطاهر مولاي بسعيدة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية والعلاقات الدولية ، السنة الجامعية: 2014-2015.ص24.

[3]- محمد قاسم القريوتي ، **مرجع سابق**.ص258.

[4]- وليد بن جامع ،**مرجع سابق**. ص40.

[5]- أحمد نوصري ، **مرجع سابق**.ص381.

[6]-حسيبة غاروا ، **مرجع سابق**.ص86.

كما نجد وزراء ينتمون إلى أحزاب معينة، ومن خلال مواقعهم يسعون لتطبيق برامجهم الحزبية عن طريق تفسيراتهم للقوانين، إضافة إلى لجوء بعض الأحزاب إلى تشكيل حكومات ائتلافية(عند غياب أغلبية حزبية في البرلمان) وبذلك تلجأ إلى تحالفات ومساومات من أجل إيجاد مصالح مشتركة فيما بينها.[1]

فتعتبر الأحزاب السياسية هي الأقرب إلى الواقع والى المجتمع كون أن وظيفتها الأساسية هي تكوين وتوجيه الرأي العام .إضافة إلى قيامها بدور التثقيف والتوعية والتنوير من خلال المحاضرات والندوات والمناقشات والتدريب لفئات معينة من الشعب كأحزاب اليسار التي تقوم بعمل برامج محو الأمية للعمال في أوروبا، وبالتالي فالأحزاب السياسية هي حلقة وصل بين القمة والقاعدة، وهنا يظهر تأثير الأحزاب السياسية على السياسات العامة وتنفيذها وتوجيهها وذلك لكونها ممثلة لمصالح الأفراد والمجتمعات.[2]

و إلى جانب دور الأحزاب في تنفيذ السياسة العامة، نجد أيضا أن لها دورا مهما وفعالا في تقييم هذه السياسة من خلال التعرف على الانعكاسات الايجابية والسلبية الناجمة والمترتبة عن تلك السياسة بعد تنفيذها، وأيضا من أثر مخرجاتها ومدى فعالياتها وكفاءتها في تحقيق الأهداف المرجوة والمقصودة .[3]

المطلب الثالث :دور الأحزاب السياسية في تفعيل السياسة العامة من خلال المعارضة

مفهوم المعارضة:المعارضة لها مدلولان ،لفظي ووظيفي :

المدلول اللفظي :يقال عارض الشئ بالشئ أي قابلة وفلان يعارضني أي يباريني ،ويقال اعترض الشئ دون الشئ أي حال دون الشئ،والاعتراض عن الشئ معناه الصد عنه واعرض عنه:صد عنه والرجل المعارض هو الرجل المناقض للغير في كلامه والمقاوم لأعماله.[4]

وهكذا أصبحت كلمة المعارضة هي المخالفة لآراء الغير سواء كانت معارضة فردية أو جماعية أو ائتلافية.

المدلول الوظيفي :فالمعارضة السياسية هي تلك الحركة السياسية التي تنشط إما في السرية أو في العلنية والتي تواجه الواقع السياسي الحاكم في البلاد، بهدف تغيره أو إصلاحه بما يتماشى والبديل المقترح من الجماعة المعارضة، أي أنها حركة سياسية الهدف منها تغير النظام أو الحكومة وتعويض بآخر وقف البرنامج المحدد.[5]

تعريف المعارضة السياسية:يقصد بها في الثقافة السياسية مجموعة من الحركات السياسية المنظمة أو شبه المنظمة خارج السلطة ، والمعارضة في الفكر السياسي الحديث هي حق طبيعي للمواطنين ومصدر اختلاف الآراء وتعارض المصالح وتعدد الجماعات، وحاجة ضرورية لمن في السلطة وغيرهم بغرض التشاور بعيدا عن القوة أو الثروة، ونشاط شرعي تقوم به كل من الأحزاب والتنظيمات الموجودة في تركيبة النظام السياسي.[6]

---

[1]- أحمد نوصري ، **مرجع سابق**.ص383.

[2]- جمعة جعدان ،عائشة عامري ، **مرجع سابق** .ص27.

[3]- حسيبة غاروا ، **مرجع سابق**.ص90.

[4]- عبد النور ناجي، تجربة التعددية الحزبية والتحول الديمقراطي-دراسة تطبيقية في الجزائر ، **مرجع سابق**.ص227.

[5]- **نفس المرجع.ص228.**

[6]- حسين مزرود ، **الأحزاب والتداول على السلطة في الجزائر(1989-2010)** ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، تخصص:تنظيم سياسي وإداري ، جامعة الجزائر 03 ،كلية العلوم السياسية والإعلام ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، السنة الجامعية:2011-2012.ص24.

المعارضة في النظم الديمقراطية لها أهمية كبرى، حيث تمكن الجميع من إبداء الرأي المساند أو المخالف ،ويتم ذالك في إطار قانوني منظم يجعل من المعارضة جزء لا يتجزأ من الديمقراطية التعددية ويلعب الرأي العام دورا كبيرا في تنمية المعارضة، فهو المبادر برغبة التغيير، ولهذا ينبغي تنظيم المعارضة بالاعتراف بها على كونها برامج بديلة عن برامج الأغلبية الحاكمة، وعلى هذه الأغلبية أن تتقبل النقد الموجه لها ،إذا كان برنامج المعارضة يستجيب لمطالب الرأي العام في التغيير على أن يتم هذا التغيير، وفقا للشرعية المعمول بها.[1] فالأحزاب السياسية تعتبر من الجهات الأساسية التي تقوم بعملية تقييم السياسات وذالك من خلال تواجد نظامها في المعارضة، فتنظيم المعارضة يعد من أهم الأدوار التي تقوم بها الأحزاب السياسية للتأثير ورسم السياسات العامة أو تعديلها أو تغييرها ولكنه دور محدد الأبعاد ويقتضي من حزب المعارضة أن يقوم بتوجيه النقد الموجه إلى الحكومة. [2]كما أن المعارضة مقرونة بطبيعة النظام السياسي والحزبي فالنظام الحزبي له تأثير على أبعاد المعارضة وصورها.ففي نظام الحزب الواحد تختفي المعارضة البرلمانية لأن الحزب هو الذي يرشح النواب ولا يكون عمل الناخبين إلا التصديق والموافقة، وان وجدت المعارضة فإنها تكون داخل الحزب ذاته تمارس النقد والنقد الذاتي، أما في نظام الحزبين فحزب الأغلبية يسيطر على مقاعد الحكم ،ويتولى حزب الأقلية وظيفة المعارضة.[3]

تعمل الأحزاب التي لم تحصل بالسلطة بعد الانتخابات على تنظيم المعارضة، حيث يتوجب عليها أن تقوم بالانتقاد البناء والهادف للحزب الحاكم مع طرح البدائل والحلول للمشاكل حتى لا تفرغ المعارضة من محتواها، وتتحول المعارضة من أجل المعارضة فقط دون أن تعطي أي وجهة نظر أو إضافة جديدة كما تقوم أحزاب المعارضة بتوجيه النقد للسلطة التنفيذية ومراقبة الإدارة، قصد منع السلطة من الانفراد بالحكم، وتعتبر المعارضة من أهم الوظائف التي تقوم بها الأحزاب لأنها تكبح جماح الحزب الحاكم عند الخروج عن الشرعية بالمراقبة الدائمة على أعمال السلطة التنفيذية، وتكون المعارضة أكثر فاعلية في الأنظمة الديمقراطية التعددية التي تضمن الحقوق والحريات العامة.[4]

المبحث الثالث:طرق و آليات مساهمة الأحزاب السياسية في رسم السياسة العامة.

تعتبر الأحزاب السياسة في الجزائر أحد أبرز قنوات الاتصال، و تعتبر وسيطا مهما بين المواطنين و السلطة السياسية الحاكمة، و يتمحور هدفها الأساسي في الحصول على السلطة بغية تسيير العملية السياسية حسب ما تراه مناسبا.

هذا و تلجأ جميع الأحزاب السياسية سواء تلك المنتمية للتيار الوطني أو الإسلامي أو الديمقراطي إلى التعبير عن المصالح و تجميعها لغرض المساهمة في رسم السياسة العامة للبلاد.

---

[1]- خالد توازي ، **الظاهرة الحزبية في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، تخصص:تنظيم سياسي وإداري ، جامعة يوسف بن خدة-الجزائر- كلية العلوم السياسية والإعلام ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، السنة الجامعية:2005-2006 .ص51.

[2]- ناصر جابر ، **مرجع سابق** .ص51..

[3]- عبد النور ناجي، تجربة التعددية الحزبية والتحول الديمقراطي-دراسة تطبيقية في الجزائر ، **مرجع سابق**.ص228.

[4]- يزيد مختاري ، محمد معمري ، **مرجع سابق** ، ص07.

لكن و بالرغم من أن لكل حزب سياسي أساليبه الخاصة التي يعتمد عليها لضمان مساهمة أكبر في رسم السياسة العامة فإننا سنحاول تحديد أهم الأساليب و الآليات المعتمدة من طرفها و ذلك على النحو التالي:

المطلب الأول: تطوير الأحزاب السياسية لمواقفها اتجاه سياسات عامة محددة.

تعمل كل الأحزاب السياسية على تحديد و تطوير مواقفها اتجاه بعض السياسات، و في غالب الأحيان تكون المواقف المتخذة متوافقة مع مواقف قاعدة جماهيرية واسعة، بمعنى أن دعم و تأييد حزب سياسي ما لسياسة معينة مرتبط و مرتكز إلى حد بعيد بدعم و تأييد عدد معتبر من الناخبين لها.و في هذا الإطار نجد أحزاب كثيرة مثل حزب جبهة التحرير الوطني،جبهة القوى الاشتراكية، حزب العمال، حزب النهضة، الحركة من أجل الديمقراطية حركة مجتمع السلم حددت مواقفها من سياسة الاستئصال أو ما يعرف بالحل الأمني المنتهجة خلال العشرية السوداء، و اشتركت كلها في موقف واحد منها ألا وهو الرفض القاطع و المطلق لها و هو نفس توجه الغالبية العظمى من الشعب و في مقابل ذلك دعت هذه الأحزاب إلى تبني سياسة الحوار و المصالحة الوطنية بين الأطراف المتصارعة أو أطراف النزاع، و نقصد بذلك السلطة السياسية و الجبهة الإسلامية للإنقاذ المنحلة.وفي هذا الإطار حاولت بعض الأحزاب السياسية تقديم بدائل عن السياسة المنتهجة بهدف الخروج من الأزمة تأكيدا منها على عدم نجاعة سياسة الكل الأمني في حلها.إلا أن تعنت السلطة السياسية و عدم استجابتها لمطالب الأحزاب السياسية وتهميشها لأدوارها في الحياة السياسية دفعها إلى التوجه نحو إيطاليا و بالتحديد إلى مقر المجموعة الكاثوليكية بسانت ايجيديو سنة 1995و تشكيل تحالف فيما بينها تعبيرا منها عن قمة الانشقاق بين توجهات و ممارسات السلطة السياسية و الأحزاب الكبيرة و الشعب، و استخدامها لذلك كآلية للضغط عليها و دفعها إلى تبني السياسة البديلة–أرضية عمل –التي طرحتها .غير أن ذلك لم يفضي إلى أي نتيجة لأن السلطة السياسية لم تعترف بها و لم تتقبلها .[1]

و إذا كانت الأزمة السياسية و الأمنية التي عاشتها الجزائر هي الدافع الأكبر إلى توحيد مواقف معظم الأحزاب السياسية، فإن ذلك لا يعني توحد مواقفها فيما يخص القضايا الأخرى.فمثلا نجد أنه في الوقت الذي يرفض فيه حزب العمال سياسية الخوصصة تعبيرا منه عن مطالب العمال و لما تخلفه من انعكاسات سلبية عليهم ، هناك أحزاب كثيرة تؤيدها و تدعمها باعتبارها الحل الأمثل لتحقيق التنمية الاقتصادية.نفس الأمر بالنسبة لسياسة المصالحة الوطنية التي أيدها الجميع باستثناء البعض و على رأسهم حزب جبهة القوى الاشتراكي.

المطلب الثاني: تقديم الأحزاب السياسية لمرشحيها و سياساتها للناخبين.

حتى تتمكن الأحزاب السياسية من التعبير عن المصالح و تجميعها بشكل أفضل و أكبر و تعزيز مواقفها اتجاه سياسة ما، فإنها تعمل على تحديد برامجها و سياساتها و اختيار بعض الشخصيات و تقديمهم كمرشحين لها و ممثلين عن مواقفها وسياساتها.فتعيين السيد عبد العزيز بلخادم كأمينا عاما لحزب جبهة التحرير الوطني في وقت ما هو في الحقيقة تأكيد على توجه الحزب و موقفه الداعم للعديد من السياسات كسياسة التعديل الدستوري التي

[1]-عزيزة ضمبري ، **مرجع سابق**.ص 118.

كانت تهدف إلى تكريس الحكم الرئاسي و إمكانية التمديد لفترة رئاسية ثالثة للرئيس آنذاك.بالإضافة إلى ذلك يمكن ذكر سياسة الأجور، حيث يرى الحزب ممثلا في أمينه العام أن التعديل من هذه السياسة و العمل على رفع الأجور هو السبيل الوحيد لامتصاص غضب الشعب، و الذي يعتبر بدوره مردودا شعبيا يؤدي إلى استقرار اجتماعي أكثر أهمية من النمو الاقتصادي[1].

أما حزب التجمع الوطني فقد كانت له توجهات معاكسة لتوجهات حزب جبهة التحرير الوطني ، فأمينه العام آنذاك كمعبر عن توجهات و مواقف الحزب لم يكن يؤيد سياسة التعديل الدستوري إلى جانب دعوته إلى تعزيز دعائم النظام البرلماني، و نفس الشيء بالنسبة لسياسة الرفع من الأجور حيث أكد أن هذا الأمر يصعب تحقيقه متحججا في ذلك بالعوامل الاقتصادية[2].

المطلب الثالث:الائتلافات الحزبية.

تعتبر الائتلافات الحزبية من الأساليب التي تعتمد عليها الأحزاب السياسية في التعبير عن مصالحها والعمل على تجميعها.

فالائتلافات الحزبية التي يتم تشكيلها قبل الانتخابات تمنح الناخبين فرصة الاختيار المباشر للحكومة المستقبلية، كما تمثل السبب المباشر الذي يدفع بالأحزاب المتحالفة إلى تشجيع التأييد المتبادل للناخبين مع الاتفاق على أنه في حالة الفوز بأغلبية المقاعد في الهيئة التشريعية فإنها ستحكم بصورة مشتركة.وهكذا يمارس الناخبون دورا مهما في اختيار توجهات السياسة العامة للحكومة من خلال التجميع الحزبي و الانتخابي.و بغرض تجميع المصالح فإن عدم حصول أي حزب سياسي أو ائتلاف حزبي على أغلبية المقاعد داخل المجلس التشريعي و السلطة التنفيذية بعد الانتخابات يؤدي إلى إجراء سلسلة من المفاوضات و المساومات بين الأحزاب بهدف تشكيل ائتلاف داخل البرلمان و داخل السلطة التنفيذية. وعليه فإن عملية تجميع المصالح تستمر عن طريق الأحزاب السياسية في المجالس التشريعية و السلطة التنفيذية.[3]

و قد عرفت الجزائر هذا النوع من الائتلافات الحزبية مع إجراء ثاني انتخابات تشريعية في عهد التعددية يوم 05 جوان 1997 ، فعدم حصول أي حزب سياسي على الأغلبية المطلقة من الأصوات (بفعل النظام الانتخابي المعتمد في اختيار أعضاء المجلس الشعبي الوطني)بالشكل الذي يمكنه و يسمح له بإنشاء حكومة أغلبية ، كان الدافع الأكبر نحو لجوء الأحزاب السياسية إلى التفاوض و التساوم فيما بينها لتشكيل ائتلاف حزبي داخل المجلس الشعبي الوطني و الاتفاق على صورة الحكم المشترك بينها و هو ما تم فعلا حيث تم تشكيل ائتلاف حزبي ضم أربعة أحزاب سياسية و هي حزب التجمع الوطني الديمقراطي ، حزب جبهة التحرير الوطني ، حزب حركة مجتمع السلم، إلى جانب حركة النهضة، ليلتحق بهم بعد ذلك حزب التجمع من أجل الثقافة و الديمقراطية بعد رئاسيات 1999. و تم بهذ الطريقة تشكيل حكومة أغلبية ائتلافية مكونة من مجموع هذه الأحزاب.

---

[1]- عزيزة ضمبري ، **مرجع سابق**.ص ص 118-119.

[2]- **نفس المرجع و نفس الصفحة**.

[3]- **نفس المرجع**. ص120.

المطلب الرابع:التأثير على النواب.

من الآثار التي تترتب على اعتماد نظام التمثيل النسبي في اختيار أعضاء المجلس الشعبي الوطني ، تقوية دور و تأثير الأحزاب السياسية على النواب و تكريس تبعيتهم لها . فكثرة النواب و عدم قدرة الناخب على التعرف عليهم يدفعه إلى اختيار برنامج الحزب و ليس الشخص المرشح في قائمة الحزب، و لهذا السبب فإن النائب يجد أن حظوظ إعادة ترشحه و انتخابه مرتبطة بالحزب أكثر منه بالناخبين، و كنتيجة لذلك يصبح النائب خاضعا للحزب و لا يكون تصويته داخل المجلس إلا بالشكل الذي يتماشى مع توجهات و سياسات الحزب السياسي ، فلا يمكن للنائب التصويت في أمور و قضايا يعارضها الحزب.

و انطلاقا من تبعية النواب للحزب ،يستطيع هذا الأخير التأثير في السياسة العامة من خلال ما يطرحه نوابه من مبادرات تشريعية، واقتراحات،أو تعديلات على مختلف المشاريع الحكومية،و أيضا من خلال التأثير في عملية التصويت، حيث نجد أن حيازة أحزاب الائتلاف الحكومي للأغلبية المطلقة من المقاعد إلى جانب تبعية نوابها لها،يمنحها القدرة على إقرار السياسة التي ترغب فيها و السهر على تنفيذيها وتطبيقها.

و من مميزات الحياة الحزبية في الجزائر اعتكاف أغلب الأحزاب السياسية الممثلة في البرلمان على عقد اجتماعات مع نوابها قبل الشروع في التصويت على قانون ما، لإعلامهم بموقف الحزب منه و حثهم على التصويت بناء على ذلك الموقف.[1]

[1]- عزيزة ضمبري ، **مرجع سابق**.ص121.

خلاصة و استنتاجات:

من خلال كل ما سبق ذكره يمكننا استنتاج أن الأحزاب السياسية في الجزائر تسعى للتأثير على رسم السياسة العامة من خلال المشاركة و التعاون مع الحكومة من جهة ، و كذا من خلال تشكيل تحالفات مع بعضها البعض ككتل معارضة للحكومة من جهة أخرى.

لكن رغم كل ذلك يبقى دور هذه الأحزاب السياسية في رسم السياسة العامة شكلي و أقل فعالية و تأثيراً، و ذلك ببروز سياسة الحكومة أو ما يعرف بسياسة الحزب المهيمن و ذلك من خلال تأييدها و مساندتها لتلك السياسات.أما باقي الأحزاب السياسية المعارضة فبالرغم من استخدامها لجل أساليب الضغط غلا أن تأثيرها يبقى ضئيلاً و غير فعال على مستوى رسم و صنع السياسة العامة في الجزائر.

الفصل الثالث:

الفصل الثالث:تقييم دور الأحزاب السياسية في رسم السياسة العامة في الجزائر

الفصل الثالث:تقييم دور الأحزاب السياسية في رسم السياسة العامة في الجزائر

إن نجاح الأحزاب السياسية في القيام بوظائفها المختلفة وأدوارها يتطلب جو تتوفر فيه الديمقراطية واحترام الحريات، و سوف نحاول في هذا الفصل تناول أبرز المعيقات التي تتعرض لها الأحزاب السياسية في رسم السياسة العامة في الجزائر، وأهم العوامل المؤثرة التي تمنع الأحزاب السياسية من القيام بوظائفها ودورها المنوط به على أحسن وجهة، و سنتطرق كذلك إلى مستقبل الأحزاب السياسية في الجزائر لتفعيل وترسيخ الديمقراطية والمشاركة السياسية كآلية زيادة فعالية دور الأحزاب في رسم السياسة العامة في الجزائر.

المبحث الأول:المعيقات التي تواجه الأحزاب السياسية في رسم السياسة العامة في الجزائر

تعاني الأحزاب السياسية في الجزائر العديد من المعيقات التي حالت دون قيامها بالدور المنوط بها،وذلك راجع للعديد من الأسباب منها ما هو متعلق بالنظام السياسي ومنها ما هو متعلق بالأحزاب السياسية بحد ذاتها. و لعل أبرز هذه المعيقات هي:

*ضعف القاعدة الجماهيرية للأحزاب السياسية الجزائرية، ومحدودية تغلغلها في القاعدة الأساسية للمجتمع.

*غياب الأطر الفكرية الواضحة والبرامج السياسية القادرة على إخراج البلاد من الأزمات المجتمعية والسياسية، وحتى وإن وجدت البرامج فهي متشابهة ولا توجد اختلافات كبيرة بين برامج الأزمات وخطابها السياسي.

*فشل الأحزاب السياسية في القيام بوظيفة بلورة المصالح وتجميعها وتمرير مساهمة المواطنين ونقل مطالبهم ومن ثم تحويلها إلى قرارات سياسية، فأصبح وجودها شكلي في المؤسسات السياسية.

*اختراق الأحزاب السياسية، فأشد ما يقود أركان التعددية الحزبية هو اختراق الأحزاب السياسية من داخلها عن طريق تجنيد بعض أعضائها بالتأثير عليهم بالضغط أو بالإغراء لإحداث انشقاق في صفوف الأحزاب.

*احتواء المعارضة الحزبية سواء المؤسساتية أو الخارجية مما غيب عملية النقد والمراقبة بالنسبة للممارسة الديمقراطية داخل الأحزاب الجزائرية، فإن هناك دلائل تشير إلى التناقض بين مطالب الأحزاب بالديمقراطية وعدم التزامها داخليا باحترام القواعد التي تفرضها الممارسة الديمقراطية، فالقيادات الحزبية (الرئيس أو الأمين العام للحزب) مازالت في المواقع القيادية منذ تأسيس الحزب السياسي، فغياب ثقافة التسيير الديمقراطي داخل الأحزاب وهيمنة الزعيم أو الشيخ على الحزب كانت وراء الانشقاقات والصراع وعدم استقرار الأحزاب السياسية.

*ضعف إمكانيات التعاون والتنسيق بين أحزاب المعارضة لتفعيل قدرتها على التعامل مع السلطة والتأثير في قراراتها .

*التحديات المالية، حيث تواجه الأحزاب السياسية مصاعب مالية كبيرة في تمويل نشاطاتها وهي تتقيد بالقانون الخاص بها في الاعتماد على مصادرها الذاتية.[1]

[1]-عبد النور ناجي. **تجربة التعددية الحزبية والتحول الديمقراطي-دراسة تطبيقية في الجزائر** ، الجزائر:دار الكتاب الحديث ، 2010.ص 250-252.

*جمود الأحزاب السياسية، بحيث تتصف الأحزاب السياسية الجزائرية بدرجة عالية من الجمود، وهي بذالك تفتقر إلى أدنى درجات المرونة، ويكون لهذا الجمود تأثيرات سلبية على السلطة التشريعية والحزب السياسي في حد ذاته.[1]

*احتكار الساحة الحزبية،حيث احتكرت الأحزاب السياسية الكبرى الساحة الحزبية، وجعلت هذه الأحزاب القائمة أكثر ارتباطا بالمؤسسات الحكومية والسياسية في تمويلها وتعيين قيادتها في المناصب الحكومية،كما امتدت هذه الظاهرة للأحزاب الجديدة، فالعديد منها ولدت على أساس منطق الاحتكاك والاقتراب، على حساب المجتمع وانتشارها السريع لتشكيل قواتها الانتخابية على مستوى الدوائر الانتخابية عبر الوطن وهذا بفعل التسهيلات الإدارية أمام تشكيل القوائم الانتخابية الحزبية واعتماد القوائم الحرة.[2]

المبحث الثاني:العوامل المؤثرة في دور الأحزاب في رسم السياسة العامة في الجزائر

ثمة العديد من العوامل التي تؤثر سلبا في دور الأحزاب السياسية في رسم السياسة العامة في الجزائر ، لعل أبرزها هي:

*غياب الثقافة السياسية لدى مناضلي الأحزاب السياسية ، فعدم الإفصاح عن الرأي من قبل المناضل الحزبي و عدم تشجيع الحوار والاختلاف داخل التنظيم، وعدم التداول على السلطة كلها دلالة على ذلك.

*البحث عن النفوذ والسلطة والإغراء بالمناصب ،كلها أسباب كان لها دور مهم في ظهور سلوك الانشقاق كقاعدة عامة عند العديد من الأحزاب السياسية،مما أدى إلى اتساع الهوة بين القيادات والقواعد والقضاء على المعارضة السياسية .

*حب الزعامة وشخصنة الأحزاب، فالزعماء الذين أسسوا الأحزاب السياسية منذ إعلان التعددية الحزبية في الجزائر سنة 1989م بقوا على رأس هرم سلطة الحزب لسنوات طويلة على غرار المرحوم الحسين آيت أحمد على رأس حزب جبهة القوى الاشتراكية، و لويزة حنون على رأس حزب العمال، و سعيد سعدي على رأس التجمع من أجل الثقافة و الديمقراطية ....إلخ.[3]

*دور ومكانة المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية، بحيث يتضح للجميع أن الجيش هو المحور الأساسي للحكم في الجزائر،باعتباره القوة الأساسية في الدولة والعمود الفقري للنظام بحيث أدت المؤسسة العسكرية دورا محوريا في تحرير البلاد من الهيمنة الاستعمارية، وبعد الاستقلال ساهمت في البناء والتنمية الوطنية، الأمر الذي اكسبها الشرعية كمحافظة ومدافعة عن عملية التحول نحو الاشتراكية ،كما أن وصول العقيد الشاذلي بن جديد إلى سدة الحكم سنة 1979، كان تكريسا للدور البارز للمؤسسة العسكرية في النظام السياسي ، فتدخل الجيش في الحياة السياسية وإن اختلفت أشكاله وأنماطه يبقى عامل مؤثر في عملية التحول الديمقراطي والتعددية السياسية، من خلال انعكاساته ونتائجه المختلفة على الواقع السياسي ومسار التحول الديمقراطي، فغياب التداول على السلطة يعود من

[1]- وليد بن جامع، **مرجع سابق**.ص77.
[2]- سمية نوي ، **مرجع سابق**.ص108.
[3]- عبد النور ناجي. تجربة التعددية الحزبية والتحول الديمقراطي-دراسة تطبيقية في الجزائر-، **مرجع سابق**. ص154.

دون شك إلى الوصاية التي مارستها المؤسسة العسكرية على الطبقة السياسية من خلال التدخل في المسار الانتخابي .[1]

*فقدان أعضاء الأحزاب السياسية لوسائل الرقابة.فالأحزاب السياسية التي تغيب في حياتها الداخلية وبين أعضائها المناقشة والحوار وتبادل الرأي في القضايا التي تهم الحزب والمجتمع والدولة، لا يتمكن أعضائها من توجيه أسئلة إلى الوزراء.[2]

*الوضع الأمني المتأزم وحالة الطوارئ، فالعنف السياسي في الجزائر،أو ما سمي بالإرهاب غيّر من معطيات الساحة السياسية وكذلك من مطالب المجتمع ، وقلص من العمل السياسي الذي يدخل ضمنه النشاط الحزبي، وتم تسجيل كبير لدور الأحزاب السياسية،كما أدى هذا الوضع المتأزم أيضا إلى تغيير كلي في مطالب الشعب الجزائري الذي كان يطالب بتوسيع حرياته السياسية وبتحسين وضعيته الاقتصادية والاجتماعية قبل سنة 1992، لتتحول المطالبة بعد هذه بالأمن والاستقرار، واعتبار من هذا الواقع كانت الأحزاب السياسية هي أول متأثر من تنظيمات حالة الطوارئ، بحيث أصبحت ممارسة الحقوق السياسية من طرف المواطنين والأحزاب السياسية عرضة لقيود إدارية صارمة سيما في مجال التجمعات الشعبية والمظاهرات الجماهيرية التي اعتمدت الأوضاع الأمنية حجة لمنعها.وعلى صعيد آخر فإن الاعتقالات وعمليات التفتيش أصبحت إجراءات عادية تجاه النشطين في الحقل السياسي وخاصة المنتمين للتيار الإسلامي في إطار ما يسمى بمكافحة الإرهاب.[3]

المبحث الثالث:الآفاق المستقبلية للأحزاب السياسية في رسم السياسة العامة

إن مستقبل الأحزاب السياسية في ظل القيود السياسية والقانونية وفي ظل غياب الديمقراطية الداخلية للأحزاب السياسية في حد ذاتها من شانه أن يؤدي إلى بروز نظام الحزب المهيمن أو المسيطر مع وجود تعددية شكلية مقيدة ولهذا يتوجب القيام بإصلاحات وتعديلات و خلق ممارسات من قبل الأحزاب والنظام السياسي على حد السواء قصد تفعيل الأدوار الحياة السياسية.

المطلب الأول:بالنسبة للنظام السياسي

إن نجاح التجربة الديمقراطية والتعددية السياسية مرهون بالاعتراف بتعدد الآراء والاتجاهات السياسية وحق كل اتجاه في إقامة تنظيمه وممارسة نشاطه بحرية ، فبتعدد مراكز إصدار القرار وعدم حصرها في شخص أو مؤسسة واحدة والسماح للأحزاب السياسية بالمشاركة في صنع القرار ورسم السياسة العامة باعتبارها ممثلة المجتمع من شانه أن يحقق التوازن بين مؤسسات النظام السياسي وتطبيق مبدأ توازن السلطات الذي يقوم عليه النظام الديمقراطي، وعليه يجب على الدولة القيامة بما يلي:

[1]-غاروا حسيبة، **مرجع سابق**. ص 250-251.
[2]- عبد النور ناجي ، النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية السياسية . **مرجع سابق**.ص193.
[3]- غاروا حسيبة، **مرجع سابق**. ص 254-255.

-رفع القيود الإدارية والسياسية والتشريعية التي تحد من حركية وفاعلية الأحزاب السياسية كإلغاء العمل بقانون الطوارئ، وإتاحة الفرصة للقوى السياسية كلها لإقامة أحزابها والتعبير عن نفسها، وإعادة صياغة العلاقة بين المؤسسة التنفيذية وأحزاب المعارضة على أسس تجعل المعارضة جزءا من النظام السياسي.

-تفعيل الاتصال السياسي بين الحكومة والبرلمان بغرفتيه وكتله البرلمانية وهياكله باعتباره ممثل الأمة، فالبرلماني مهما كان انتماؤه الحزبي فهو وسيط بين المجتمع المدني والأجهزة الحكومية .

-تطوير العمل البرلماني من حيث العلاقة بمؤسسات الدولة والنظام السياسي والمجتمع المدني وذلك بتوسيع قاعدة المشاركة السياسية وتوفير منافذ آمنة للتعبير عن الشكاوي والمظالم وتفعيل وسائل الرقابة، وزيادة فاعلية البرلمان في الحياة السياسية والديمقراطية تحديدا.

-توفير الإطار العام للنظام السياسي الملائم حتى تصبح الأحزاب السياسية في قلب العملية السياسية من خلال سيادة القانون، والانتخاب الحر للهيئة التشريعية وممارسة الرقابة الفعلية.[1]

المطلب الثاني:بالنسبة للأحزاب السياسية.إذا كان الإطار الدستوري والقانوني الملائم هو شرط أساسي لوجود حياة حزبية حية وفاعلة ، فإنه حتما ليس بالشرط الكافي أو الشرط الوحيد، إذ أن حيوية الحياة الحزبية هي محصلة التفاعل بين الشروط القانونية والدستورية والشروط الموضوعية المتعلقة بالأحزاب السياسية في المجتمع السياسي، لهذا يتعين على أحزاب المعارضة تطوير أطرها الفكرية وهياكلها التنظيمية وكوادرها الحركية وبرامجها السياسية، على النحو الذي يجعلها ركيزة أساسية للتطور الديمقراطي وعنصر إثراء وتنشيط الحياة السياسية وذلك عن طريق:

-تفعيل العلاقات العامة كوسيلة الاتصال بين الحزب والمواطنين بشرح برامج الحزب السياسي ومقاصده وانجازات الحكومة إذا كان جزءا منها، وتقديم بدائل الحكومة إذا كان الحزب في صفوف المعارضة.

-تنمية وعي الجماهير السياسية بأهمية وضرورة وجود الأحزاب السياسية في الحياة السياسية والتركيز على الارتباط بين الأحزاب السياسية الديمقراطية، لأن الثقافة السياسية السائدة في المجتمع الجزائري مازالت مشبعة بروح العداء للأحزاب السياسية، والميل إلى اعتبارها مصدرا للخطر على الاستقرار والأمن في البلاد لهطا يجب على الأحزاب أن تسعى لتغيير هذه الفكرة.

-تمكين الأحزاب من تطوير الحوار السياسي والفكري فيما بينها عن طريق الاشتراك في مؤتمرات وندوات وطنية لتفعيل التنسيق والاتصال مما يعود بالفائدة على إيضاح الفكر السياسي.[2]

[1]- عبد النور ناجي. تجربة التعددية الحزبية والتحول الديمقراطي-دراسة تطبيقية في الجزائر- ، **مرجع سابق**. ص 253-254.

[2]- عبد النور ناجي. تجربة التعددية الحزبية والتحول الديمقراطي-دراسة تطبيقية في الجزائر- ، **مرجع سابق**. ص 255.

المبحث الرابع:الشروط الموضوعية لتفعيل دور الأحزاب السياسية في رسم السياسة العامة

لا شك أن التغيرات التي طرأت على دور الأحزاب السياسية اتصالا بسياق العولمة وتطور النظام السياسي الدولي والإشكاليات والعقبات التي تواجهه تطلب وضع مقترحات لتعزيز هذه الأحزاب وتفعيل دورها في إطار السياسات العامة في الجزائر. لذلك فقد أكدت العديد من الدراسات أنه يتعين ترسيخ مفاهيم الحرية والديمقراطية وإحترام حقوق الإنسان و ذلك بمنح دفعة قوية للأحزاب السياسية كي تتمكن من تشجيع مساعيها في تحقيق أهدافها ودعم قدراتها وتطوير علاقاتها فيما بينها .

فعلى أساس الدور الذي تلعبه الأحزاب السياسية في تكريس قيم الثقافة السياسية التي تقوي روابط الاتصال بين المواطنين والعملية السياسية ، يتضح مدى أهميتها وتتضح الحاجة إليها لدعم ثقافة الديمقراطية والمشاركة السياسية واحترام حقوق الإنسان خاصة داخل الأنظمة العربية بصفة عامة، أين استأثرت السلطة بكافة الوظائف الاجتماعية وأضعفت الأحزاب السياسية ونشرت قيم التبعية والتسلط، الأمر الذي أدى إلى القضاء على المبادرات الفردية وتحويل كل الوظائف الاجتماعية إلى أجهزة بيروقراطية بطيئة الحركة عديمة المبادرة. فبإمكان الأحزاب السياسية أن تمارس ضوابط على السلطة الحاكمة ويمكنها أن تساهم في إدارة الحكم عبر تعزيز الشفافية والمساءلة في النظام السياسي، كما يمكنها المشاركة في رسم السياسات العامة وذلك إذا توافرت لها جملة من الشروط والآليات التي تدفعها إلى ممارسة وظائفها بفاعلية.

المطلب الأول:المداخل الممكنة للأحزاب السياسية للمساهمة في السياسة العامة في الجزائر.

يمكن للأحزاب السياسية أن تساهم بفعالية في رسم السياسة العامة من خلال ثلاث مداخل رئيسية هي:

-المدخل الأول: محاولة إحداث تغيير في البنية القانونية المتحكمة في مجموع الحقوق خاصة الفئات المهمشة.

-المدخل الثاني: يكون على المستوى الشعبي من خلال خلق ثقافة المواطنة.

-المدخل الثالث:والذي يمثل هدفا إستراتيجيا يتمثل في التنشئة السياسية التي تجعل من الفرد مواطنا فعالا في مجتمعه ومنظمات، وواعيا بحقوقه وواجباته وملما بالأفكار والقضايا المتعلقة بمنتظمه السياسي.

المطلب الثاني:شروط تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني في رسم السياسة العامة في الجزائر.

أ – الشق السياسي والقانوني :في الشق السياسي يوجد مفتاح واحد هو مفتاح الديمقراطية وفي الحقيقة لا يمكن المزايدة على فكرة الديمقراطية التي لا يمكن اعتبارها الحل الوحيد لكل المشاكل ومع ذلك وبالنسبة لموضوعنا تحديدا فيمكن القول أنه لا حياة ولا ازدهار للأحزاب السياسية دون مناخ ديمقراطي حقيقي، لأنه في ظل الديمقراطية يشعر المسئول بحاجته الحقيقية إلى توجيه علمي لكي تنجح سياسته ويكسب الشرعية، كما أنه وفي ظل الديمقراطية تصبح دراسة أدق القضايا ممكنة بمنتهى العلمية ودون أي حساسية ويصبح الحصول على المعلومة والوثيقة وفق الضوابط المعقولة حقا من حقوق الأحزاب السياسية ، كما أنه لابد أن يكون فيه ضمان لوجود بنية قانونية وتشريعية مواتية تكفل حرية التعبير وهذا يمكن أن يكون جزءا من البنية السياسية الديمقراطية[1].

[1]- سمية نوي، مرجع سابق ،ص 113.

فالأحزاب السياسية كبنية وآلية وممارسة تحتاج إلى نظام ديمقراطي يرتكز على التعددية السياسية والمدنية ويستند على نظام قضائي مستقل ومشاركة شعبية واسعة على مختلف المستويات وعلى نظام قانوني يضم حرية الأفراد وحقوقهم، ففي ظل هذا النظام يمكن أن تقوم هذه الأحزاب السياسية بتجسيد مميزات الحكم الراشد وبالتالي التمكن من ترقيته، كما تحتاج لأداء مهامها إلى قنوات تمولها وإلى سياسات تحمي وتضمن تمويلها فتوفر بنية مؤسسية من الناحية الهيكلية ستحقق فاعلية أكبر من خلال ترسيخ أسس المشاركة واقتسام الدور في بلورة السياسات العامة، حيث أشار إلى ذلك عدة باحثين من خلال إجراء إصلاحات على مستوى مؤسسات الدولة وتحديد وظائفها والتطرق إلى الهيكلة الداخلية للأحزاب السياسية نفسها.،حيث الاستقرار الذي يؤدي إلى صياغة مواقف فعالة في الدفاع عن مصالح الجمعيات السياسية.

ب–الشق الاقتصادي:إن إستقلالية وفاعلية الأحزاب السياسية تتوقف على مدى قوة الأساس الاقتصادي للمجتمع وعلى مدى قدرته التوزيعية العادلة للثروات المادية بين الأفراد وكذا على توافر مجال اقتصادي قادر على تحقيق المطالب الاجتماعية من جهة، وتقليص التبعية المفروضة على المجتمع والدولة من جهة ثانية، فالأحزاب السياسية تحتاج إلى درجة معقولة من التطور الاقتصادي والاجتماعي.

وفيما يتعلق بهذا الشق هناك مشكلة التمويل، بحيث لا يمكن تصور دور فعال للأحزاب السياسية دون أن يتوفر لها تمويل معقول، وبدون هذا التمويل لا يمكن الحديث عن رؤى وجهود فردية ولا يمكن الحديث عن توجهات إستراتيجية تطرح بدائل محددة للسياسات"حلول مفصلة للقضايا" ، فإذا كانت الدولة لا تؤمن فعليا بدور الأحزاب السياسية في رسم السياسات العامة فلن تعطيها أولوية في التمويل، وإذا كانت تعاني من مشكلات اقتصادية فلن تتمكن من إعطاءها النصيب الذي تستحقه في التمويل، كما أن التمويل الخارجي تحيط به الكثير من الشبهات في مقدمتها خطورة التدخل في هذه الأحزاب السياسية وتوجيهها بما يخدم مصالح الممولين[1].

وعليه فإن تفعيل دور الأحزاب السياسية الجزائرية يحتاج إلى درجة معقولة من التطور الاقتصادي والاجتماعي، بحيث يرتكز النظام الاقتصادي على إعطاء دور كبير للقطاع الخاص والمبادرات الفردية أو الجماعية الرامية إلى تحقيق الجودة الاقتصادية والإدارية، أي يسمح للأفراد بإشباع جزء من احتياجاتهم الأساسية بعيدا عن تدخل الدولة والتي يقتصر دورها على وضع القواعد التنظيمية للأنشطة الخاصة والقيام ببعض المشروعات وإدارة المواقف التي قد يعجز أو يحجم القطاع الخاص عن القيام بها وفقا لإستراتيجية سياسية واقتصادية وتنموية في إطار تحقيق الحكم الراشد، آخذة في الإعتبار مصالح الأحزاب السياسية ودورها بحيث توفر لها مساحة مناسبة للحركة.

ج –الشق الاجتماعي: إن إشباع رغبات الأفراد وتحقيق حاجاتهم الأساسية ورفع مستوى الدخل الفردي يجعل من الفرد يهتم بالمشاركة الشعبية وتنمية المنظمات الاجتماعية التي تشكل له قنوات للمشاركة في صياغة القرارات ووضع السياسات العامة في البلاد.

[1]- سمية نوي، مرجع سابق ،ص 113.

د –الشق الثقافي :إن الثقافة العلمية الوطنية لها دور متقدم في تحريك وبناء المواطنة الفعالة الواعية لممارسة العمل الجماعي في إطار منظمات المجتمع المدني بصفة عامة و الأحزاب السياسية بصفة خاصة ونشر القيم الحضارية الموجهة لبناء إرادة الإنسان، والتسلح بشجاعة العلنية والتعامل السلمي باتجاه تطوير القيم التقليدية القائمة على الاتكال والغيبية نحو تأكيد ثقة الإنسان بقدرته على بناء نفسه والمساهمة في تقدم مجتمعه ، والعمل على تهذيب هذه القيم من شرف وكرامة بما تحمله من معان تقليدية، لتحمل مفاهيم حضارية جديدة تؤكد قيمة الحرية وحق المشاركة وأمانة العمل في سياق بناء الشخصية الفردية المستقلة. إذا فتوفر مجموعة القيم والتقاليد والأعراف أو ما يعرف بالثقافة المدنية تستند على قبول الآخر والتنوع وإدارة الخلافات سلميا، وكذا ثقافة التطوع المشجعة على المشاركة السياسية والاجتماعية تعد شرطا ضروريا لتفعيل الأحزاب السياسية في رسم السياسات العامة في الجزائر، حيث إن الثقافة المدنية تمكن المواطنين من استخدام أساليب الحوار المتحضر والتشاور السلمي والتعامل مع المشكلات والقضايا المطروحة بعقلانية ورشادة.

المطلب الثالث:آليات تفعيل دور الأحزاب السياسية في رسم السياسة العامة في الجزائر

توجد مجموعة من الآليات التي تساهم في ترسيخ دور الأحزاب السياسية في رسم السياسة العامة في الجزائر وتعمل على زيادة تأثيره على القرارات الحكومية ودفعه إلى المشاركة في العملية السياسية ومن بينها ما يلي:

***آلية عمل الشراكة بين الحكومة وبين الأحزاب السياسية:**

–وضع الأسس السليمة لبناء الشراكة عبر توفير الجو السياسي والتشريعي الذي يسهل على الأحزاب السياسية القيام بدورها في ظل إحترام الاستقلالية المؤسسية.

–إن ممثلي الأحزاب السياسية مطالبون بإعداد مشاريع قوانين تتعلق بدورهم ومسؤولياتهم الوطنية في رسم السياسة العامة وكيفية العمل من أجل تعزيز مفهوم المواطنة.

–اعتماد معايير واحدة في التعامل مع الأحزاب السياسية وتطوير أجواء الثقة المتبادلة.

–تزويد الأحزاب السياسية بالمعلومات وإصدار قانون حرية الوصول على المعلومات[1].

–تحديد الدور التكاملي لكل من الحكومة والأحزاب السياسية وإشراك ممثليها المحليين عبر آليات تعزز المشاركة المجتمعية.

***آلية تفعيل الأحزاب السياسية عبر الشراكة مع الحكومة:**

–وعي من قبل بنى الأحزاب السياسية للقضايا المطروحة وبلورة رؤية واضحة ومحددة حول الحلول المطلوبة على الصعيد الوطني، على أساس أن الحكومة هي المسؤولة عن شؤون المواطنين وأن الأحزاب السياسية مشارك ومكمل وقوة ضغط من أجل تصويب السياسات العامة.

–التوجه نحو تدبير مصادر التمويل الذاتي لتوفير أكبر قدر من الاستقلالية.

–تطوير مفاهيم وأداء الأحزاب السياسية لممارسة مشاركة متكافئة ومتفاعلة مع الحكومة.

[1]- عزيزة ضمبري ، **مرجع سابق**.ص130.

–وضع الآلية التنظيمية على مختلف المستويات لمشاركة الأحزاب السياسية في بلورة الخطط وكيفية وضعها حيز التنفيذ(المساهمة في صنع وتنفيذ ومراقبة السياسات العامة).

–تبني الآلية التي تنطلق من مفهوم التمكين ووضع مواطن منتج من شأنه أن يربط بين الأحزاب السياسية والدولة والسياسات العامة مما يستدعي القيام بعقد مؤتمرات وتطوير مفهوم للشراكة بين هذه الأحزاب السياسية والقطاع الخاص والدولة في لجان مشتركة لبحث المشاريع .ومن المهم في هذا السياق التخطيط لآليات تربط بين صانعي السياسات العامة والأحزاب السياسية كاللجان التي تربط مباشرة بعملية صنع التشريعات في البرلمان.

خلاصة و استنتاجات:

ما يلاحظ على التجربة الحزبية الجزائرية هو عدم الاستقرار نتيجة لعدة عوامل مؤثرة ومعيقات تحد الأحزاب السياسية من نشاطها السياسي منها ضعف الممارسة الديمقراطية في الحياة الداخلية للأحزاب السياسية وغياب التداول على السلطة داخل الحزب وهذه تعتبر مسألة جوهرية في التسيير الديمقراطي الحزبي ، فهيمنة الرئيس أو الأمين العام للحزب على القيادة تشجع على ظاهرة الانشقاقات والانقسامات مما جعلنا نخرج بآفاق مستقبلية لتحقيق فعالية وترسيخ ديمقراطية حقيقية تتفاعل مع الحزب وتنعكس على النظام السياسي.

الخاتمة

الخاتمة

و في الأخير نستنتج أن السياسة العامة باختلاف تعاريفها وتعدد خصائصها وتنوع مؤسساتها تعتبر عملية معقدة وصعبة تحتاج إلى الكثير من التدقيق والمعالجة، فالتطورات السياسية التي شهدتها الجزائر كانت نتيجة الأوضاع المتدنية وهذا ما اقر بالتعددية السياسية والحزبية من خلال بروز التنظيمات المجتمعية ، حيث تبرز في علاقة النظام السياسي والمؤسسات غير الرسمية وتأثيرها في رسم السياسة العامة ، حالة هشاشة البنيان الفكري والتنظيمي للأحزاب السياسية وهامشية دورها في العملية السياسية ، فالأحزاب السياسية عاجزة عن القيام بوظائفها في توصيل وتمرير مطالب القوى التي تمثلها .

ومن خلال التطرق لدور الأحزاب السياسية في رسم السياسة العامة للجزائر نستنتج ما يلي:

تعد الأحزاب السياسية الفاعل القوي والأكبر في رسم السياسة العامة من خلال ممارساته المختلفة كدوره في التعبئة الجماهيرية خول القضايا العامة والوصول للسلطة بشتى الطرق والوسائل.

مساهمة الأحزاب السياسية في ترسيخ الديمقراطية من خلال حرية التعبير وأيضا يعتبر المواطن عنصرا مهما في العملية السياسية.

غياب مشاركة الأحزاب السياسية في رسم السياسة العامة واحتكارها من قبل السلطات العمومية.

أن الأحزاب السياسية خاصة المؤيدة لسياسة الحكومة وبالضبط لبرنامج رئيس الجمهورية، هي التي تملك القدرة على إقناع الحكومة والتأثير في بعض السياسات العامة للدولة.

ضعف وتقليص دور الأحزاب السياسية المعارضة للنظام السياسي بسبب تهميشها من طرف الحكومة والتقليل من تأثيرها في رسم السياسة العامة.

إن التفاعل بين المؤسسات الرسمية وغير الرسمية في الجزائر القائم على الصراع أدى إلى هيمنة وسيطرة النخبة الحاكمة على العملية السياسية.

لكي نتجاوز النقائص والسلبيات لابد من تفعيل دور الأحزاب السياسية في رسم السياسة العامة وذالك خلال مجموعة من الاقتراحات :

حصول الأحزاب السياسية على الإمكانيات المادية والبشرية والتنظيمية حتى تكفل القيام بوظائفها على أحسن ما يرام.

ترشيد السياسة العامة والحد من هيمنة وسيطرت السلطة التنفيذية على الأحزاب السياسية.

وجوب اهتمام الأحزاب بمسألة تكوين أعضاء الحزب سواء الفكرية أو السياسية على جميع الأصعدة والأطر الحزبية ، خاص القيادات بما يؤهل الأعضاء لتحمل المهام والمسئوليات.

التقليص من النصوص القانونية والدستورية المفروضة على تأسيس وتنظيم الأحزاب السياسية وعدم تدخل الحكومة في مهامها.

ترسيخ وتكريس الديمقراطية داخل الأحزاب السياسية.

التخلص من الاهتمام بالمصالح الخاصة والاهتمام بالمشاكل والقضايا العامة.

لابد أن تكون أحزاب برامج وتقوم بتقديم برامج مقنعة وواضحة تخدم المواطنين وتهتم بانشغالاتهم ويتم تجسيدها على أرض الواقع.

توفير نظام سياسي يقوم على ديمقراطية حقيقية ليمكنها من أداء واجباتها والقيام بدورها ووظائفها باستقلالية.

الحوار البناء يقوم على التفاهم والتشاور للقضاء على الانقسامات والانشقاقات والصراعات بين أعضاء الأحزاب واحترام رأي كل عضو أو حزب.

قيام الأحزاب بأيام تحسيسية وتوعوية وبرامج تثقيفية مثلا تعرف المواطنين على أحزابهم والأعمال والوظائف التي يقومون بها.

نشاطات الأحزاب تكون بصفة دورية لا مناسباتية مثلا تنشط إلا في فترة الانتخابات وتقوم بتقديم برامجها الوهمية والاغرائية .

القيام بانتخابات حرة ونزيهة وشفافة وتجنب التزوير حتى تكسب ثقتها ومصداقيتها لدى المواطنين، والحصول على التداول السلمي للسلطة الذي يعتبر شرط لتحقيق الديمقراطية.

قائمة المراجع

الكتب:

01-الحمداني قحطان أحمد سليمان،**الأساس في العلوم السياسية**،عمان:دار مجدلاوي للنشر و التوزيع،2004-ط1-.

02-الحسين أحمد مصطفى، **مدخل إلى تحليل السياسات العامة**،عمان:مطبعة الجامعة الأردنية،2002-ط1-.

03-العزاوي وصال نجيب، **مبادئ السياسة العامة**،عمان:دار أسامة للنشر والتوزيع،2003-ط1-.

04-الفهداوي خليفة فهمي،**السياسة العامة-منظور كلي في البنية والتحليل**-،عمان:دار المسيرة للنشر و التوزيع والطباعة،2016-ط4-.

05-القريوتي محمد قاسم،**رسم وتنفيذ وتقييم وتحليل السياسة العامة**،عمان:مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع،2006-ط1-.

06-الشرقاوي سعاد،**النظم السياسية في العالم المعاصر**،كلية الحقوق،جامعة القاهرة،2007-دط-.

07-الخزرجي ثامر محمد كامل،**النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة-دراسة معاصرة في إستراتجية إدارة السلطة**-،عمان:دار مجدلاوي للنشر والتوزيع،2004-ط1-.

08-الخطايبة صايل زكي، **مدخل إلى علم السياسة**،عمان:دار وائل للنشر والتوزيع،2010-ط1-.

08-بارة سمير وليمام سلمى، **صنع السياسات العامة-دراسة في المفاهيم والمنهجية والبيئة**-،عمان:دار مجدلاوي للنشر والتوزيع،2014-ط1-.

09-جرادات مهدي أنيس،**الأحزاب والحركات السياسية في الوطن العربي**،عمان:در أسامة للنشر والتوزيع،2010-دط-.

10-ولدان برهان أحمد،**تحليل وصنع السياسات العامة**،عمان:الآن للنشر والتوزيع،2018-دط-

11-زغدود علي،**الأحزاب السياسية في الدول العربية**،الجزائر:متيجة للطباعة،2007-دط-.

12-حاروش نور الدين،**الأحزاب السياسية**،الجزائر:دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع،2009-دط-.

13-حرب أسامة الغزالي،**الأحزاب السياسية في العالم الثالث**،الكويت:عالم المعرفة-دط-.

14-ناجي عبد النور،**المدخل إلى علم السياسة**،الجزائر:دار العلوم للنشر والتوزيع،2007-دط-.

15-ناجي عبد النور،**النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية السياسية**، قسنطينة:ديوان المطبوعات الجامعية،2006-دط-.

16-ناجي عبد النور،**تجربة التعددية الحزبية والتحول الديمقراطي-دراسة تطبيقية في الجزائر**-،الجزائر:دار الكتاب الحديث،2010-دط-.

17-ناجي عبد النور،**تحليل السياسة العامة للبيئة-مدخل إلى علم تحليل السياسات العامة**،2008-2009.

18-عبد الكافي إسماعيل عبد الفتاح، **أسس ومجالات العلوم السياسية**،الإسكندرية:مركز الإسكندرية للكتاب،2012-دط-.

19-عبيد حسين، **الأنظمة السياسية-دراسة مقارنة**-، بيروت:دار المنهل اللبناني، 2013-ط1-.

20-عطا الله خالد، **السياسات العامة بين التخطيط والتنفيذ-الجزائر أنموذجا**-، عمان:دار الحامد للنشر والتوزيع، 2018-ط1-.

21-ربوح ياسين،**الأحزاب السياسية في الجزائر-التطور والتنظيم**-،الجزائر:دار بلقيس للنشر،2010-ط-

22-رشوان أحمد حسين عبد الحميد، **الأحزاب السياسية وجماعات المصلحة والضغط**، الإسكندرية:مركز الإسكندرية للكتاب،2008-دط-.

الرسائل الجامعية:

01-بونوة نادية، **دور المجتمع المدني في صنع وتنفيذ وتقييم السياسة العامة-دراسة حالة الجزائر (1989-2009)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية،تخصص:سياسات عامة وحكومات مقارنة،جامعة الحاج لخضر-باتنة-كلية الحقوق،قسم العلوم السياسية، السنة الجامعية:2009-2010.

02-بوراس عفاف، **السياسات العامة الصحية في الجزائر (1999-2009)** ، مذكرة تكميلية لنيل شهادة الماستر ، تخصص:سياسات عامة مقارنة ، جامعة العربي بن مهيدي-أم البواقي-كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، السنة الجامعية:2014-2015.

03-بن جامع وليد، **دور الأحزاب السياسية في صنع السياسة العامة -دراسة حالة الجزائر (2007-2014)** ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر ، تخصص:سياسة عامة وإدارة محلية ، جامعة محمد خيضر -بسكرة- كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، السنة الجامعية:2015-2016 .

04-جابر ناصر، **السياسة العامة والحكم الراشد في الجزائر** ، مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على شهادة الماستر ، تخصص: السياسة العامة والإدارة المحلية ،جامعة محمد خيضر -بسكرة- كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، السنة الجامعية:2012-2013 .

05-ورفلة أريام و عياش ابتسام، **تمويل الأحزاب السياسية** ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في القانون ،تخصص:قانون عام(منازعات إدارية) ، جامعة 08 ماي 1945-قالمة-كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم القانونية والإدارية ، السنة الجامعية:2015-.2016

06-جعدان جمعة ،عامري عائشة ، **دور الأحزاب السياسية في صنع السياسة العامة** ، مذكرة تخرج لنيل شهادة لسانس ، تخصص:سياسات مقارنة ، جامعة الطاهر مولاي بسعيدة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية والعلاقات الدولية ، السنة الجامعية: 2014-2015.

07-واعة حنان، **إصلاح السياسة العامة في الجزائر -قطاع التشغيل-نموذجا-**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية ، تخصص:سياسات عامة وإدارة محلية ، جامعة محمد خيضر- بسكرة- كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية ، السنة الجامعية:2014-.2015

08-طهيري رضوان، **دور البرلمان في رسم السياسة العامة في الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية ، تخصص:سياسات عامة وتنمية ، جامعة الطاهر مولاي-بسعيدة- كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، السنة الجامعية:2014-2015 .

09-منصور سميحة، **دور الأحزاب السياسية في تحقيق التنمية السياسية -الجزائر نوذجا** -مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية ، تخصص:سياسة عامة وادارة محلية ، جامعة محمد خيضر-بسكرة- كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، السنة الجامعية :2016-2017 .

10-معمري محمد و مختاري يزيد، **التعددية الحزبية في الجزائر (1989-2013)** ، مذكرة لنيل شهادة اللسانس في العلوم السياسية ، تخصص: تنظيمات سياسية وإدارية ، جامعة قاصدي مرباح -ورقلة-كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، السنة الجامعية:2012-2013 .

11-مراكشي فاطمة، **دور المساءلة والشفافية في ترشيد السياسات العامة في الجزائر-مع التركيز على حالة المجلس الشعبي الوطني(2012-2015)** ، مذكرة لنيل شهادة الماستر ، تخصص:رسم السياسات العامة ، جامعة الجيلالي بونعامة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، السنة الجامعة :2014-2015 .

12-نوي سمية، **الأحزاب السياسية وتأثيرها في رسم السياسة العامة في الجزائر (2007-2012)** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر ، تخصص:السياسة العامة ، جامعة محمد خيضر-بسكرة-كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ،السنة الجامعية:2012-2013 .

13-ساكر كنزة، **دور المعلومات في رسم السياسة العامة في الجزائر** ، مذكرة تكميلية لنيل شهادة الماستر ، تخصص:سياسات عامة مقارنة ، جامعة العربي بن مهيدي -أم البواقي-كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، السنة الجامعية:2015-2016 .

14-سماحي حنان، **الفواعل الرسمية واليات تقييم السياسة العامة في الجزائر** ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر ، تخصص:سياسات عامة وتنمية ، جامعة مولاي الطاهر-سعيدة- كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، السنة الجامعية:2014-2015 .

15-عبيد مزيانة، **تطور نظام الأحزاب السياسية في الجزائر** ، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر ، تخصص:قانون إداري ، جامعة قاصدي مرباح -ورقلة -كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم الحقوق ، السنة الجامعية:2016-2017 .

16–قادري أميمة، **دور جماعات الضغط في رسم السياسة العامة** ، مذكرة تكميلية لنيل شهادة الماستر، تخصص:سياسات عامة مقارنة ، جامعة العربي بن مهيدي –أم البواقي – كلية الحقوق والعلوم السياسية ، السنة الجامعية :2014–2015 .

17–قرقاح ابتسام،**دور الفواعل غير الرسمية في صنع السياسة العامة في الجزائر (1989–2009)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، تخصص: السياسات العامة والحكومات المقارنة ، جامعة الحاج لخضر – باتنة –كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، السنة الجامعية :2010–2011 .

18–توازي خالد، **الظاهرة الحزبية في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، تخصص:تنظيم سياسي وإداري ، جامعة يوسف بن خدة–الجزائر– كلية العلوم السياسية والإعلام ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، السنة الجامعية:2005–2006 .

19–ضميري عزيزة، **الفواعل السياسية ودورها في صنع السياسة العامة في الجزائر** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ،تخصص: تنظيمات سياسية وإدارية ، جامعة الحاج لخضر –باتنة– كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، السنة الجامعية:2007–2008 .

20–غاروا حسيبة، **دور الأحزاب السياسية في رسم السياسة العامة – دراسة حالة الجزائر (1997–2007)** ،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، تخصص:تنظيمات سياسية وعلاقات دولية ، جامعة مولود معمري –تيزي وزو– كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، السنة الجامعية:2012–2013 .

المجلات:

01–النعمى السائح العالم، **مفهوم صنع السياسة العامة ومراحلها** ، 2016، العدد 11 .

بلكعيبات مراد، **دور الأحزاب السياسية في تفعيل الإصلاحات في الجزائر**، مجلة الواحات للبحوث والدراسات ، جامعة عمار الثليجي–الاغواط–قسم الحقوق ، 2014،المجلد7،العدد2

02–بن أحمد نادية، **مفهوم الأحزاب السياسية الجزائرية وتأثيرها على السلطة** ، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية ، جامعة بوبكر بلقايد–تلمسان–كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 2014، العدد3 .

03–نوصري أحمد، **دور الأحزاب السياسية في صنع السياسة العامة** ، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية–سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية ، 2015 ،المجلد 37 العدد2

القوانين:

01–القانون العضوي 12–04 المؤرخ في 12 يناير 2012 المتعلق بالأحزاب السياسية–الجريدة الرسمية ، العدد2 المؤرخة في 15 يناير 2012 .

02–قانون رقم 16–01 مؤرخ في 27 جمادى الأولى عام 1437 هـ الموافق ل 07 مارس 2016 – الجريدة الرسمية، العدد 14.

الفهرس

العناوين	رقم الصفحة
مقدمة	01
الفصل الأول:التأصيل النظري و المفاهيمي للأحزاب السياسية والسياسة العامة	09
المبحث الأول: الإطار النظري و المعرفي للأحزاب السياسية.	09
المطلب الأول:مفهوم الأحزاب السياسية وعوامل نشأتها	09
مفهوم الأحزاب السياسية	09
المعنى اللغوي	09
المعنى الاصطلاحي	10
أولا:في الفكر الغربي	10
ثانيا:في الفكر العربي	11-10
خصائص الأحزاب السياسية	11
الفرق بين الأحزاب السياسية وجماعات الضغط	12
عوامل نشأة الأحزاب السياسية	13-12
المطلب الثاني:التطور التاريخي للأحزاب السياســـــة.	13
المطلب الثالث:تصنيف الأحزاب السياسية	17-14
أولا:من حيث الهيكل التنظيمي للحزب	14
ثانيا:من حيث طبيعة الاشتراك	15
ثالثا:تصنيفات "جورج بيردو"	15
رابعا:تصنيفات "جون شارلو"	15
خامسا:تصنيف الأحزاب السياسية العربية	16-15
تصنيف الأنظمة الحزبية	17-16
.أولا:الأنظمة الحزبية التنافسية	16
.ثانيا:الأنظمة الحزبية غير التنافسية	17
المطلب الرابع:وظائف وادوار الأحزاب السياسية	20-18
الإطار النظري والمفاهيمي للسياسة العامة	25-20
المطلب الأول:مفهوم السياسة العامة وأهميتها	20

مفهوم السياسة العامة	20
مفهوم السياسة العامة من منظور ممارسة القوة	21
مفهوم السياسة العامة من منظور تحليل النظام	22
مفهوم السياسة العامة من المنظور المؤسسي(الحكومة)	23-22
أهمية السياسة العامة	25-24
المطلب الثاني:خصائص ومكونات السياسة العامة	27-25
خصائص السياسة العامة	26-25
مكونات السياسة العامة	27-26
المطلب الثالث:مستويات ومجالات السياسة العامة	30-27
مستويات السياسة العامة	29-27
المستوى الجزئي للسياسة العامة	27
المستوى الكلي للسياسة العامة	28
المستوى الفرعي للسياسة العامة	29-28
مجالات السياسة العامة	30-29
المطلب الرابع:مؤسسات رسم السياسة العامة	35-31
أولا:المؤسسات الرسمية(الحكومية)	32-31
ثانيا:المؤسسات غير الرسمية(غير الحكومية)	35-32
خلاصة واستنتاجات	36
الفصل الثاني:الأحزاب السياسية ومظاهر مساهمتها في رسم السياسة العامة في الجزائر	37
المبحث الأول:أهمية ومكانة الأحزاب السياسية في الجزائر	37
المطلب الأول:الطبيعة القانونية للأحزاب السياسية في الجزائر	37
أولا:شروط تأسيس الأحزاب السياسية	37
الشروط المتعلقة بالأعضاء المؤسسين	38
الشروط المتعلقة بالأعضاء المنخرطين	38
ثانيا:إجراءات تأسيس الأحزاب السياسية	39
مرحلة التصريح بتأسيس الحزب السياسي	39

مرحلة عقد المؤتمر التأسيسي	40
مرحلة اعتماد الحزب السياسي	40
المطلب الثاني:الأحزاب السياسية كآلية للمشاركة في بناء الحكم الراشد	41-40
المطلب الثالث:العلاقة بين السلطة السياسية والأحزاب السياسية	42
المطلب الرابع:علاقة الأحزاب السياسية بالسياسة العامة.	43-42
المبحث الثاني:مظاهر وصور مشاركة الأحزاب السياسية في رسم السياسة العامة	43
المطلب الأول:دور الأحزاب السياسية في رسم السياسة العامة من خلال السلطة التشريعية.	44-43
المطلب الثاني:دور الأحزاب السياسية في رسم السياسة العامة خلال السلطة التنفيذية.	45-44
المطلب الثالث:دور الأحزاب السياسية في تفعيل السياسة العامة من خلال المعارضة.	46-45
المبحث الثالث:طرق واليات مساهمة الأحزاب السياسية في رسم السياسة العامة	46
المطلب الأول:تطوير الأحزاب السياسية لمواقفها اتجاه سياسات عامة محددة.	47
المطلب الثاني:تقديم الأحزاب السياسية لمرشحيها وسياساتها للناخبين.	48-47
المطلب الثالث:الائتلافات الحزبية	48
المطلب الرابع:التأثير على النواب	49
خلاصة واستنتاجات	50
الفصل الثالث:تقييم دور الأحزاب السياسية في رسم السياسة العامة في الجزائر.	51
المبحث الأول:المعيقات التي تواجه الأحزاب السياسية في رسم السياسة العامة في الجزائر	52-51
المبحث الثاني:العوامل المؤثرة في دور الأحزاب في رسم السياسة العامة في الجزائر	53-52
المبحث الثالث:الآفاق المستقبلية للأحزاب السياسية في رسم السياسة العامة	54-53
المطلب الأول:بالنسبة للنظام السياسي	54-53
المطلب الثاني:بالنسبة للأحزاب السياسية	54
المبحث الرابع:الشروط الموضوعية لتفعيل دور الأحزاب السياسية في رسم السياسة العامة	57-55
المطلب الأول:المداخل الممكنة للأحزاب السياسية للمساهمة في السياسة العامة	55
المطلب الثاني:شروط تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني في رسم السياسة العامة في الجزائر	57-55

أ)الشق السياسي والقانوني	56-55
ب)الشق الاقتصادي	56
ج) الشق الاجتماعي	57
د) الشق الثقافي	57
المطلب الثالث:آليات تفعيل دور الأحزاب السياسية في رسم السياسة العامة في الجزائر.	58-57
آلية عمل الشراكة بين الحوكمة وبين الأحزاب السياسية	57
آلية تفعيل الأحزاب السياسية عبر الشراكة مع الحوكمة	58-57
خلاصة واستنتاجات	59
الخاتمة	61-60
قائمة المراجع	67-62
الفهرس	71-68